جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربيّة

ملامح الأفضليّة اللغويّة في النحو الكوفيّ

Aspects of Lingual Optimality in Al Kufi Syntax

إعداد

بكر موسى رجا السواعدة

إشراف

أ. د. حسين عباس الرفايعة

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلّبات درجة دكتوراة الفلسفة في الدراسات اللغويّة في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة.

تاريخ المناقشة: 30\4\2019م - عمان

جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة

كلية الدراسات العليا

قسم اللغة العربيّة

ملامح الأفضليّة اللغويّة في النحو الكوفيّ

إعداد

بكر موسى رجا السواعدة

إشراف

أ. د. حسين عباس الرفايعة

قدّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلّبات درجة دكتوراة الفلسفة في الدراسات اللغويّة في جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة.

تاريخ المناقشة: 30\4\2019م – عمان

the world Islamic & education university (wise).

Faculty of Graduate studies.

Dept of Arabic language.

Aspects of Lingual Optimality in Al Kufi Syntax

Preparation:

Baker Mousa Raja alswa'deh

Supervisor:

Prof. HusseinAbbaas Mahmoud Alrafayia

A Dissertation Submitted in partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Linguistic Studies at The World Islamic Science and Education University.

The World Islamic Science and Education University

Date of discussion: 30/4/2019 - Amman

تفويض

أنا الموقّع أدناه بكر موسى رجا السواعدة، أفوّض جامعة العلوم الإسلاميّة العالميّة بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات، أو المؤسّسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم، بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: بكر موسى رجا السواعدة

التوقيع:

التاريخ: ٣٠/ ٤/ ٢٠١٩م

قرار لجنة المناقشة

ملامح الأفضليّة اللغويّة في النحو الكوفيّ

Aspects of Lingual Optimality in Al Kufi Syntax

إعداد

بكر موسى رجا السواعدة

إشراف

أ. د. حسين عباس الرفايعة

نوقشت هذه الأطروحة وأجيزت بتاريخ: 2019/4/30 – عمان

أعضاء لجنة المناقشة:

الدكتور		الجامعة	التوقيع
أ. د. حسين عباس الرفايعة	رئيسًا ومشرفًا	الحسين بن طلال	
أ. د. ناصر إبراهيم النعيمي	عضواً	العلوم الإسلامية العالمية	
د. محمود مبارك عبيدات	عضواً	العلوم الإسلامية العالمية	
أ. د. علي خلف الهروط	عضواً خارجياً	الأردنية	

الإهداء

إلى روحِ والدي التي ما تزالُ معي، رغم انتقالها إلى رحمة الله، إلى قلبِ أمّي الذي ما يفتأُ يلهج بالدّعاءِ لي.

إلى رفيقةِ دربي، وشريكتي، زوجتي الغالية التي اقتسمت معي الحياةَ بمُرّها قبل حلوها؛ فكانت وما تزال صاحبة الفضل في التحاقي بالدراسات العليا.

إلى قُرّة عيني، نبضات قلبي التي تسير على الأرض، إلى أبنائي عُبادة، ولبانة، وقتادة، ودُجانة.

إلى جميعِ أهلي وأصدقائي.

أهدي هذا الجهد المتواضع، سائلًا المولى – جلّ في عُلاه – أنْ يكتبَ لي به الأجر، وأنْ يجعلَ فيه النفع؛ خدمةً لهذه اللغة التي ما بخلت عليّ يومًا.

بكر موسى السواعدة

شكرٌ وتقدير

أحمدُ الله الذي أكرمني بأن جعل لي من لغة كتابه نصيبًا، وقيّض لي مِنَ الأساتذة الأجلّاء مَنْ أخذ بيدي لأنهلَ من معينِها الذي لا ينضب.

وأتقدّم بباقةِ شُكرٍ ممهورةً بخالص الدعاء إلى كُلّ مَنْ مدّ لي يد العونِ، إمّا بعلمٍ نافعٍ، أو بكلمةٍ طيّبةٍ حُفِرت في قلبي؛ فأكسبتني قوّةً وقُدرةً على خوض غمارِ هذا العمل الذي وإنْ حفّته الصعوباتُ والمتاعبُ، غيرَ أنّي وجدتُ فيه من اللذةِ ما أزال عن كاهلي التعب.

بكر موسى السواعدة

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
شكر وتقدير	د
قائمة المحتويات	هـ
الملخّص باللغة العربيّة	ط
الملخّص باللغة الإنجليزيّة	ي
المقدّمة	1
التمهيد:	5
الدراسات اللغويّة وتطوّرها بين القديم والحديث	5
الأفضليّة اللغويّة	14
الأفضليّة لغة	14
الأفضليّة اصطلاحًا	14
نشأة الأفضليّة اللغويّة، وأشهر أعلامها	16
مبادئ نظريّة الأفضليّة اللغويّة	17
مكوّنات الأفضليّة اللغويّة	20
تطبيقاتها على اللغة العربيّة	20
مدرسة الكوفة النحويّة	23
نشأتها	23
أعلام النحو الكوفيّ:	26
الرؤاسيّ	26
الهرّاء	27

الكسائيّ	28
الفرّاء	28
ابن سعدان	29
ثعلب	29
مصادر الكوفيّين في اللغة:	30
السماع	30
القياس	34
الفصل الأوّل: الأفضليّة اللغويّة في المسائل المتعلّقة بأقسام الكلام:	36
توطئة	36
المسائل المتعلّقة بأقسام الكلام:	37
1- سوى بين التصرّف وعدمه	37
2- مجيء ألفاظ الإشارة أسماءً موصولة	43
3- القول في (أفعَلَ) في التعجّب، اسمٌ هو أو حرف	47
4- الفعل الدائم	56
5- حاشى في الاستثنائيّة	58
الفصل الثاني: المسائل المتعلّقة بالعامل النحويّ:	67
توطئة	67
المسائل المتعلّقة بالعامل:	68
1- نواصب الفعل المضارع	68
2- جواز العطف على الضمير المخفوض	75
3- عمل حرف القَسَم محذوفًا بغير عوض	79
4- العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر	83
5- موضع الضمائر في (لولاك ولولاي)	89

الفصل الثالث: الأفضليّة اللغويّة في المسائل المتعلّقة ببِنية الجملة:	96
توطئة	96
المسائل المتعلّقة ببنية الجملة:	98
1- الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط	98
2- تقديم معمول اسم الفعل عليه	106
3- تقديم خبر أخوات كان عليها	109
4- تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام	112
5- العطف بـ (لكنْ) بعد الإيجاب	115
6- القول في نداء الاسم المحلّى بـ(أل)	119
7- واو رُبّ والمجرور بعدها	126
الخاتمة	132
قائمة المصادر والمراجع	134

المُلَخَّص

ملامح الأفضليّة اللغويّة في النحو الكوفيّ

إعداد

بكر موسى رجا السواعدة

إشراف

أ. د. حسين عباس محمود الرفايعة

تاريخ المناقشة: 30\4\2019 - عمان

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن إمكانيّة تطبيق نظريّة الأفضليّة اللغويّة بمبادئها ومكوّناتها على النحو الكوفيّ، وذلك من خلال تطبيق قيود هذه النظريّة على المسائل التي عُدّت مدار خلاف مع البصريّين؛ لبيان صلة النحو الكوفيّ بالنواحي الاستعماليّة؛ إذ يُعَدّ النحو الكوفيّ حقلًا ملائمًا لتطبيق هذه النظريّة؛ لما يمتاز به من نظر توسّعيّ في البحث اللغويّ، وذلك لخروجه على الإطارين: الزمانيّ والمكانيّ اللذين فرضهما نحويّو البصرة.

وقد أدير هذا البحث على المسائل الصالحة لتطبيق نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ممّا يجري في مدار أقسام الكلام، وما خضع لسلطان العامل النحويّ، إضافة إلى المسائل المتعلّقة بالتراكيب من حيث الحذف والتقدير، والرتبة في التقديم والتأخير.

وقد أفضى البحث إلى أنّ تطبيق مبادئ الأفضليّة اللغويّة على النحو الكوفيّ يمكن أنْ يُسهم في إبراز حقيقة الصلة بين النحو الكوفيّ والنواحي الاستعماليّة للّغة، بعيدًا عن قيود المعياريّة التي فرضها البصريّون على الدرس النحويّ، وذلك في الموضوعات الرئيسة الثلاثة التي تناولها هذا البحث بالدراسة.

كما أنّ تطبيق هذه النظريّة يمكن أنْ يكون إسهامًا في إعادة دراسة النحو العربيّ كاملًا، وفق رؤية جديدة يُسلَّط من خلالها الضوء على كثير من الأنماط الاستعماليّة التي حُكم عليها بالشذوذ؛ بسبب مخالفتها القيود القواعديّة التي وضعها البصريّون.

Abstract

Aspects of Lingual Optimality in Al Kufi Syntax

Preparation:

Baker Mousa Raja alswa'deh

Supervisor:

Prof. HusseinAbbaas Mahmoud Alrafayia

Date of discussion: 30 /4/2019 - Amman

The purpose of this research is to explore the applicability of the theory of linguistic preference to its principles and components in kufic, by applying the limitations of this theory to the issues that have been the subject of controversy with the Basrien; Because it is characterized by an expansive view of linguistic research, because of its departure on the temporal and spatial frameworks imposed by the grammarians of Basra. This research has been conducted on issues that are useful for the application of the theory of linguistic preference, which takes place in the course of speech sections, and what is subject to the authority of the grammatical factor, in addition to the issues of structures in terms of deletion and estimation, and grade in presentation and delay.

The study found that the application of the principles of language preference in kufic contribute to highlighting the fact that the connection between Kufi grammar and the practical aspects of language, apart from the normative constraints imposed by the Basurians on the grammatical study, is in the three main topics discussed in this study.

The application of this theory could also contribute to the re-examination of the Arabic grammar in full, according to a new vision through which many of the patterns of exploitation judged by anomalies are highlighted.

المقدّمــة

الحمــد لله الــذي لا إلــه غيــره، والصــلاة والســلام علــى مــن لا نبــيّ بعــده، ســيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقــد تــرك لنــا النحويّــون الأوّلــون إرثًــا علميًّــا عظيمًــا، وعمــلًا جلــيلًا، أســهم ومــا زال فــي حفــظ اللســان العربــيّ مــن الوقــوع فــي مغبّــة اللحــن وفســاد الســليقة اللغويّــة، مســتندين إلــى مــا وصــل إلــيهم مــن كــلام العــرب الفصــحاء، مســتنيرين بنــور القــرآن الكــريم، وقــد أخــذوا علــى عــاتقهم مســؤوليّة تعلــيم هــذه اللغــة الفصــيحة لغيــر العــرب ممّــن دخلــوا فــي الإســلام، فأصــبحوا جــزءًا مــن هــذه القوميّــة؛ كــي تســلم ألسنتهم من ذلك اللحن.

إلّا أنّ اللغــة بوصــفها اســتعمالًا أوســع مــن أنْ تُصــهرَ فــي قوالــبَ لغويّــة لا تخــرج عنهــا أو تشــبّ عــن طوقهــا، ولــذلك فقــد حُكــم علــى بعــض الأنمــاط اللغويّــة بالشــذوذ لمجــرّد خروجهــا علــى مــا وضــعه النحويّــون مــن ضــوابط وحــدود، بــل وصــل الأمــر بــبعض النحــويّين إلــى ردّ بعــض القــراءات القرآنيّــة الســبعيّة للسّــبب ذاته.

مــن هنــا فــإنّ اختيــار هــذا الموضــوع نــابع مــن رغبــة الباحــث فــي دراســة مثــل هــذه المســائل؛ لبيــان مــدى مطابقتهــا للنــواحي الاســتعماليّة التــي تمثّلهــا اللغــة، وقــد جــاء اختيــار النحــو الكــوفيّ تحديــدًا؛ لمــا يمثّلــه مــن توسّــع فــي البحــث اللغــويّ، وخــروج علــى الإطــارين: الزمــانيّ والمكــانيّ، اللــذين وضــعهما النحويّــون البصــريّون، فعكــف الباحــث علــى جمــع المســائل النحويّــة التــي خــالف فيهــا الكوفيّــون نظــراءهم البصــريّين؛ بغيــة تحليلهــا مــن خــلال عرضــها علــى الأفضــليّة اللغويّة.

وتــأتي أهميّــة هــذه الدراســة بوصــفها دراســةً بِكْــرًا – علــى حســب علــم الباحــث – إذْ تعــرض إلــى بســط الفكــر النحــويّ للكــوفيّين علــى نظريّــة الأفضــليّة اللغويّــة، ولا ســيّما أنّ دراســة النحــو الكــوفيّ وفقًــا لهــذه النظريّــة يمكــن أنْ يكشــف عــن مــدى صــلة نحــوهم بــالنواحي الاســتعماليّة للّغــة، فــي مقابــل نحــو البصــريّين. ومــن هنــا فــإنّ جــداول المفاضــلة للمســائل المدروســة تــأتي فــي مجمــوعتين:

مجموعة ضابطة، تمثّلها المدرسة البصريّة، ومجموعة تجريبيّة، تمثّلها المدرسة الكوفيّة.

أمّا المنهج المتّبع في هذه الدراسة، فهو المنهج الوصفيّ التحليليّ، القائم على جمع المادّة اللغويّة من مصادرها، ثمّ تحليلها وفقًا لبنود الأفضليّة اللغويّة.

وفيما يخصّ الدراسات السابقة فقد تيسّر للباحث الاطّلاع على عدد من الدراسات، اتّجه بعضها إلى دراسة النحو الكوفيّ، بينما اتّجه بعضها الآخر إلى دراسة نظريّة الأفضليّة اللغويّة بشكل عام، أو من خلال قضايا جزئيّة كالقراءات القرآنيّة وغيرها، ومن هذه الدراسات:

- كتاب (اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي وفقًا للأفضليّة اللغويّة) للدكتور يحيى عبابنة.
- كتاب (نظريّة الأفضليّة اللغويّة) للدكتور أحمد عبد المجيد القيسي
- الخلاف النحويّ الكوفيّ، لحمدي محمود الجبالي \ أطروحة دكتوراه
- قاعدة النحو الكوفيّ في مسائل الخلاف، لزين الدين مهيدات \ رسالة ماجستير.

وقد أفاد الباحث من تلك الدراسات أيّما إفادة، في الجانبين، النظريّ المتمثّل في مسائل الخلاف التي تفضي إلى النحو الكوفيّ، إضافة إلى الجانب التطبيقيّ فيما يخصّ الأفضليّة اللغويّة وخصائصها، وكيفيّة عرض المسائل النحويّة على تلك النظريّة.

أمّا الصعوبات التي واجهت الباحث، فتتمثّل في أمرين؛ أمّا الأمر الأول، فيتمثّل في عدم تبويب النحو الكوفيّ؛ ذلك أنّ القضايا النحويّة في كتب النحويّين الكوفيّين غير مبوّبة؛ فهي في كتاب معاني القرآن مثلًا مدرجة ضمن تفسيره وتعليقه على الآيات القرآنيّة، بينما تأتي في مجالس ثعلب على صورة شذرات متناثرة هنا وهناك، ولم يعثر الباحث على كتاب نحويّ اهتمّ بوضع القضايا النحويّة ضمن عنوانات خاصّة سوى كتاب مختصر النحو لابن سعدان، وهو كتاب تعليميّ صغير، لا يحوي المادّة النحويّة جميعها.

وأمّا الصعوبة الثانية، فتتمثّل في عدم صحّة إسناد بعض القضايا النحويّة إلى أصحابها من الكوفيّين، ومن ذلك أنّ أبا البركات الأنباريّ نسب إلى الفرّاء رأيًا يفيد بأنّ (نِعم) في التعجّب اسم[1]، وعند الرجوع إلى كتابه معاني القرآن تبيّن أنّه نصّ صراحة على أنّ (نِعمَ) فعل تعجّب وليس اسمًا[2].

وتأتي هذه الدراسة في مقدّمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وهي مقسّمة على النحو الآتي:

خُصّص التمهيد لدراسة المباحث الآتية:

- تطوّر الدراسات اللغويّة بين القديم والحديث.
- نظريّة الأفضليّة اللغويّة.
- مدرسة الكوفة النحويّة.

أمّا الفصل الأوّل، فيدرس الأفضليّة اللغويّة في المسائل المتعلّقة بأقسام الكلام، وفيه خمس مسائل، هي:

- سوى بين التصرّف وعدمه.
- مجيء ألفاظ الإشارة أسماء موصولة.
- أفعل التعجّب بين الفعليّة والاسميّة.
- الفعل الدائم.
- حاشى الاستثنائيّة.

فيما أفرد الفصل الثاني لدراسة الأفضليّة اللغويّة في المسائل المتعلّقة بالعامل، وفيه خمس مسائل، هي:

- نواصب الفعل المضارع.

[1] الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، ط4 1961م، 1\98

[2] الفراء، معاني القرآن، عالم الكتب- بيروت، ط3 1983م، 2\141

- جواز العطف على الضمير المجرور.
- عمل حرف القسم محذوفًا بغير عِوض.
- العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر.
- موضع الضمائر في (لولاك ولولاي).

أمّا الفصل الثالث، فيتناول المسائل المتعلّقة بالترتيب في الجملة، وفيه سبع مسائل، هي:

- الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط.
- تقديم معمول اسم الفعل عليه.
- تقديم خبر أخوات كان عليها.
- تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام.
- العطف بـ (لكنْ) بعد الإيجاب.
- القول في نداء الاسم المحلّى بـ (أل).
- واو رُبّ والمجرور بعدها.

وتضمّنت الخاتمة عرضًا لأبرز النتائج التي توصّل إليها الباحث.

وبعدُ، فإنّ هذه الدراسة كغيرها من أعمال البشر لا تسلم من النقص والخطأ، فإن لامست الصواب فبفضل من الله وفتح منه، وإنْ كان فيها خطأ فسببه أنّ أعمال البشر وجهودهم لا يمكن أنْ تصل إلى الكمال، والله أسأل أنْ يكون في هذه الدراسة نفعٌ لأهل العلم، وخدمةٌ للّغة العربيّة، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

التمهيد

1-1 : الدراسات اللغويّة وتطوّرها بين القديم والحديث:

مـرّت الدراسـات اللغويّـة العربيّـة منـذ نشـأتها بمراحـل تعـدّدت فيهـا منـاهج التحليـل؛ وفقًـا لمتغيّـرات العصـر وحاجـات التطـوّر الملحّـة، ولا سـيّما أنّ البـاحثين العـرب فـي المـدّة الأخيـرة أخـذوا ينفتحـون علـى الدراسـات الغربيّـة المتعلّقـة باللغـة فانبروا يطبّقونها على اللغة العربيّة.

ولا بـدّ فـي البدايـة مـن الإشـارة إلـى أوّليّـة الدراسـات اللغويّـة عنـد العـرب بشـكل عـامّ؛ إذ مـن المـرجّح أنّ عنايـة العـرب بهـذا الـدرس اللغـويّ بـدأت بمجـيء الإسـلام، حـالهم حـال غيـرهم مـن الشـعوب والأمـم؛ إذ إنّ دراسـة اللغـة – كمـا يـذكر أحمـد مختـار عمـر – مرتبطـة بالـدين والعقيـدة[1]. أمّـا فـي الجاهليّـة فكانـت معـارف العـرب مقتصـرة علـى الشـعر وحفظـه، والخطـب، والأمثـال، وأخبـار الحـروب، والتفـاخر بالأنسـاب، وحـين جـاء الإسـلام وسّـع هـذه المعـارف بأفكـاره وتشريعاته، إضافة إلى العلوم المختصّة بالقرآن من تفسير وضبط ودراسة.[2]

ويـرى أحمـد أمـين أنّ الدراسـات اللغويّـة بـدأت فـي العصـر العبّاسـيّ الأوّل لا قبلـه[3]، أمّـا مـا وُجـد مـن دراسـات فـي القـرن الأوّل فـإنّ الهـدف منهـا كـان دينيًّـا بوصـفها خادمـة للـنصّ القرآنـيّ، ومـن ذلـك محاولـة ابـن عبّـاس جمـع غريـب القرآن، إن صحّت نسبة كتاب (غريب القرآن) إليه[4].

ولعـلّ بـواكير الدراسـات اللغويّـة عنـد العـرب تتمثّـل فـي الـنقط الإعرابـيّ للمصـحف الـذي قـام بـه – كمـا تـذكر الروايـات – أبـو الأسـود الـدؤليّ(ت 69هـ)[5]، وأشـاعه تلاميـذه مثـل نصـر بـن عاصـم (ت89هـ)، وعبـد الـرحمن بـن هرمـز (ت 117 هـ)، ويحيـى بـن يعمـر (ت87هـ)، وغيـرهم. وبعـد أن اسـتتبّ الأمـر لهـذا الـنقط بـرز مشـكل جديـد تمثّـل فـي الحـروف المتشـابهة فـي الرسـم؛ ذلـك أنّ مـتعلّم

[1] عمر، أحمد مختار، البحث اللغويّ عند العرب، عالم الكتب – القاهرة، ط9 2010م، ص80
[2] آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، دار مكتبة الحياة – بيروت، ط1 1980م، ص53
[3] أمين، أحمد، ضحى الإسلام، مطبعة الاعتماد – القاهرة، ط2 1934م، 1\ 298
[4] عمر، أحمد مختار، البحث اللغويّ عند العرب، ص79
[5] السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث- القاهرة، ط3، 2\398

اللغة الجديد لا يمتلك سليقة ابن اللغة في تمييز تلك الحروف، فتصدّى الحجّاج بن يوسف لهذه المسألة، ويُذكَر أنّه ندب لهذا العمل نصر بن عاصم تلميذ أبي الأسود، فوضع نقطًا جديدًا على حروف المصحف يميز بها بين الأحرف المتشابهة في الرسم، وسُمّي هذا النقط نقطَ الإعجام، ثمّ جاء الخليل بن أحمد فطوّر نقط أبي الأسود، وذلك بتغييره إلى علامات؛ ذلك أنّ أبا الأسود استعمل نقاطًا يضعها فوق الحروف وتحتها لتبيان حركات الإعراب، أمّا الخليل بن أحمد (ت 175هـ)، فقد استبدل بهذه النقاط علامات كالألف المائلة للفتح، والواو الصغيرة للضمّ، ووضع ياء صغيرة تحت الحرف للكسر[1].

أمّا الدراسات النحويّة، فمن الطبيعيّ أنْ تُسبَق بإرهاصات لغويّة تمهّد لها؛ فقد بدأت متأخّرةً عن جمع اللغة؛ لأنّ دراسة النحو لا تكون ممكنة دون مادّة لغويّة توضع تحت تصرّف النحويّ ليقوم باستقرائها واستنباط القواعد منها. يقول أحمد مختار عمر في ذلك: "وعلى أيّ حال فمن المنطقيّ أن يكون البحث اللغويّ عند العرب قد بدأ في شكل جمع للمادّة اللغويّة، أو ما يعرف بمتن اللغة، وأن يسبق ذلك الدرسَ النحويّ "[2]

ولم يكن العمل اللغويّ مقصورًا على جمع اللغة بل لقد كانت للروّاد الأوائل جهود في فروع اللغة ومستوياتها المختلفة؛ فاهتمّوا بالناحية المعجميّة التي يُعَدّ كتاب (العين) للخليل بن أحمد الفراهيديّ نواتَها، كما اشتغلوا بالأصوات فجاء كتاب العين مُرتّبًا ترتيبًا صوتيًّا وفقًا لمخارج الأصوات، كما اشتمل كتاب (سرّ صناعة الإعراب) لابن جنّيّ (ت 392هـ) على كثير من القضايا الصوتيّة. ويُعَدّ كثير من القضايا الصوتيّة التي تطرّق إليها القدماء الأساسَ الأوّل الذي سار عليه العلماء المحدثون، مثل: وضع الحركة الصوتيّة للّغة العربيّة، وتسمية أعضاء النطق بأسمائها، ووضع تصنيفات للأصوات وفقًا لمخارجها وصفاتها، وغيرها من القضايا التي ما زالت تُدرّسُ إلى الآن، أمّا الصرف، فلم يُفصل عن النحو إلّا متأخّرًا، لكنّ الاهتمام به سابق على النحو؛ ذلك أنّه يشكّل اللبنة الأساسيّة للمادّة المجموعة التي يعتمدها عملُ النحويّ. أمّا المستوى الدلاليّ، فلعلّه يكون أوّل فروع علم اللغة التي عرفها

[1] آل ياسين، محمد حسين، الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 54- 55
[2] عمر، أحمد مختار، البحث اللغويّ عند العرب، ص80

العرب بمجيء الإسلام؛ ذلك أنّ كثيرًا من جهودهم تركّزت على الجانب المعنويّ، فانبروا يؤلّفون الرسائل في تفسير القرآن وشرح مفرداته، ولعلّ من أهمّ ما جادت به قرائحهم في ذلك كتب غريب القرآن[1].

وممّا يلفت الانتباه "أنّ علماء العربيّة القدماء لم يدرسوا اللغة العربيّة وفق الترتيب صوتيًّا وصرفيًّا ونحويًّا ودلاليًّا، ويبدو ذلك واضحًا في كتاب سيبويه الذي وضع الدراسة الصوتيّة في مقدّمة الدراسة الصرفيّة وأخّرهما إلى نهاية الكتاب، وقدّم الدراسة النحويّة عليها، وبثّ الجوانب الدلاليّة في ثنايا الدرس النحويّ والصرفيّ"[2]، وهذا يعني أنّ علماء العربيّة لم يشغلوا بالهم بترتيب المستويات اللغويّة، ومسائلها؛ لأنّهم يرون أنّ الدرس اللغويّ يُدار على منهج متكامل، وقد يكون هذا مسوَّغًا في المراحل الأولى؛ لكثرة المادّة اللغويّة المجموعة، كما أنّ كثيرًا منهم كان يشتغل بالنواحي جميعها الصوتيّة والمعجميّة والنحويّة إضافة إلى جمع اللغة كالخليل بن أحمد الفراهيديّ[3].

وقبل الشروع في الحديث عن النظريّة النحويّة العربيّة لا بدّ من الحديث عن نشأته، والظروف المصاحبة لهذه النشأة، والعوامل التي كانت وراءها، وهي تدور في مجملها حول ثلاثة عواملَ رئيسة، هي: العامل الدينيّ، والعامل القوميّ، والعامل السياسيّ[4].

ومهما اختلفت هذه العوامل في حيثيّاتها إلّا أنّها تصبّ في وظيفة محدّدة للنحو تتمثّل في الناحية التعليميّة؛ ذلك أنّ قواعد النحو وجدت لتعليم غير العرب العربيّةَ ليحذوا حذو العرب في لسانهم، وفي هذا يقول أبو الطيّب اللغويّ: "واعلم أنّ أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلّم الإعراب، لأنّ اللحن ظهر في كلام الموالي والمتعرّبين من عهد النبيّ صلى الله عليه وسلّم..."[5]

ويقول خليل عمايرة في ذلك: " لقد أرسى الخليل بن أحمد والغيورون من علماء العربيّة القدماء – رحمهم الله ورضي عنهم وأرضاهم – دعائم

[1] برهومة، عيسى، مقدّمة في اللسانيّات، دن، ط1 2005م، ص48 - 57
[2] برهومة، عيسى، مقدّمة في اللسانيّات، ص47
[3] برهومة، عيسى، مقدّمة في اللسانيّات، ص48
[4] حسان، تمام، الأصول، عالم الكتب – القاهرة، طبعة عام 2000م، ص25-28
[5] أبو الطيب اللغويّ، عبد الواحد بن علي، مراتب النحويّين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة – بيروت، ط2 2009م، ص18

الـدرس اللغـويّ فـي أصـواته وصـرفه ونحـوه ودلالتـه ومعجمـه لتيسـير تعلـيم هـذه اللغـة الشـريفة، وتعلّمهـا حرصًـا مـنهم علـى أن تبقـى ألسـنة النـاطقين بهـا سـليمة خالية من اللحن"[1]

لكـنّ تلـك الغايـة التعليميّـة التـي كانـت فـي البدايـة حـافزًا للعلمـاء ليشـرعوا فـي وضـع قواعـد ناظمـة للنحـو العربـيّ أصـبحت مصـدر إرهـاق وإزعـاج لدارسـي النحـو العربـيّ؛ ذلـك أنّ قواعـد النحـو مـا لبثـت أن أصـبحت سـيفًا مسـلّطًا علـى رقـاب المتحـدّثين باللغـة، وذلـك لأنّ علمـاء اللغـة القـدماء – كمـا يـرى تمّـام حسّـان – "فكّـروا فـي اللغـة تفكيـر مـن يخضـع الصـواب والخطـأ فـي اسـتعمالها لا لمقيـاس اجتمـاعيّ، بـل لمجموعـة مـن القواعـد يفرضـها عليهـا فرضًـا، ويجعـل كـلّ مـا لا تنطبـق عليـه هـذه القواعـد إمّـا شـاذًّا أو خطـأ ينبغـي ألّا يـدخل فـي دائـرة الاسـتعمال العـامّ، ولـو كـان أشـيع علـى الألسـنة"[2]، ويـورد علـى ذلـك مثـالًا أنّ النحـاة عـدّوا صـيغة (فعُـل فهـو فاعـل نحـو طهُـر فهـو طـاهر) شـاذّة مـع شـيوع اسـتعمالها فـي جميـع عصـور اللغـة إلـى يومنـا هـذا، ولـيس فـي هـذه الصـيغة مـن شـذوذ سـوى أنّهـا خالفـت قواعـد الصـرف ومعـاييره التـي وضـعوها هـم.[3] وفـي النحـو نظـائر لهـذه المسألة التي ذكرها تمّام حسّان، ستتطرّق إليها الدراسة في الفصول التالية.

وفـي هـذا إشـارة إلـى أنّ النحـويّين جعلـوا مـن اللغـة العربيّـة قوالـب ينبغـي أن يسـير الكـلام كلّـه وفقًـا لمعاييرهـا التـي وضـعها النحويّـون أنفسـهم، لكـنّ هـذه المعـايير لا تراعـي المـتكلّم، ولا تلتفـت إلـى الناحيـة الاسـتعماليّة للّغـة، بـل هـي معايير نحويّة تؤمن بالصواب والخطأ[4].

وقـد نـصّ (فنـدريس) علـى أنّ وظيفـة النحـو عنـد القـدماء كانـت تتمثّـل فقـط فـي منـع انتشـار اللحـن، ولـم يكـن هـذا عيبًـا وقتـذاك؛ لأنّ الوظيفـة التـي كـان يضـطلع بهـا النحـو تتمحـور حـول هـذه الغايـة، لكـنّ الواجـب إعـادة دراسـة اللغـة بوصـفها نظامًـا اجتماعيًّـا، يـؤثّر فـي المجتمـع ويتـأثّر فيـه، وعليـه فـإنّ دراسـة اللغـة

[1] عمايرة، خليل، العامل النحويّ بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغويّ، جامعة اليرموك، ص15
[2] حسّان، تمّام، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، عالم الكتب- القاهرة، ط4 2001م، ص26
[3] حسّان، تمّام، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص26
[4] حسّان، تمّام، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص20

العربيّة ينبغي ألّا تبقى مقصورة على الكتب القديمة، بل إنّ الواجب إعادة دراسة تلك اللغة وفقًا لمقاييس علم اللغة الحديث[1].

من هنا فإنّ الدراسات اللغويّة العربيّة أخذت تتجّه نحو طريقة جديدة في دراسة اللغة، تتمثّل في منهج (دي سوسير) الذي مال إلى دراسة اللغة دراسة وصفيّة، وهو ما أطلق عليه المنهج الوصفيّ، وقد ظهر هذا المنهج في القرن العشرين[2]، ويقوم هذا المنهج على "وصف اللغة أفقيًّا، يتوخّى فيه الدارسون تناول الظاهرة النحويّة أو التركيبيّة في وقت معيّن، محدّد بابتداء مدّته وانتهائها، ويقوم وصف اللغة فيه على تسجيل الظاهرة تسجيلًا دقيقًا غير خاضع لتقديرات ذاتيّة أو تأويلات تصوّريّة... حتّى بالغ بعض أصحابه في القول إنّ الدراسة اللغويّة لا ينبغي أن تستعين بمعطيات غير لغويّة ولا بأيّ عامل من خارج اللغة حتى وإن بدا أنّه يساعد على فهم الظاهرة اللغويّة"[3]

ولعلّ اهتمام اللغويّين بهذا المنهج الوصفيّ يعود إلى سببين: أوّلهما أنّهم وجدوا في هذا المنهج ثورة على الاتّجاه العقليّ الذي سيطر على الدراسات النحويّة ردحًا من الزمن، أمّا السبب الثاني فهو أنّ في هذا المنهج ميلًا إلى الناحية الاستعماليّة للّغة[4]، وهذه الناحية تتيحُ للدارس توسيع دائرة البحث من حيثُ إنّها تعيد إلى اللغة الفصيحة أنماطًا لغويّة كانت توصف بأنّها شاذّة؛ لمخالفتها القواعدَ التي وضعها النحويّون، مع أنّها صادرة عن عرب فصحاء.

ويرى أصحاب هذا المنهج أنّه لا ينبغي للباحث أنْ يقطع العلاقة بين اللغة والمجتمع؛ ذلك أنّ اللغة في حقيقتها نشاط اجتماعيّ، ولذلك فالواجب أنْ تكون دراسة اللغة قائمة على الملاحظة والوصف[5].

وممّا يُشار إليه أنّ محاولات تخليص النحو العربيّ من الجوانب العقليّة المتمثّلة في نظريّة العامل والعلل النحويّة ليست وليدة هذا العصر، بل إنّ لها إرهاصات تمثّلت بتلميذ سيبويه قطرب (ت 206هـ)، وابن جنّيّ، وابن مضاء

[1] فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو- مصر، 1950م، ص2
[2] عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها،عالم المعرفة – جدة، 1984م، ص29
[3] استيتيّة، سمير، اللسانيّات المجال والوظيفة والمنهج، عالم الكتب الحديث (إربد) وجدارا للكتاب العالمي (عمّان)، ط2 2008م، ص159
[4] عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص29
[5] حسّان، تمّام، اللغة بين المعياريّة والوصفيّة، ص23

القرطبيّ (ت 592هـ).[1] بل إنّ النحويّين القدماء ساروا في البداية على المنهج الذي ترتضيه الدراسات اللغويّة المعاصرة[2]، وليس أدلّ على ذلك ممّا قاله الخليل بن أحمد ردًّا على مَن سأله عن العلّة أأخذها عن العرب أم اخترعها بنفسه: "إنّ العرب نطقت على سجيّتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها عللـه، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنّه علّة لما علّلته منه، فإنْ أكنْ أصبتُ العلّة فهو الذي التمستُ، وإنْ تكُن هناك علّة غير الذي ذكرتُ فالذي ذكرتُه محتمل أن يكون علّة له..."[3]، وهذا دليل من الخليل نفسه على أنّ قواعد النحو ما هي إلّا تمثيل للواقع الاستعماليّ للّغة.

لكنّ ثمّة نقاطًا ذكرها خليل عمايرة تشير إلى خلل في منهج القدماء في التقعيد، وهذا الخلل هو السبب وراء شيوع ما يسمّى بالشاذّ، ومن هذه النقاط:[4]

1- الخلط في مرحلة جمع الشواهد النحويّة؛ ذلك أنّ النحويّين – كما يرى – لم يتحرّوا الدقّة في نسبة الشعراء إلى قبائلهم، ومن هنا فقد لجأ النحويّون إلى اتّخاذ الكثير موضعًا للاحتجاج وإخراج ما لا ينطبق عليه من مقياس الفصاحة.

2- الاقتصار في استقراء المادّة اللغويّة على قبائل معيّنة، وقد أدّى هذا إلى جعل قواعدهم عاجزة عن تفسير كثير من الأنماط اللغويّة الاستعماليّة في لهجات القبائل التي لم يحتجّوا بلغاتها، وفي هذا يقول صبحي الصالح: "وكثيرًا ما كان سيبويه يشير إلى تشدّده في تصويب الاستعمال اللغويّ بردّه إلى العرب الذين تُرضى عربيّتهم، أو العرب الموثوق بهم أو بعربيّتهم، لكنّ سيبويه نفسه كان يرى أنّ العرب الموثوق بعربيّتهم هم عرب الحجاز"[5] وعلى هذا فإنّ كثيرًا من القبائل العربيّة خرجت من نطاق الفصاحة أو نطاق الثقة اللغويّة الذي وضعه سيبويه وسار عليه.

---

[1] عمايرة، خليل، العامل النحويّ بين مؤيّديه ومعارضيه، ص15

[2] عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص30

[3] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو وجدله، حقّقه وشرحه محمود فجال، دار القلم – دمشق، ط1 1989م، ص273

[4] عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها، ص 30 - 36

[5] الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين – بيروت، ط4، ص110

3- الاقتصار في استقراء المادّة اللغويّة على زمن معيّن، وقد أدّى هذا كذلك إلى وصف كثير من الأنماط الفصيحة بأنّها شاذّة.

4- الاهتمام بالشكل أكثر من المضمون، من خلال التركيز على الحركة الإعرابيّة والتفنّن في إعطاء المسوّغات لهذه الحركة، وإغفال النواحي اللغويّة الأخرى التي قد تكون أكثر أهميّة وجدوى من هذه الحركة.

5- قدسيّة الكتاب النحويّ، ممّا دفع الراغبين في التأليف في النحو إلى السير على منهج السلف، وقد أدّى هذا إلى قتل الإبداع العلميّ.

إنّ الأنماط اللغويّة الفصيحة – كما يذكر علماء اللغة المعاصرون – أوسع بكثير من تلك الأنماط التي ارتضاها النحويّون بناء على القواعد التي وضعوها، ثمّ اتّخذوها مقياسًا تقاس به فصاحة الألفاظ، ويرى سمير استيتيّة أنّ ثمّة ما يُسمّى " الجملة المسوّغة، وهي وإنْ كانت لا تسير على نسق الجملة المتّفق على صحّتها، لا يردّها أبناء اللغة الموثوق بعربيّتهم، والجملة المسوّغة قسمان؛ فثمّة جملة فيها ضرورة شعريّة... وثمّة جملة أخرى مسوّغة أفضى بها إلى العربيّة تراث هائل من التنوّع اللهجيّ الفصيح، وذلك مثل جملة أكلوني البراغيث"[1]

ولعلّ ما سبق ذكره يوضّح الفارق بين المنهجين الوصفيّ والمعياريّ؛ فالمنهج المعياريّ يقوم على مبدأ الصواب والخطأ، بهدف تقويم عود اللغة وتعديل المعوجّ منها، أمّا المنهج الوصفيّ فيقوم على توصيف اللغة المستعملة كما هي، بعيدًا عن مقاييس الصواب والخطأ[2].

ومن الملحوظات التي لا بدّ من الإشارة إليها أنّ الدراسات اللغويّة ما لبثت أنْ عادت إلى الاتّجاه العقليّ، وذلك بظهور الدراسات التوليديّة التحويليّة على يد (تشومسكي) عام 1957م، فقد لاقت هذه النظريّة قبولًا في الأوساط العربيّة، وانتشر مريدوها على امتداد رقعة الوطن العربيّ، "وقد كاد اللغويّون

[1] استيتيّة، سمير، اللسانيّات المجال والوظيفة والمنهج، ص174- 175
[2] برهومة، عيسى، مقدمة في اللسانيّات، ص106- 107

العـــرب يتوقّفـــون عنـــد حـــدود هـــذه النظريّـــة، ولـــم يتجاوزوهـــا إلـــى مـــا تجـــاوز (تشومسكي) نفسه"[1].

لقـد كانـت نظريّـة (تشومسـكي) فـي بـداياتها تمثّـل واقعًـا عقليًّـا، مـن خـلال الإغـراق فـي وصـف العلاقـة بـين اللغـة والعقـل الإنسـانيّ مـن حيـثُ إنّ آليّـة أحـدهما مرتبطـة بآليّـة الآخـر؛ فكلاهمـا قـائم علـى تصـوّر الواقـع والتعامـل معـه، وقـد أوحـى النظـر فـي التفكيـر الإبـداعيّ فـي اللغـات الإنسـانيّة إلـى (تشومسـكي) بفكـرة النحـو العالميّ[2].

وتقـوم نظريّـة (تشومسـكي) كـذلك علـى مبـدأ التوليـد الـذي يـرى أنّ "مهمّـة العـالم اللغـويّ لا تنحصـر فـي النظـر إلـى ظـاهر اللغـة فقـط وإنّمـا عليـه أن يسـتنبط القواعـد الأساسـيّة للّغـة بأكملهـا"[3] وهـذا مشـابه لمـا قامـت عليـه النظريّـة النحويّـة العربيّـة – المعياريّـة – التـي حـدّدت وظيفـة عـالم اللغـة فـي اسـتنباط القواعـد الناظمة للّغة خدمة للوظيفة التعليميّة التي ذكرناها سابقًا.

غيـر أنّ هـذه المدرسـة – التوليديّـة التحويليّـة - تخلّـت عـن كثيـر مـن مبادئهـا، وخفّـف أتباعهـا مـن الصـرامة التـي كانـت النظريّـة تتمتّـع بهـا، كاعتمادهـا علـى الجانـب العقلـيّ، وقيامهـا علـى وجـود بنيـة سـطحيّة وبنيـة عميقـة، وغيرهـا مـن الأمـور التـي تجعـل مـن الدراسـة اللغويّـة قريبـة مـن المنطـق، وعليـه فقـد ظهـرت نسـخ أخـرى لهـذه النظريّـة أكثـر بعـدًا عـن العقـل وأقـرب إلـى الواقـع الاسـتعماليّ للّغة كنظريّة الأفضليّة اللغويّة وما يعرف الآن بقضيّة المتبقّي[4].

وتجـدر الإشـارة إلـى أنّ الفـرق بـين المعياريّـة والوصـفيّة يكمـن فـي المـنهج وفـي زاويـة النّظـر إلـى اللغـة، لكـنّ أحـدَهما لـيس ضـدًّا للآخـر[5] وعلـى هـذا فمـن الممكـن أن يكـون كـلّ مـن هـذين المنهجـين متمّمًـا للآخـر؛ إذ إنّ الباحـث يحتـاج إلـى المـنهج الوصـفيّ فـي مرحلـة جمـع المـادّة اللغويّـة ودراسـتها، وإلـى المـنهج المعيـاريّ فـي مرحلـة التقعيـد، وهـذا يفسّـر مـا ذكرنـاه سـابقًا مـن أنّ اللغـويّين القـدماء كـانوا بدايـةَ الأمـر يلتفتـون إلـى الناحيـة الاسـتعماليّة للّغـة؛ إذ إنّ جمـع

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، دار الكتاب الثقافيّ – إربد، ط1 2017م، ص4
[2] استيتيّة، سمير، اللسانيّات المجال والوظيفة والمنهج، ص174
[3] زوين، علي، منهج البحث اللغويّ بين التراث وعلم اللغة الحديث، دار الشؤون الثقافية العامّة – دون مكان نشر، 1986م، ص46
[4] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص4
[5] المسدّي، عبد السلام، اللسانيّات وأسسها المعرفيّة، الدار التونسيّة للنشر – تونس، والمؤسسة الوطنيّة للكتاب – الجزائر، طبعة 1986م، ص15-16

المادّة اللغويّة ودراستها تفرض على النحويّ دراسة الظاهرة اللغويّة كما هي دون إغراق في تفسيرها ووضع الحدود لها، كما أنّ العلل النحويّة – كما ذكر الخليل – نابعة من اللغة نفسها ومن أصحاب اللغة أنفسهم.

ومن هنا فإنّ علينا ألّا نقلّل من قيمة المنهج المعياريّ الذي أسهم في حفظ اللغة العربيّة من شيوع اللحن وتفشّي العجمة، فهذا المنهج قد يكون الأنسب في وقته؛ نظرًا لما حقّقه من توازن للّغة وثبات لقواعدها التي ما زالت تُدرَّس إلى وقتنا هذا، وفي ذلك يقول صبحي الصالح: "ومنهج الأقدمين في جمع اللغة دقيق يعوّل على الملاحظة والاستقراء والإفراط في الحيطة أحيانًا، حتّى لنستطيع أن نكون مطمئنّين إلى أكثر ما استنتجوه من خصائص لغتنا التي تجنّبوا أخذها عمّن تشوب عربيّتهم أيّة شائبة"[1]

غير أنّ اللغة بوصفها نشاطًا اجتماعيًّا لا بدّ أنْ تواكب تطوّر المجتمع، ولا بدّ لدراسة اللغة أنْ تكون أقرب إلى الواقع الاستعماليّ لتكون قواعدها منسجمةً مع هذا الاستعمال بعيدًا عن التحجّر الذي اعتور دراستها ردحًا من الزمن.

[1] الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ص110

2-1: الأفضليّة اللغويّة:

1-2-1: الأفضليّة لغة:

ذكر ابن فارس أنّ مادّة (فضَل) بفتح العين (يفضُل) لغة عالية، وأنّ (فضِل) بكسر العين (يفضُل) لغة نادرة، أمّا المعنى الذي أديرت عليه المادّة فهو الزيادة، قال: "الفاء والضاد واللام أصل صحيح يدلّ على زيادة في شيء، من ذلك الفضْل: الزيادة والخير، والإفضال الإحسان، ورجل مفضل..."[1]

وجاء في لسان العرب: "الفضل والفضيلة معروف: ضدّ النقص والنقيصة والجمع فضول... والفضال والتفاضل: التمازي في الفضل. وفضّله: مزّاه، والتفاضل بين القوم: أن يكون بعضهم أفضل من بعض... ويقال: فضل فلان على غيره إذا غلب بالفضل عليهم"[2]

2-2-1: الأفضليّة اصطلاحًا:

تُعَدّ نظريّة الأفضليّة اللغويّة إطارًا مستحدثًا يهدف إلى تفسير النظام اللغويّ، وتتلخّص الفكرة الرئيسة لهذه النظريّة في أنّ "الصيغ السطحيّة تمثّل حلولًا مقترحة لبعض التباينات التي تظهرها المطالب المتضادّة لعدد من القيود، فنجد أنّ تفضيل صيغة سطحيّة ما يعتمد بالأساس على كونها تتكبّد الحدّ الأدنى من الانتهاك لمطالب قائمة محدّدة من القيود المنتهكة، والتي تنتظم بدورها في تسلسليّة تعكس ترتيبًا مخصّصًا لغويًّا"[3] وعليه فإنّ هذه النظريّة تتجّه نحو دراسة الأنماط اللغويّة؛ بغية التوصّل إلى النمط الأكثر فصاحة، وهو النمط الذي ينتهك أقلّ عدد ممكن من القيود، لكنّ الحكم لنمط ما بالأفضليّة لا يعني سلبها من نمط آخر أكثر انتهاكًا لقيود الأفضليّة، بل يعني أنّ أحد النمطين يمثّل مستوًى لغويًّا أعلى من غيره، فيكون أفصح منه.

---

[1] ابن فارس، مقاييس اللغة، مراجعة أنس محمد الشامي، دار الحديث- القاهرة 2008م، مادّة (فضل)

[2] ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار صادر- بيروت، ط3 1414هـ، ج11، ص524

[3] كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغويّ، ترجمة فيصل بن محمد المهنّا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود- الرياض 2004، ص: و، مقدمة المؤلف

وقد أشار يحيى عبابنة إلى حالة من الاضطراب في ترجمة مصطلح (الأفضليّة) فقال: "وقد ترجم آخرون مصطلح (optimality) إلى التفاضليّة كما فعل مترجم كتاب التفاضليّة لرينيه كاخر، غير أنّ المصطلح لا يختلف كثيرًا عن مصطلح الأفضليّة، إذ يشي بتفضيل تركيب لغويّ على آخر، وهو ما لم يقصد إليه المصطلح، في حين ترجمه آخرون إلى الأمثليّة، وهي ترجمة قد تجنح بعيدًا عن معنى الأمثل والأفضل إلى التماثل والمشابهة، وهو ما لم يذهب إليه المفهوم الأصليّ للمصطلح"[1]، لكنّ عبابنة نفسه يوقع المتفهّم لكلامه باضطراب آخر؛ ذلك أنّه يذكر أنّ معنى كلمة (أفضليّة) لا يختلف كثيرًا عن معنى كلمة (تفاضليّة)، ثم يشير إلى أنّ كلمة (تفاضليّة) بعيدة عن المعنى الحقيقيّ لمصطلح (optimality).

والواضح هنا أنّ التفاضليّة هي الوسيلة التي يمكن من خلالها الوصول إلى الأفضليّة؛ أي أنّ دراسة التفاضل بين الأنماط اللغويّة يوصل الدارس إلى النمط الأفضل، أو الصيغة الأفضل، وفقًا لتحقّق قيود الأفضليّة في نمط، مقابل انتهاكها في نمط آخر؛ إذ إنّ هذه النظريّة – كما يرى منظّروها – تقوم على "تفاعل المعايير اللغويّة بعضها مع بعض وفقًا لسلّم تفاضليّ يرتّب الشروط اللغويّة من الأهمّ إلى الأقلّ أهميّة، ثمّ تعرض النصوص اللغويّة على هذه المعايير واحدًا تلو الآخر وفقًا لسلّم الرتب التفاضليّ، فإن توافق النصّ معها جميعها فقد حقّق شرط الأفضليّة اللغويّة"[2]

هذه النظريّة التي تُعَدّ أحد التطوّرات الحديثة لنظريّة تشومسكي خفّفت من حدّة اعتماد تلك النظريّة على الجانب العقلانيّ الذي واجه نقدًا حادًّا من قبل الخصوم، بل ومن قبل التحويليّين أنفسهم[3] وكأنّ هذه النظريّة المنبثقة عن النحو التوليديّ جاءت تمرّدًا على بعض مبادئه المتمثّلة في الجانب العقلانيّ الذي كان يحكم تلك النظريّة، أو لعلّها تصويب لبعض ما كان يعتور تلك النظريّة من جنوح نحو (عقلنة) اللغة أو (مَنطَقتها)؛ فالنحو – كما ذُكر سابقًا – متّهم بمحاولة إخضاع قواعد اللغة إلى المنطق، أمّا نظريّة الأفضليّة اللغويّة،

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي في ضوء نظريّة الأفضليّة، ص32
[2] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، دار الفكر- عمّان، ط1 2017م، ص24
[3] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص31

فإنّها تجنح بالدراسات اللغويّة نحو الجانب الاستعماليّ البعيد نوعًا ما عن ذلك الإطار المنطقيّ الذي كان يحكم النظريّة النحويّة، ونظريّة تشومسكي تحديدًا.

ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أنّ الأفضليّة التي تميل إلى الناحية الاستعماليّة للّغة لا تعني أنّ تركيبًا أفضل من الآخر إذا استُعملا في البيئات اللغويّة المختلفة، ولكنّها تعني أنّ القواعد اكتملت في أحدهما أكثر من الآخر، وإنْ كان كلّ منهما يؤدّي الوظيفة التواصليّة له[1].

وترتبط الأفضليّة اللغويّة بالقيد الذي يُقابل مصطلح اللغة الحرّة الخالية من القيود، تلك القيود التي تجعل من المفاضلة بين الأنماط اللغويّة أمرًا ممكنًا، لكنّ الأفضليّة اللغويّة هنا لا ترتبط بالأفضليّة التي تنطلق من مبدأ (قُل ولا تقُل)، ولا ترتبط كذلك بالمعنى السلبيّ الذي يقيّد المتكلّم؛ فاللغة الجاهليّة كانت حرّة يتحدّث بها الناس على سجيّتهم، ثمّ جاءت القيود لتحفظ للمستويات اللغويّة سلامتها[2]، كما أنّ هذه القيود ليست واحدة في اللغات جميعها؛ فاللغات تختلف في طرائق ترتيبها لهذه القيود معطية الأولويّة لبعضها على بعض[3].

1-2-3: نشأة الأفضليّة اللغويّة، وأشهر أعلامها:

"تُعدّ النظريّة التفاضليّة تطوّرًا لنظريّة النحو التوليديّ، واللتان تشتركان في تركيزهما على التوصيف المنهجيّ وفي تتبّعهما للمبادئ الكونيّة، منطلقتان من أرضيّة بحث تجريبيّة تُعنى بالتصنيف اللغويّ واكتساب اللغة الأولى"[4]

" إنّ أوّل وصف لهذه النظريّة كان على يدي واضعَيها ألن برنس، وباول سمولنسكي في ندوة قُدّمت في جامعة كاليفورنيا، سانتاكروز سنة 1991م، ثمّ جاءت التفاصيل في كتاب منشور سنة 1993م، وكان أول تطبيق لهذه النظريّة على علم الأصوات (الفنولوجي، التشكيل الصوتيّ)، ثمّ بدأت تتوسّع إلى علم الصرف (المورفولوجيّ)،ثمّ المستوى النحويّ، ثمّ علم اللغة

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص32
[2] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص43-47
[3] كاخر، رينيه، النظريّة التفاضليّة في التحليل اللغويّ، ص: ز، مقدمة المؤلف
[4] كاخر، رينيه، النظرية التفاضلية في التحليل اللغويّ، ص: ز، مقدمة المؤلف

النفسيّ وعلم اللغة الاجتماعيّ وعلم الدلالة، ثمّ صارت ميدانًا للدراسة في كثير من الدراسات في الأدب الحديث"[1]

1-2-4: مبادئ نظريّة الأفضليّة اللغويّة:

1- العالميّة:

هذا المبدأ منبثق عن فكرة النحو العالمي التي نادى بها تشومسكي، ويُعدّ هذا المبدأ "أهمّ ما يذهب إليه أصحاب النظريّة من وصف لَعَلّهُ مأخوذ من النظريّة الأصليّة التي يذهب أصحابها إلى أنّها عالميّة من حيث إمكان تطبيقها على لغات البشر الطبيعيّة كلّها"[2]

فاللغات البشريّة وإنْ اختلفت في أصواتها وأبنيتها فإنّ ثمّة قاسمًا مشتركًا يجمع هذه اللغات العالميّة، هذا القاسم المشترك يتمثّل في وجود نظام قواعديّ، ووجود هذا النظام القواعديّ يُعدّ شرطًا أساسيًّا لتطبيق هذه النظريّة[3].

2- قابليّة الانتهاك أو الخرق:

وهذا مبدأ مهمّ بالنسبة لهذه النظريّة؛ إذ إنّها تقوم على اختراق القواعد من أجل تدريجها وفق الأفضليّة القواعديّة، فإذا لم يكن التركيب قابلاً للانتهاك انعدمت إمكانيّة التدريج[4].

وقابليّة الانتهاك نابعة من أنّ قواعد النحو العالميّ لم توضع بناء على استقصاء اللغات كلّها أو الأنماط اللغويّة جميعها، وهذا القصور في الاستقصاء سيؤدّي حتمًا إلى وجود ما يُسمّى (الشذوذ)، وهو يُعَدّ الركيزة التي يقوم عليها انتهاك القاعدة أو ما يُسمّى خرق القاعدة اللغويّة؛ فكلّ قاعدة ناتجة عن استقراء ناقص ستكون قابلة للخرق لا محالة[5]. ومن هنا فإنّ تطبيق هذه النظريّة على اللغة العربيّة – كما سيأتي لاحقًا – يمكن أن يحمل تفسيرًا لإخراج بعض الاستعمالات اللغويّة من دائرة الفصاحة أو الصواب.

---

[1] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص26-27
[2] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص38
[3] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص30
[4] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص38
[5] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص31

3- الترتيب وفق التسلسل الهرميّ:

" حتّى نحكم على مدى التزام النمط بالقواعديّة سواء أكان الأمر يخصّ المستوى الفنولوجيّ أم التركيبيّ أم أيّ مستوى آخر من مستويات اللغة، فإنّه يجب أن يكون خاضعًا للترتيب أو التدريج من حيث مدى التزامه بهذه القوانين التحويليّة"[1]

"إنّ القيود تمارس بعض الضغوط باعتبار قواعدها النسبيّة، التي يمكن التعبير عنها من خلال مؤشّر ما، ويقوم محور النظريّة على تقليب الرتب للقيود بحيث يعتمد آلية تفاعل القيود والمعايير، وفقًا للسيطرة الصارمة للقيد الأقوى والأهمّ"[2]

ذلك أنّ هذه النظريّة تقوم في جوهرها على مبدأ المفاضلة بين القيود التي تحكم التراكيب اللغويّة، وهذه المفاضلة تتطلّب ترتيب القيود من الأقوى – من حيث امتلاكه شروط المقبوليّة اللغويّة – إلى الأضعف أو الأقلّ قوّة.

" وتتمّ عمليّة الترتيب بإحدى طريقتين:

- الحجيّة اللغويّة المباشرة التي تمايز بين القيود.

- الاستدلال اللغويّ اعتمادًا على الحجيّة اللغويّة المباشرة"[3]

4- التوازي (التقييم المتوازي):

"وفي القواعد اللغويّة فإنّ التوازي معروف أيضًا بمصطلح (الهيكل المتوازي) أو (البناء المتوازي) وهو التوازن داخل الجمل ذات الأصل الواحد والمؤدّى التركيبيّ الواحد من العبارات المتماثلة أو ذات البنية النحويّة الواحدة..."[4]

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص38
[2] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص31
[3] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص32
[4] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص40

ويقوم التقييم المتوازي على " الشواهد المزدوجة على الأغلب، ويُخضع الشاهدين للاحتكام إلى كلّ قيد بشكل متوازٍ للمفاضلة بينهما بدءًا من القيد الأعلى رتبةً وأهمّيّة وأولويّة ثمّ الذي يليه..."[1]

5- الشموليّة:

" تعني الشموليّة أن تكون النظريّة قادرة على وصف الظاهرة المعنيّة في معظم أبعادها ووجوهها المختلفة، وهذا لا يختلف عن أهمّ شروط النظريّة الكلّيّة"[2]

إنّ هذا المبدأ القائم على الشموليّة والكلّيّة لا يعني بالضرورة استيفاء جوانب اللغة جميعها – وإن كانت النظريّة كما ذُكر وصلت إلى هذا الحدّ من الشموليّة تقريبًا – بل إنّ المقصود هنا أن تكون النظريّة قادرة على الإلمام بجميع جوانب الظاهرة اللغويّة التي هي قيد الدراسة، أي أن تقدّم النظريّة للباحث اللغويّ آليّة تمكّنه من استيعاب الجوانب اللغويّة لأيّ ظاهرة يرغب في دراستها، ومعنى هذا أنّ نظريّة الأفضليّة اللغويّة تمتلك من المرونة ما يمكّن الباحث من تحوير قيودها وفقًا لما يرغب في دراسته.

6- الإلغائيّة:

وتعني الإلغائيّة أنّ التقييم الذي يقوم على القيود المتفاوتة يتطلّب إلغاء القيود أو الأنماط المتساوية[3]؛ إذ إنّ تطبيق هذه النظريّة لا يمكن أنْ يقوم على الأنماط المتساوية لغويًّا، بل لا بدّ من وجود خلاف يؤدّي إلى التفاوت الذي تُبنى عليه المفاضلة، وبناء على ذلك فإنّ دراسة اللغة وفقًا لهذه النظريّة تتطلّب استقصاء مواطن الاختلاف في المستويات اللغويّة، أو الخلاف الناشئ عن الاختلاف في زاوية النظر إلى اللغة بوصفها استعمالًا أو قاعدة.

5-2-1: مكوّنات الأفضليّة اللغويّة:

للأفضليّة اللغويّة مكوّنان رئيسان، هما:

[1] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص33
[2] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص39
[3] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص33

1- المولِد:[1]

ويُقصد به " ابن اللغة القادر على توليد اللغة وفق نظام الكفاية اللغويّة الخاصّ بلغته"[2] وهذا المفهوم ينطلق من فكرة التوليد نفسها، أو هو منبثق عن نظريّة النحو التوليديّ الذي يقوم على مبدأ الكفاية اللغويّة التي يمثّلها ابن اللغة، " ويترتّب على هذا المكوّن توليد عدد من الأداءات أو ما يسمّى (المترشّحين) أو التحقّقات اللغويّة المتاحة من مُدخل لغويّ معيّن، ولهذا المكوّن صلة بما يُطلَق عليه تعدّد البنى التركيبيّة أو الصيغ الاختياريّة"[3]

2- المقيّم:[4]

" يعتمد التقييم الوظيفيّ العالميّ الذي يحدّد التسلسل أو التدرّج الهرميّ وفقًا للسلاسل التوافقيّة"[5] " وهو المكوّن الذي يأخذ على عاتقه مهمّة تدريج الأداءات الأخرى أو المرشّحين الآخرين، وهذا المكوّن يمكن أن تستقلّ به لغة عن لغة أخرى، فهو يراعي خصوصيّة القواعد"[6]

1-2-6: تطبيقاتها على اللغة العربيّة:

لا بدّ في البداية من الإشارة إلى أنّ الدرس اللغويّ العربيّ القديم اشتمل على إشارات لبعض ما جاءت به هذه النظريّة، وإن لم تنتظم في باب لغويّ واحد، ومن ذلك أنّهم جعلوا للاستعمال درجات متفاوتة؛ فقالوا إنّ هذه لغة عالية، وهذا أحسن، وهذا مطّرد أو شاذّ، ولعلّ ما سبق ذكره في معنى كلمة (فضل) عند ابن فارس خير دليل على ذلك. إلّا أنّ هذه النظريّة تمثّل منهجًا حديثًا في دراسة اللغة، يقوم على تأطير ذلك التمايز بين المستويات اللغويّة وفقًا لإطار وصفيّ تحليليّ، له قوانين ومبادئ ثابتة.

---

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص40 \ القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص27
[2] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص27
[3] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص40
[4] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص41 \ القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص28
[5] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص28
[6] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص41

ويشير يحيى عبابنة إلى أهميّة تطبيق هذه النظريّة على اللغة العربيّة، وتنبع هذه الأهميّة من كون اللغة العربيّة لم تُدرس سابقًا وفقًا لسلّم تفاضليّ، وفي هذا يقول: " إنّ عرض بعض مسائل النحو العربيّ على بعض الأفكار فيها يمكن أن يساهم في معالجة بعض مسائل النحو العربيّ الشائكة التي لم تُبحث على هذه الصورة التحليليّة من قبل، فمسألة الصيغ الاختياريّة الناتجة عن التدخّل الاختياريّ للقوانين اللغويّة ومسألة المتبقّي لم تُبحث بحيث توجّه الدعوة إلى أنّه لا ينبغي لنا أن نعالج كثيرًا من القضايا اللغويّة غير القواعديّة معالجة قواعديّة أو في ظلّ هذه القواعد"[1] وعلى هذا فإنّ النظريّة تعطي إطارًا قواعديًّا لأنماط استعماليّة لم تُخضَع لمثل هذا الإطار من قبل.

لكنّ تطبيق هذه النظريّة على اللغة العربيّة يتطلّب نوعًا من التحوير بحيث تتناسب وخصوصيّة اللغة من الناحيتين الاستعماليّة والقواعديّة؛ ذلك لأنّ لكلّ لغة إطارًا استعماليًّا يميّزها عن غيرها من اللغات، إضافة إلى الخصوصيّة القواعديّة التي تُحتّم على الباحث تطويع هذه النظريّة للتناسبَ مع أيّ لغة كانت ولا سيّما اللغة العربيّة.

ويمكن تطبيق هذه النظريّة على النصوص العربيّة "في حال كنّا نفاضل بين نصّين أو أكثر، مع مراعاة خصوصيّتها وقواعدها التي تمثّل القيود التي تقوم عليها المفاضلة وفقًا لمبدأ تفاعل القيود والترتيب التفاضليّ لها"[2]

وعلى هذا فإنّ القيود اللغويّة التي تحتكم إليها النظريّة لا بدّ أن تكون نابعة من اللغة المدروسة نفسها، وهذا يعيدنا إلى مسألة الكفاية اللغويّة التي يمثّلها ابن اللغة نفسه، أي أنّ تطبيق هذه النظريّة لا يعني توليد قواعد جديدة غير معروفة وإسقاطها على اللغة، بل إنّ المعايير التي يتمّ الاحتكام إليها أثناء المفاضلة لا بدّ أن تكون نابعة من اللغة نفسها.

" وينبغي عدم الخشية من تطبيق النظريّة على القواعد العربيّة، فاللغة وأداءاتها أهمّ من القواعد، وكثير من التراكيب العربيّة ومنها التراكيب القرآنيّة غير قواعديّة ولا تخضع لأيّ قاعدة"[1]

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص4، 5
[2] القيسي، أحمد عبد المجيد، نظريّة الأفضليّة اللغويّة، ص27

وممّا يُشار إليه هنا أنّ تطبيق هذه النظريّة على الجانب النحويّ للّغة العربيّة يمكن أن يحقّق نتائج جيّدة؛ ذلك أنّ هذه اللغة تمتاز بتعدّد الصيغ التركيبيّة التي تؤول إلى مآل واحد[2]، وهذا متمثّل في تلك الفجوة بين الناحية الاستعماليّة والناحية القواعديّة، إضافة إلى القضايا الخلافيّة بين النحو البصريّ والنحو الكوفيّ، والناحية الأخيرة تمثّل جوهر تطبيق هذه النظريّة على النحو العربيّ (الكوفيّ) تحديدًا، غير أنّه يحتّم على الباحث كذلك أنْ يسلّط الضوء على كثير من قضايا النحو البصريّ، في محاولة لتِبيان اختلاف وجهات النظر بين نحويّي المدرستين.

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص 34
[2] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص5

3-1: مدرسة الكوفة النحويّة:

1-3-1: نشأتها:

ممّا لا شكّ فيه أنّ البصريّين أسبق إلى النحو من الكوفيّين، ودليل ذلك أنّ روّاد المذهب الكوفيّ تتلمذوا للبصريّين جميعَهم، فتذكر الروايات أنّ الرؤاسيّ كان يلتقي أبا عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) ويسأله[1]، كما تذكر الروايات كذلك أنّ الكسائيّ خرج إلى البصرة ولقي الخليل وجلس في حلقته[2]. والسبب في ريادة البصريّين للنحو أنّ الكوفيّين في الوقت الذي كان فيه البصريّون يضعون النحو كانوا منشغلين بالفقه ووضع أصوله ومقاييسه وفتاواه، وبالقراءات وروايتها، كما أنّهم كانوا منشغلين برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر[3].

وقد دفعت هذه الأوّليّة البصريّة بعضَ الدارسين إلى نفي وجود مدرسة كوفيّة للنحو، بل وصفوها بأنّها جهود كوفيّة تابعة للمدرسة البصريّة نفسها، ولا سيّما أنّ أساس النحو الكوفيّ اعتمد نحو المدرسة البصريّة، وقد اعتمد (فايل) في نفي وجود مدرسة كوفيّة أيضًا على كثرة الخلافات بين أتباع هذه المدرسة، فهي بهذا لا تشكّل منهجًا علميًّا موحّدًا[4].

وذهب (بروكلمان) مذهب (فايل) في التشكيك بوجود مذهب نحويّ مكتمل، اسمه المذهب الكوفيّ أو المدرسة الكوفيّة.

وعلى النقيض ممّا ذهب إليه (فايل) و(بروكلمان) فإنّ هناك ما يثبت وجود هذه المدرسة النحويّة، ومن ذلك – كما يذكر المخزومي – أنّ كتب الطبقات كطبقات النحويّين للزبيدي، ومراتب النحويّين لأبي الطيب اللغويّ، والفهرست لابن النديم، وغيرها تُجمع على وجود مدرستين، إحداهما بصريّة

---

[1] الزبيديّ، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسيّ الإشبيليّ، طبقات النحويّين واللغويّين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، ط2، ص125

[2] الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- مصر 1998م، ص59

[3] ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، دار المعارف- القاهرة، ط7، ص153

[4] ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص156

والأخرى كوفيّة، وهناك من علماء اللغة المحدثين من أثبت وجود هذه المدرسة، مثل (يوهان فك)، و(أوليرى)، وأحمد أمين، وأمين الخولي[1].

وممّا قاله (يوهان فك) في هذا الخصوص: "كانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في القياس تختلف عن مذاهب الكوفيّين، كما سلك كلّ من القبيلين في تفسير الظواهر اللغويّة طريقًا خاصًّا"[2]فهو يرى أنّ الاختلاف بين المدرستين يكمن في مذاهب كلّ منهما في القياس، إضافة إلى اختلاف إحداهما عن الأخرى في تفسير الظواهر اللغويّة.

وذكر مهدي المخزومي أنّ ما يميّز منهج الكوفيّين عن البصريّين "تناولهم القياس تناولًا لا يمسّ روح النصّ اللغويّ، وجنوحهم عن اتّباع التأويلات البعيدة، والتوجيهات المتكلّفة، والإمعان المنطقيّ، وتعديلهم القواعد حتّى تتلاقى مع المسموع"[3]

وأكّد شوقي ضيف وجود ما يسمّى المدرسة الكوفيّة في النحو، وقد اعتمد في ردّه على منكري وجود هذه المدرسة على قضايا تتعلّق بالمنهج أو النهج، منها أنّ كثيرًا من آراء الكسائيّ والفرّاء ذُكرت في مقابل آراء البصريّين، وهو يستدلّ على ذلك بما هو موجود في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف، الذي تضمّن – كما ذكر – إحدى وعشرين ومئة مسألة في هذا الخلاف. فهذا الخلاف الذي ذكره شوقي ضيف، وذكره قبله أبو البركات الأنباريّ في كتابه الإنصاف يثبت وجود منهج مستقلّ في النحو يسمّى المنهج الكوفيّ أو المذهب الكوفيّ؛ فلو كان الكسائيّ والفرّاء بصريَّين ما وجدنا هذا الخلاف.

ومن الأدلّة التي ساقها شوقي ضيف كذلك على وجود مدرسة كوفيّة أنّ الكوفيّين احتجّوا بكثير ممّا عدّه البصريّون شاذًّا سواء أكان ذلك متعلّقًا بالقراءات القرآنيّة أم بالشعر، أم بكلام العرب.

---

[1] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو والصرف، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، ط2 1958م، ص349، 350

[2] يوهان فك، العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة عبد الحليم النجار، المركز القومي للترجمة- القاهرة، 2014م، ص61

[3] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو والصرف، ص352

أمّا ما ذهب إليه (فايل) من أنّ الكسائيّ والفرّاء لا يشكّلون منهجًا موحّدًا فإنّ الردّ عليه يكون من خلال أنّ أئمّة النحو الكوفيّ يقفون معًا طالما تناظر أفرادها مع البصريّين[1].

وعليه فإنّ ما سبق ذكره من خلافات بين الكوفيّين والبصريّين في الفكر والمنهج يمكن أنْ يثبت بوجه لا يدع مجالًا للشكّ وجود المدرسة الكوفيّة في مقابل المدرسة البصريّة، وإنّ تتلمُذَ أعلام هذه المدرسة للبصريّين لا يعني بالضرورة أنّ نحوهم بصريّ، بل هو نحوٌ كوفيٌّ مطوّر عن النحو البصريّ، ومختلف عنه في الفكر وطريقة الدراسة.

أمّا فيما يخصّ روّاد النحو الكوفيّ، فتذكر كتب التراجم أنّ أوّليّة هذا النحو تتمثّل في أبي جعفر الرؤاسيّ ومعاذ الهرّاء، وقد جعل الزبيديّ أبا جعفر الرؤاسيّ رأس المذهب الكوفيّ، وأستاذ أهل الكوفة[2]، وهو أستاذ الكسائيّ والفرّاء[3].

وهناك من ذهب إلى أنّ الكسائيّ هو إمام المذهب الكوفيّ؛ ذلك أنّه لم يتقيّد بمذاهب من سبقه في التأصيل والتفريع فرسم للكوفيّين الحدود التي احتذوا أمثلتها وخالفوا فيها البصريّين[4].

وذهب المخزومي مذهبًا قريبًا من رأي شوقي ضيف، فذكر أنّ أوّليّة النحو الكوفيّ تتمثّل حصرًا في الكسائيّ والفرّاء؛ والسبب في ذلك أنّه لم يسمع بأحد اكتفى بعلمهما، وعُرف بنحو خاصّ أخذه عنهما – يقصد الهرّاء والرؤاسي – فكلّ من جاء قبل الكسائيّ والفرّاء أخذوا عن نحو البصرة وتتلمذوا على أيدي نحاتها، ثمّ يذكر رأيًا قريبًا من ذلك هو رأي (بروكلمان) الذي أرّخ للنحو بالخليل وسيبويه ثمّ انتقل إلى الكسائيّ دون أنْ يذكر الهرّاء والرؤاسيّ[5].

[1] ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص156
[2] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص135
[3] الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص50
[4] الكنغراوي الإستانبولي، السيد صدر الدين، الموفي في النحو الكوفي، علق عليه الأستاذ محمد بهجت البيطار، مجلة مجمع اللغة العربيّة- دمشق، ص419
[5] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص68

ويرى شوقي ضيف كذلك أنّ النحو الكوفيّ بدأ بالكسائيّ وتلميذه الفرّاء؛ فهما اللذان رسما صورة هذا النحو، ووضعا أسسه وأصوله، وهما اللذان وضعا له خواصّ يستقلّ بها عن النحو البصريّ، مرتّبين لمقدّماته، ومدقّقين في قواعده، ومتّخذين له الأسباب التي ترفع بنيانه[1].

ولعلّ فيما ذهب إليه وشوقي ضيف والمخزوميّ كثيرَ صواب، لكنّ ما قدّمه الكسائيّ والفرّاء للنحو الكوفيّ لا يلغي الجهود الأولى للرؤاسيّ والهرّاء؛ فللرؤاسيّ والهرّاء دور في بداية تشكّل هذه المدرسة، ويمكن القول إنّ النحو الكوفيّ بدأ بالرؤاسيّ والهرّاء، ونضج على يد الكسائيّ والفرّاء، ولعلّ القائلين بأنّ النحو الكوفيّ بدأ بالكسائيّ نظروا إلى مرحلة اكتمال الفكر النحويّ الكوفيّ، بيد أنّ الاكتمالَ لا يلغي البدايات الأولى لتشكّل هذا النحو، ولا سيّما أنّ الكتب أوردت للرؤاسيّ آراء نحويّة تفرّد بها وخالف فيها البصريّين، منها أنّه أجاز تقديم معمول اسم الفاعل عليه[2]، لكنّ هذه الآراء قليلة ولا تشكّل فكرًا نحويًّا مستقلًّا.

1-3-2: أعلام النحو الكوفيّ:

جعل الزبيديّ النحويّين الكوفيّين في ستّ طبقات، فوضع في الطبقة الأولى الرؤاسيّ، ومعاذ الهرّاء، وأبا مسلم. بينما جعل الطبقة الثانية للكسائيّ وحده. ووضع في الطبقة الثالثة الفرّاء، والقاسم بن معن، والأحمر، وهشام بن معاوية الضرير، وأبا طالب المكفوف، وسلمويه، وإسحاق البغوي، وأبا مسحل، وقتيبة النحويّ. وضمّت الطبقة الرابعة سلمة بن عاصم، وأبا عبد الله الطوال، ومحمد بن قادم، وابن سعدان، ومحمد بن حبيب. وقصر الطبقة الخامسة على ثعلب. ووضع في الطبقة السادسة هارون بن الحائك، وأبا موسى الحامض، والمعبدي، وابن كيسان، وأبا بكر بن الأنباري، ونفطويه[3].

1-3-2-1: الرؤاسيّ:

[1] ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص154
[2] الحلواني، محمد خير، الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف، دار القلم العربي- حلب، ص53
[3] الزبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، ص125- 154

هو أبو جعفر محمد بن أبي سارة، ابن أخي معاذ الهرّاء، وسُمّي الرؤاسيّ لعظم رأسه، مات أيّام الرشيد[1]، أخذا العلم عن عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء، وقد عاصر الخليل وسيبويه، وجمعته بهم مناظرات عندما سافر مع عمّه الهرّاء إلى البصرة قبل أن يعودا إلى الكوفة للتدريس.[2]

عندما عاد إلى الكوفة جلس للتدريس والتأليف، وقد تتلمذ عليه الكسائيّ والفرّاء، وقد زعم ثعلب أنّ الرؤاسيّ هو أول من وضع من الكوفيّين كتابًا في النحو[3].

إلّا أنّ بعض الدارسين قللّوا من قيمته العلميّة، فقال أبو حاتم: " كان بالكوفة نحويّ يقال له أبو جعفر الرؤاسيّ، وهو مطروح العلم وليس بشيء"[4]

1-3-2-2: الهرّاء:

هو أبو مسلم معاذ الهرّاء، ويكنّى أبا عليّ مولى لمحمد بن كعب القرظي، وعمّ أبي جعفر الرؤاسيّ، ولد أيّام يزيد بن عبد الملك، وعُمِّر طويلًا، وتوفي سنة سبع وثمانين ومئة للهجرة.[5] كان يتردّد على نحاة البصرة، فتلقّن عنهم النحو والصرف[6]. وُصف بأنّه نحويّ، وذُكرت له بعض الآراء، منها: أنّ مسلم مؤدّب عبد الملك سمع معاذًا يناظر رجلًا في النحو، فقال له معاذ: كيف تقول من﴿تَؤُزُّهُمۡ أَزّٗا﴾[7] يا فاعل افعل، وصلها بيا فاعل افعل من﴿وَإِذَا ٱلۡمَوۡءُۥدَةُ سُئِلَتۡ﴾[8]... فقال معاذ إنّ جواب المسألة " يا آز أزَّ بفتح الزاي أو أزُّ بضمّ الزاي أو أزِّ بكسر الزاي... فالفتح لأنّه أخفّ الحركات، والكسر لأنّه أحقّ بالتقاء الساكنين، والضمّ للإتباع..."[9] وقد بنى السيوطيّ على هذه المسألة رأيًا مفاده أنّ الهرّاء هو واضع علم الصرف، لكنّ هذا الخبر – كما يذكر شوقي

---

[1] الأنباريّ، أبو البركات، نزهة الألباء، ص34
[2] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص135
[3] الأنباريّ، أبو البركات، نزهة الألباء، ص34
[4] أبو الطيب اللغويّ، عبد الواحد بن علي الحلبي، مراتب النحويّين، حققه وعلق عليه محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها- القاهرة، ص48
[5] الأنباريّ، أبو البركات، نزهة الألباء، ص34
[6] الأنباريّ، أبو البركات، نزهة الألباء، ص52
[7] مريم \83
[8] التكوير\8
[9] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص126

ضيف – لا يدعمه كتاب ألّفه في هذا العلم، وهو – كما يرى – لا يعدو معرفته في التصريف، كما أنّ كتاب سيبويه زاخر بمثل هذه المسائل الصرفيّة[1].

1-3-2-3: الكسائيّ:

أبو الحسن عليّ بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، وقيل بهمان بن فيروز مولى بني أسد، استوطن بغداد، ودخل الكوفة وهو غلام، وعرف بالكسائيّ لأنّه أحرم في كساء، توفّي سنة تسع وثمانين ومئة للهجرة[2].

للكسائيّ منهج في النحو متأثّر بالقراءات القرآنيّة، وهذا المنهج يقتضي ضرورة التحقّق من صحّة الرواية وتقصّي إسنادها، وقد اعتمد في نحوه على السماع المباشر من المتكلّمين باللغة من خلال الاتصال المباشر بالقبائل التي كانت تسكن ظاهر الكوفة، فكان يدوّن كلّ ما يسمع، وقد ذُكر أنّه أنفد خمس عشرة دواة حبر في الكتابة عن العرب، وقد ذُكر أنّه كان يفضّل السماع على القياس[3].

ومن كتبه: الآثار في القراءات، وأجزاء القرآن، واختلاف العدد، واختلاف المصاحف، والحدود في النحو، ومعاني القرآن...[4]

1-3-2-4: الفرّاء:

أبو زكريّا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منصور الديلميّ، وقد سمّي الفرّاء لأنّه كان يفري الكلام[5]، وقد بلغ منزلة عالية في النظر النحويّ، فقد قيل قيل إنّه أعلم الكوفيّين بالنحو بعد الكسائيّ، وذكر ثعلب أنّه لولا الفرّاء ما كانت عربيّة لأنّه حصّنها وضبطها[6].

وتفرّد مذهبه في النحو بأنّه كان يمعن أحيانًا في التحليل وإعمال العقل والبحث عن التأويلات التي تؤيّد وجهة نظره حتّى قيل إنّ مذهبه مزج بين

---

[1] ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص154
[2] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص127
[3] القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرواة على أنباه النحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ- القاهرة، 2\ 273
[4] القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرواة على أنباه النحاة، 2\ 265
[5] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص131
[6] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص133

الكوفة والبصرة[1]،ومن أشهر كتبه: معاني القرآن، والبهي، واللغات، والمصادر، والوقف والابتداء...[2]

1-3-2-5: ابن سعدان:

هو أبو جعفر محمد بن سعدان الضرير النحوي، المتوفّى سنة إحدى وثلاثين ومئتين، كان من أكابر القرّاء، وله كتاب مصنّف في النحو وكتاب في معرفة القرآن، أخذ عن أبي معاوية الضرير، واخذ عنه ابن المرزبان وغيره، وكان ثقة.[3] وله كتاب في النحو اسمه مختصر النحو[4].

قال فيه ياقوت الحمويّ: "أخذ ابن سعدان القراءات عن أهل مكّة والمدينة والشام والبصرة، ونظر في الاختلاف، وكان ذا علم بالعربيّة، وصنّف كتابًا في النحو وكتابًا في القراءات"[5]

1-3-2-6: ثعلب:

هو أبو العبّاس أحمد بن يحيى بن زياد بن سيار، ثعلب الشيبانيّ بالولاء، ولد سنة مئتين وتوفي سنة إحدى وتسعين ومئتين[6]، أخذ اللغة عن محمد بن زياد الأعرابيّ، والنحو عن سلمة بن عاصم[7].

ومن ملامح النحو الكوفيّ لديه اعتماده الرواية والسماع والحفظ، وكان في المقابل يبتعد عن القياس والإغراق في التأويل[8].

وقد ظهر ثعلب بصورة النحويّ المتعصّب لمدرسته، فقد كان قوّامًا على المنهج الكوفيّ غيورًا على شيوخه، وذلك بعد أن التقت مدرستا الكوفة

---

[1] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص131
[2] ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، الفهرست، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة- بيروت،1997م، ص 92
[3] الزبيدي، طبقات النحويّين واللغويّين، ص139 \ وانظر: الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، ص123
[4] ابن سعدان، مختصر النحو، دراسة وتحقيق أحمد بو عباس، جامعة الكويت، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، الحوليّة السادسة والعشرون 2005م
[5] الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1 1993م، ج6، ص2537
[6] أبو الطيّب، مراتب النحويين، ص151
[7] أبو الطيّب، مراتب النحويين، ص152
[8] الزبيديّ، طبقات النحويّين واللغويّين، ص141

والبصرة في بغداد، وكان معاصرًا للمبرّد الذي كان متعصّبًا كذلك لمدرسة البصرة[1].

ومن كتبه: اختلاف النحويّين، واستخراج الألفاظ من الأخبار، والأمثال، والأوسط في النحو، وحدّ النحو، والفصيح، إضافة إلى مجالس ثعلب[2].

1-3-3: مصادر الكوفيّين في اللغة:

1- السماع:

يُعَرَّف السماع أو النقل بأنّه "الكلام العربيّ الفصيح المنقول النقلَ الصحيحَ الخارجَ عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة"[3]

وعرّفه السيوطيّ بأنّه "ما ثبت في كلام من يُوثَق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيّه – ﷺ – وكلام العرب، قبل بعثته، وفي زمنه، وبعده، إلى أنْ فسدت الألسنة بكثرة المولّدين، نظمًا ونثرًا، عن مسلم أو كافر"[4]

أمّا عن منزلة السماع أو النقل في النحو الكوفيّ، فيمكن القول إنّه أهمّ ما يمثّل المنهج الكوفيّ في التقعيد، ويعتمد منهج الكوفيّين في السماع على الحرص على السماع من أهل اللغة؛ فسمعوا كلام العرب نظمه ونثره من الأعراب الثقات عن طريق الذهاب إلى البادية والتقاء الأعراب والسماع منهم وتدوين ما سمعوه، ولعلّ قصّة الكسائيّ مع الأعراب وكيف أنّه أنفد خمس عشرة دواة حبر أكبر دليل على ذلك[5]، وقد وصل اعتداد الكوفيّين بالسماع حدّ الأخذ بالشاذّ وبشعر أهل غير الفصاحة، وبالضرورات، وقد جعلوا ذلك أصلًا قاسوا عليه[6].

---

[1] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة، ص82

[2] ابن النديم، الفهرست، ص94

[3] الأنباري، أبو البركات، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، ط2 1971م، ص45

[4] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النحو، قرأه وعلّق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة- مصر، 2006م، ص74

[5] الحموز، عبد الفتّاح، الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر، دار عمّار- عمّان، ط1 1997م، ص13

[6] الحمويّ، ياقوت، معجم الأدباء، دار المأمون- القاهرة، 1355هـ، ج13، ص183

وفي هذا يقول شوقي ضيف: "لعلّ أهمّ ما يميّز المدرسة الكوفيّة من المدرسة البصريّة اتّساعها في رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويّهم وحضريّهم، بينما كانت المدرسة البصريّة تتشدّد تشدّدًا جعل أئمّتها لا يثبتون في كتبهم النحويّة إلّا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضّر وآفاته، وهم سكّان بوادي نجد والحجاز وتهامة"[1]

لكنّ الوقائع تظهر حرص الكوفيّين على الأخذ باللغة الفصيحة، إلّا أنّ مقياس الفصاحة عندهم لا يرتبط فقط بكون مَن تُؤخَذ عنه اللغة أعرابيًّا، أو أنّه من القبائل التي حصر البصريّون السماع فيها؛ فقد ثبت أنّهم كانوا يخرجون إلى البادية لجمع اللغة من مصادرها، لكنّهم وسّعوا دائرة المسموع لتشمل قبائل لم يأخذ عنها البصريّون، وهذا مثبت في كتبهم؛ فقد كان الفرّاء يكثر من عبارات (قال بعض العرب) و (سمعت العرب) و (سمعت أعرابيًّا) و(أنشدني بعض العرب) وغير ذلك من العبارات التي تدلّ على حرصه على أخذ اللغة من أهلها[2].

وقد عاب عليهم البصريّون أخذهم عن قبائل أخرجوها من دائرة الاحتجاج، واستشهدوا بشعر عدَّه البصريّون شاذًّا لا يقاس عليه[3]، وفي ذلك يقول ابن هشام الخضراويّ: "عادة الكوفيّين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر في كلام جعلوه بابًا أو فصلًا، وليس بالجيّد"[4] وقد صدر ابن هشام فيما ذهب إليه عن نظر نقديّ يجري في مدار التقويم؛ إذ أصدر حكمًا بعدم جودة ما ذهب إليه الكوفيّون عندما توسّعوا في دائرة قبول المسموع.

لقد حصر البصريّون السماع في قبائل محدّدة، هي: "قيس وتميم وأسد فإنّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه وعليهم اتُّكل في الغريب وفي

[1] ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص159
[2] الحموز، عبد الفتاح، الكوفيّون في النحو والصرف، ص14- 15
[3] السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1 1998م، ج4، ص17
[4] السيوطي، همع الهوامع، ج1، ص153

الإعراب والتصريف، ثمّ هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيّين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم"[1]

أمّا الكوفيّون، فقد وسّعوا دائرة القبائل التي احتجّوا بكلامها؛ فقد احتجّ الفرّاء بكلام قضاعة، تلك القبيلة التي عزف البصريّون عن الاحتجاج بلغتها، كما أخذوا بلغة أهل اليمن وحضرموت، وأزد عمان، وغيرها من القبائل[2]، كما أنّهم أخذوا عمّن سكن في حواضر العراق من العرب، مثل تغلب وبكر، كما أخذوا عن عبد القيس.[3]

ومن خصائص منهجهم في السماع كذلك احترام القراءات القرآنيّة سبعيّها وشاذّها، ومن ذلك أنّهم أخذوا بقراءة ابن عامر وأهل الشام، في قوله تعالى: ﴿ **وكذلك زيّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم** ﴾[4] على أنّ فيها فصلًا بين المتضايفين لم يُجزْه البصريّون، ولذلك فلم يأخذوا بهذه القراءة[5].

ومن قياسهم على القليل والنادر من كلام العرب نظمه ونثره احتجاجهم بأشعار الطبقتين اللتين لم يحتجّ البصريّون بشعرهما، وهما الطبقتان الثالثة والرابعة بحجّة أنّهم شعراء محدثون، لكنّ الكوفيّين أخذوا بشعر بشّار بن برد وأبي نواس وغيرهما[6].

وقد تجاوزوا ذلك فاحتجّوا بشعر مجهول النسب، وهذا كثير في كتبهم وفي الكتب التي تطرّقت إلى نحوهم، ومن ذلك احتجاجهم بشعر غير معروف على جواز تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام، كما في قول الشاعر:

خلا أنّ العتاق من المطايا حَسينَ به فهنّ إليه شوس[7] (الوافر)

ومن ذلك أيضًا أنّهم جوّزوا دخول حرف النداء (يا) على ما عُرّف بأل مباشرة دون وصلة، محتجّين بما ورد من أشعار جمع قائلوها بين هاتين الأداتين، كقول الشاعر:

---

[1] السيوطي، جلال الدين، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية- بيروت، 1\211

[2] الحموز، عبد الفتاح، الكوفيّون في النحو والصرف، ص 21 - 22

[3] ضيف، شوقي، المدارس النحويّة، ص160

[4] الأنعام \ 137

[5] الحموز، عبد الفتاح، الكوفيّون في النحو والصرف، ص24

[6] الحموز، عبد الفتاح، الكوفيّون في النحو والصرف، ص34

[7] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\222

فيـا الغُـلامـــان اللـــذان فَـرّا إيّاكُما أنْ تُكسِـــباني شرّا[1] (الرجز)

ولـم يقـف الأمـر عنـد حـدّ الاستشـهاد بالشـعر المجهـول النسـب بـل لقـد اتُّهمـوا بالاستشـهاد بالشـعر المصـنوع ونسـبته إلـى مـن لـم يقلْـه، يقـول أبـو الطيـب اللغـويّ: " الشـعر بالكوفـة أكثـر وأجمـع منـه بالبصـرة ولكـنّ أكثـره مصـنوع ومنسـوب إلـى من لم يقله، وذلك بيّن في دواوينهم"[2].

وممّـا يـدلّ كـذلك علـى احتفـاء الكـوفيّين بالسـماع دون القيـاس أنّ الكسـائيّ حـين سُـئل فـي مجلـس يـونس عـن قـولهم: (لأضـربنّ أيُّهـم يقـوم) لـمَ لا يقـال (أيَّهـم) قـال الكسـائيّ: (هكـذا خُلقـت)[3] وكـأنّ الكسـائيّ يرمـي هنـا إلـى أنّ اللغـة اسـتعماليّة لا قياسـيّة، وأنّ الأنمـاط اللغويّـة التـي لا تخضـع لقيـاس البصـريّين ليسـت شـاذّة بالضرورة.

وقـد احتـلّ الحـديث النبـويّ الشـريف منزلـة لا بـأس بهـا فـي الاحتجـاج عنـد الكـوفيّين؛ فقـد ذكـرت خديجـة الحـديثيّ أنّ الفـرّاء هـو أوّل مـن احـتجّ بالحـديث الشـريف مـن النحـاة الأوائـل، وقـد نهـج فـي ذلـك منهجًـا جديـدًا يقـوم علـى الاحتجـاج بـه – أي الحـديث الشـريف – فـي النحـو واللغـة احتجاجًـا مباشـرًا، علـى حـين كـان النحويّـون قبلـه يرفضـون الاحتجـاج بالحـديث الشـريف، وممّـا استشـهد بـه قولـه – صـلى الله عليـه وسـلّم - : " أعيـذهما مـن السـامّة والهامّـة وكـلّ عـين لامّـة" ووجـه الشـاهد هنـا أنّ كلمـة (لامّـة) ينبغـي أن تكـون (ملمّـة) لكـنّ الرسـول – عليـه الصـلاة والسلام - استعمل هذه الكلمة لإحداث التناسق الصوتيّ في الكلام المنثور.

ومنـه كـذلك قـول الرسـول – ﷺ - : " ارجعـنَ مـأزورات غيـر مـأجورات" فقـد همـز الرسـول الكـريم كلمـة (مـأزورات) لإحـداث ذلـك التناسـق الصـوتيّ، مـع العلم أنّها من (الوزر) فلا يجوز همزها[4].

إنّ الكـوفيّين فـي عنـايتهم بالسـماع جنحـوا عـن التـأويلات والتكهّنـات التـي تبعـد الـدرس اللغـويّ عـن حقيقتـه اللغويّـة، والـدليل علـى ذلـك – وفقًـا لمـا جـاء بـه مهـدي المخزومـيّ – أنّ الكـوفيّين اعتمـدوا السّـماعَ فـي ثمـانٍ وخمسـين مسـألة مـن

[1] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص333
[2] أبو الطيب اللغويّ، مراتب النحويّين، ص74
[3] القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن، إنباه الرواة على أنباه النحاة، ص269
[4] الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، دار الرشيد 1981م، ص79 - 80

مسائل الخلاف، في مقابل خمس عشرة مسألة فقط لجأ فيها البصريّون إلى السّماع[1].

2- القياس:

يُقصَد بالقياس "حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[2]، وله "أربعة أركان: أصلٌ، وهو المقيس عليه، وفرع، وهو المقيس، وحكم، وعلّة جامعة"[3]

وللقياس منزلة في النحو الكوفيّ، يدلّ عليها ما قاله الكسائيّ: "إنّما النحو قياسٌ يُتّبع"[4]، إلّا أنّهم لم يهتمّوا به اهتمامَهم بالسماع، ودليل ذلك – كما يذكر مهدي المخزومي - أنّ ثمانيًا وخمسين مسألة من المسائل النحويّة الموجودة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف مال فيها الكوفيّون إلى النقل للردّ على البصريّين[5].

ويقوم قياس الكوفيّين على أسس أربعة، هي[6]:

- حمل النظير على نظيره.
- حمل الشيء على نقيضه.
- حمل الفرع على الأصل.
- حمل ما أجازوه على ما أجازه البصريّون في مسألة أخرى؛ ومن ذلك أنّهم أجازوا عمل حرف الجرّ محذوفًا حملًا على إجازة البصريّين عمل (رُبّ) محذوفةً لأنّها حرف جرّ.

وقد أدّى توسّع الكوفيّين في السماع على حساب القياس إلى اتّصاف مذهبهم بأنّه أكثر تشعّبًا وأوسع روايةً، بينما وُصف مذهب البصريّين بأنّه

[1] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص367
[2] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلّة، ص45
[3] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص208
[4] السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو، ص204
[5] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص367
[6] الحموز، عبد الفتاح، الكوفيّون في النحو والصرف، ص115

أضبط قياسًا وأتقن درايةً، لكنّ مذهب البصريّين المنضبط بقواعد ثابتة أدّى إلى التضييق في مواطن السعة[1].

وثمّة مسائل كثيرة تثبت ابتعاد الكوفيّين عن الإغراق في التأويل، وأنّهم يقيسون على الظاهر ما ذهبوا إليه من أنّ الفعل المضارع المقترن بلام التعليل منصوب بها لا بأنْ مضمرة[2].

والكوفيّون وإنْ ابتعدوا في أقيستهم عن التأويل إلّا أنّ ذلك التأويل يظهر في بعض المسائل المرويّة عنهم، ومن ذلك رأي الفرّاء في ناصب المستثنى بـ إلّا؛ فهو يرى أنّ (إلّا) مكوّنة من (إنْ) المخفّفة و(لا) النافية، وقد رُكّبتا معًا وأدغمتا، ثمّ أعملت (إلّا) عملين: النصب في الإيجاب بـ (إنْ) والعطف في النفي بـ (لا)[3].

ومهما يكن من أمر فإنّ القياس يشكّل رافدًا مهمًّا من الروافد التي اعتمدها الكوفيّون في التقعيد؛ ذلك أنّ النحويّ لا بدّ له من أنْ يقيس ما لم يرد به دليل على ما ورد به دليل، وهذا ما قصده الكسائيّ في مقولته السابقة، ذلك أنّ التقعيد لا بدّ فيه من الاتّكاء على القياس لضبط قواعد اللغة.

[1] الكنغراوي الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، ص420
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\575
[3] الإسفراييني، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك- الأردن، 1981م، ص213

الفصل الأوّل

الأفضليّة اللغويّة في المسائل المتعلّقة بأقسام الكلام

2-1: توطئة:

اعتنى النحويّون بأقسام الكلام أيّما عناية، إذ أثبتوا ذلك في صدر المدوّنة النحويّة، واتّخذوه مدخلًا لدراسة الظواهر النحويّة، وقد قسموا الكلمة على ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف.[1] ولقد تجاوز المبرّد في هذه القسمة حدود اللغة العربيّة فذكر أنّ هذه القسمة تشمل الكلام على إطلاقه، عربيًّا كان أو أعجميًّا[2].

ولم يثبت أنّ الكوفيّين خالفوا البصريّين في هذه القسمة، وفي هذا يقول فاضل الساقي: "يكاد يجمع النحاة القدماء – بصريين وكوفيين – على أنّ الكلم في العربيّة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف"[3]، إلّا أنّ الخلاف بينهم كان في بعض القضايا الفرعيّة التي يتعلّق بعضها بالمصطلحات، فيما اختصّ بعضها الآخر ببعض الآراء في القسم الواحد؛ فعلى سبيل المثال نجد أنّ الكوفيّين يتّفقون مع نظرائهم البصريّين في اعتماد التقسيم الزمنيّ للأفعال، لكنّهم خالفوهم في القسم الثالث؛ فقد قسم البصريّون الفعل إلى ماضٍ ومضارع وأمر، بينما قسمه الكوفيّون إلى ماضٍ ومضارع ودائم، وذهبوا إلى أنّ فعل الأمر مشتقّ من الفعل المضارع؛ لأنّ أصله (لتفعل)[4].

وسيعرض الباحث في هذا الفصل إلى بعضٍ من آراء الكوفيّين المتعلّقة بأقسام الكلام، محاولًا دراستها وتحليلها وفقًا للأفضليّة اللغويّة، لقياس مدى انضباط الفكر النحويّ لدى الكوفيّين فيما يتعلّق بهذا الباب.

---

[1] سيبويه، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط3 1988م، ج1، ص12 \ وانظر: المبرّد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، ط3 1994م، ج1، ص141 \وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، علق عليه وأعرب شواهده أحمد طعمة حلبي، دار المعرفة- بيروت، ط1 2001م، ج1، ص9

[2] المبرد، المقتضب، ج1، ص141

[3] الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى 1977م، ص33

[4] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي- بيروت، ط2 1986م، ص114، 115

2-2: المسائل المتعلقة بأقسام الكلام:

1- سوى بين التصرّف وعدمه:[1]

ذهب سيبويه وجمهور البصريّين إلى أنّ سوى لا تكون إلّا ظرفًا[2]، قال سيبويه: "ومن ذلك أيضًا: هذا سَواءَك، وهذا رجل سَواءَك. فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدلك".[3] وذكر آخرون أنّها بمعنى وسط[4].

واحتجّوا لذلك بأنّها تقع صلة للموصول؛ فيجوز أنْ نقول: جاءني الذي سواك، كما يجوز أنْ نقول: جاءني الذي عندك، وعليه فإنّ سوى تأتي هنا بمنزلة الظرف عند في جواز أنْ يأتي صلة للموصول[5].

ومن حججهم أيضًا "أنّ العامل يتخطّاها ويعمل فيما بعدها ولا يكون ذلك في شيء من الأسماء إلّا ما كان ظرفًا"[6]، واحتجّوا لذلك بقول لبيد:[7]

وابذلْ سِـــوامَ المـــــــــــالِ إنّ سِواءَها دُهمًا وجُـــونا (مجزوء الكامل)

فهـي هنـا – كمـا يـرى ابـن يعـيش – ظـرف بـدليل نصـب كلمـة دهمًـا علـى أنّهـا اسـم إنّ، وتكـون شـبه الجملـة الظرفيّـة (سـواءها) خبـر إنّ مقـدّمًا، قياسًـا علـى قولـه تعالى:﴿إِنَّ لَدَيْنَآ أَنكَالًا وَجَحِيمًا﴾[8]

وذكـر العكبـريّ حججًـا أخـرى تثبـت ظرفيّـة (سـوى) منهـا الاسـتقراء؛ علـى أسـاس أنّهـا اسـتُعملت ظرفًـا فـي جميـع المواضـع التـي ذكـرت فيهـا، أمّـا المواضـع التي استُعملت فيها على غير ما ذكر فهي متأوّلة ولا يجوز القياس عليها.

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص294-298، مسألة 39

[2] سيبويه، الكتاب، 1\407 \وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، تحقيق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية- القاهرة 2\83 \ السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1 1998م 2\118

[3] سيبويه، الكتاب، 1\407

[4] الأزهريّ، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1 2000م، 1\559

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\83 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، 2\281

[6] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\83

[7] لبيد، ديوان لبيد بن ربيعة، قدّم له ووضّح هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1 1993م، ص263، ورد في الديوان: (وابذل سنام القدر).

[8] المزمل\ 12

أمّا الحجّة الثانية، فتتمثّل في أنّها وقعت ظرفًا بلا خلاف، ويرى البصريّون أنّ استعمالها في غير الظرفيّة مجاز لا وجه إليه.

وأمّا الحجّة الثالثة، فهي أنّ معناها وسط الشيء، وهو ظرف متصرّف قياسًا على (خلفَك وقُدّامَك) واستعماله في غير الظرف ليس دليلًا على عدم ظرفيّته، بل على تصرّفه تصرّف الظروف[1].

ويبدو من الحجّة الثالثة أنّ العكبريّ لا ينكر تصرّف سوى ، بل يرى أنّها ظرف متصرّف، يستعمل ظرفًا في الأصل، وقد يخرج عن الظرفيّة فيكون اسمًا، وهذا ما قال به الرمّانيّ قبله[2].

في حين ذهب السيوطيّ إلى أنّها تلزم الظرفيّة ولا تتصرّف، وتأتي – كما يرى – بمعنى (مكانك) الذي يدخله معنى (عوضك وبدلك)، وسبب عدم تصرّفه أنّه ليس مكانًا حقيقيًّا بل إنّ ظرفيّته على طريقة المجاز[3].

أمّا الكوفيّون، فذهبوا إلى أنّ (سوى) تأتي اسمًا وتأتي ظرفًا[4]، ويأتي الحكم لـ (سوى) بالاسميّة في باب الاستثناء حملًا على (غير)؛ ذلك لأنّ حكم المستثنى بهما وجوب الجرّ[5]، وذكر ابن مالك أنّها – أي سوى – تساوي (غير) مطلقًا " أردت بذلك أنّ سوى يُستثنى بها كما يُستثنى بغير استثناءً متّصلًا نحو: قاموا سوى زيد... واستثناء منقطعًا كقوله: لم ألقَ في الدار ذا نطق سوى طللٍ... وتساويها أيضًا في الوصف بها كقول الشاعر[6]:

أصابَهُمُ بَلاءٌ كان فيهم سوى ما قد أصاب بني النضير (الوافر)

وتساويها أيضًا في قبول تأثير العوامل المفرّعة رافعةً وناصبةً وخافضةً في نثر ونظم"[7]، ويؤيّد ما ذكره ابن مالك ما جاء في لسان العرب: " سَواء بالفتح

[1] العكبري، أبو البقاء، التبيين عن مذاهب النحويّين، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- بيروت، ط1 1986م، ص420،419
[2] السيوطي، همع الهوامع، 2\118
[3] السيوطي، همع الهوامع، 2\118
[4] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\84 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص419 \ وانظر: الأزهري، شرح التصريح على على التوضيح، 1\560 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 2\279
[5] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1\559
[6] حسان بن ثابت، ديوان حسان بن ثابت، حقّقه وعلق عليه وليد عرفات، دار صادر- بيروت، 2006م، 1\328
[7] ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1 1990م، 2\315

والمدّ مثل سِوى بالقصر والكسر كالقِلا والقَلاء، وسُوى (سِوى) في معنى غير"[1]

واحتجّ الكوفيّون لاسميّة سوى بجواز دخول حرف الخفض (الجرّ) عليها[2]، ومن ذلك قول الشاعر[3]:

ولا ينطقُ المكروهَ من كان منهمُ إذا جلسوا منّا ولا من سِوائنا (الطويل)

وقد ذكر سيبويه هذا البيت في معرض حديثه عمّا لا يجوز إلّا في الشعر – الضرورة الشعريّة – فقال: وجعلوا ما لا يجري في الكلام إلّا ظرفًا بمنزلة غيره من الأسماء"[4]، وذكر في موضع آخر أنّ سوى لا تكون اسمًا إلّا في الشعر ضرورةً[5]، ولم يذكر الاستثناء بها[6].

ومن شواهدهم أيضًا قول الأعشى:[7]

تجانفُ عن جوّ اليمامةِ ناقتي وما قصَدَتْ من أهلها لسوائكا (الطويل)

لكنّ ابن يعيش ردّ هذا الشاهد بقوله: "ولا دليل في ذلك لقلّته وشذوذه وامتناعه من سعة الكلام وحال الاختيار فهو من قبيل الضرورة"[8]

وممّا يثبت اسميّتها كذلك وقوعُها فاعلًا في قول الشاعر:[9]

ولَم يبقَ سِوى العدوا (م) نِ دِنّاهُم كما دانوا (الهزج)

وجاءت كذلك اسمًا لـ (ليس) في قول قيس بن الملوّح:[10]

أأترُكُ ليلى ليس بيني وبينها سِوى ليلةٍ إنّي إذًا لَصبورُ (الطويل)

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، 14\412
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\294
[3] هذا البيت من شواهد سيبويه، وقد ذكره منسوبًا إلى المرار بن سلامة العجليّ مرّةً، وذكره في أخرى منسوبًا إلى رجل من الأنصار
[4] سيبويه، الكتاب، 1\31
[5] سيبويه، الكتاب، 1\407
[6] الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1\559
[7] الأعشى، ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق محمد حسين، المطبعة النموذجيّة – القاهرة، ص89
[8] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\84
[9] هذا البيت منسوب إلى الفند الزماني (شهل بن شيبان) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 2\281 \ وانظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، 1\560 \ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 2\119
[10] قيس بن الملوّح، ديوان قيس بن الملوّح، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق يسرى عبد الغني، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1 1999م، ص91

وهـذا البيـت يتضـمّن ردًّا علـى ابـن يعـيش الـذي ذكـر أنّ سـوى تفتـرق عـن غيـر فـي أنّهـا – أي سـوى – لا تضـاف إلا إلـى معرفـة، فـي حـين أنّ غيـر تضـاف إلى المعرفة والنكرة على حدّ سواء.[1]

وممّا يثبت اسميّتها كذلك وقوعها مرفوعةً بالابتداء في قول الشاعر:[2]

وإذا تُبـاع كريمَـةٌ أو تُشترَى فسِواك بائعُها وأنت المُشتري (الكامل)

أمّا الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة فتأتي على النحو الآتي:

قول الأعشى:

تجـانفُ عن جوّ اليمامةِ ناقتي وما قصَدَتْ مـن أهلها لسوائكا (الطويل)

(جدول رقم 1)

موطن الشاهد	الجرّ بحرف الجرّ	معنى غير	مجيئها ظرف	أفضليّة الاستعمال
لسِوائكا	√	√	x	√

يُلاحـظ فـي الجـدول السـابق أنّ هـذا البيـت حقّـق الأفضـليّة الاسـتعماليّة علـى الـرغم مـن انتهـاك قيـد أفضـليّة القاعـدة التـي وضـعها البصـريّون وفقًـا لـرأيهم القائـل بـأنّ سـوى لا تـأتي إلّا ظرفًـا، لكنّهـا هنـا تتّفـق مـع مـا اصـطُلِح عليـه مـن علامـات للأسـماء، كجرّهـا بحـرف الجـرّ، إضـافة إلـى إفادتهـا معنـى (غيـر) التـي أثبـت البصـريّون لهـا الاسـميّة (لسـوائك تعنـي لغيـرك)، وهـذا مـا ذكـره ابـن منظـور فـي لسـان العـرب حـين قـال إنّ سـوى تـأتي فـي معنـى غيـر، وفـي هـذا المعنـى ردّ علـى سـيبويه وغيـره ممّـن قـالوا إنّ سـوى لا تكـون إلّا ظرفًـا، يقـول ابـن مالـك فـي هـذا: "قـد صـرّح سـيبويه بـأنّ معنـى سـواء معنـى غيـر، فلـذلك يسـتلزم انتفـاء الظرفيّـة كمـا هـي منتفيـة عـن غيـر، فـإنّ الظـروف فـي العـرف مـا ضُـمّن معنـى فـي مـن أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك فلا يصحّ كونه ظرفًا"[3]

وما ذُكِر حول بيت الأعشى ينطبق تمامًا على قول الشاعر:

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\84
[2] نسبه ابن هشام إلى محمد بن عبد الله بن مسلمة، انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 2\280
[3] ابن مالك، شرح التسهيل، 2\316

ولا ينطقُ المكروهَ من كان منهمُ إذا جلسوا منّا ولا من سِوائنا (الطويل)

إذ يُلاحظ أنّ سوى في هذا البيت جاءت بمعنى (غير) (من سوائنا تعني من غيرنا)، كما أنّها جاءت مجرورة بحرف الجرّ (من)، وهذا يثبت أنّها ظرف متصرّف.

أمّا قول قيس بن الملوّح:

أأترُكُ ليلى ليس بيني وبينها سِوى ليلةٍ إنّي إذًا لَصبورُ (الطويل)

فتأتي الأفضليّة اللغويّة له على النحو الآتي:

(جدول رقم 2)

موطن الشاهد	معنى غير	اسم ليس	مضاف إلى نكرة	الدلالة على الظرفيّة	أفضليّة الاستعمال
سوى ليلةٍ	√	√	√	x	√

نجد أنّ هذا الشاهد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة من خلال المعنى والإعراب؛ ذلك أنّ سوى فيه جاءت بمعنى غير، كما أنّها جاءت اسمًا لـ (ليس)، وهذان البندان يثبتان لسوى الاسميّة.

ويُلاحَظ كذلك أنّ العامل تخطّى ما قبلها – بيني وبينها – إليها، وفي هذا دلالة واضحة على اسميّتها؛ ذلك أنّ من الأدلّة التي ساقها البصريّون لإثبات ظرفيّة سوى – كما ذكرنا سابقًا – أنّ العامل يتخطّاها إلى ما بعدها، واحتجّوا لذلك بقول لبيد السالف ذكره: (إنّ سِواءها دهمًا وجونا)، حين أعربوا كلمة (دهمًا) اسمًا لـ (إنّ)، وينبغي الإشارة هنا إلى أنّ سوى في بيت لبيد لم تأتِ بمعنى غير بل جاءت بمعنى بَدل أو عِوَض[1]، وفي هذا دلالة على أنّ سوى الظرفيّة تختلف في معناها عن سوى الاسميّة، ويمكن لهذا أن يعزّز ما ذهب

[1] لبيد بن ربيعة، ديوان لبيد، ص263

إليه ابن يعيش من أنّ (سوى) تكون اسمًا في باب الاستثناء إذا جاءت بمعنى (غير)[1].

أمّا إضافتها إلى النكرة في هذا الشاهد ففيه ردّ على ابن يعيش الذي ذهب إلى أنّ سوى تفترق عن غير في وجوب إضافة سوى إلى المعرفة، أمّا غير فتضاف إلى المعرفة والنكرة.[2]

وقد جاءت سوى بمعنى غير في الشاهدين الآخرين، وهما قول الشاعر: (ولم يبقَ سِوى العدوانِ) وقول الآخر: (فسواك بائعها وأنت المشتري)، كما أنّها جاءت فاعلًا في البيت الأوّل، ومبتدأ في البيت الثاني، لكنّها في البيت الثاني وقعت اسمًا في غير باب الاستثناء، وهذا يردّ ما ذهب إليه ابن يعيش من أنّ سوى تخرج عن الظرفيّة في باب الاستثناء فقط.

يظهر لنا ممّا سبق أنّ المشكل الحقيقيّ الذي وقع فيه البصريّون يكمن في التعميم؛ ذلك أنّهم نظروا إلى المسألة من زاوية واحدة؛ هي زاوية الظرفيّة، وأنكروا ما سواها، علمًا بأنّ الشواهد التي وقعت فيها سوى اسمًا بمعنى غير كثيرة جدًّا.

أضف إلى ذلك أنّ الأمثلة التي أوردها سيبويه لإثبات ظرفيّة سوى مصنوعة، فقد قال: "هذا سَواءَك، وهذا رجل سَواءك. فهذا بمنزلة مكانك إذا جعلته في معنى بدَلك. ولا يكون اسمًا إلا في الشعر. قال بعض العرب، لمّا اضطرّ في الشعر جعله منزلة غير"[3] لكنّه بنى عليها قاعدة، ثمّ اتّهم الشواهد المخالفة لقاعدته بالشذوذ من باب الضرورة الشعريّة.

وقد أثبت ابن منظور لها أكثر من معنى؛ فقد أورد لها إضافة إلى معنى (غير) الذي - أشرنا إليه سابقًا - معنى آخر هو (وسط)، وممّا قاله في هذا: "سَواء ممدودة بمعنى وسط. وحكى عن عيسى بن عمر: انقطع سَوائي أي وسطي، قال وسِوى وسُوى بمعنى غير كقولك سَواء"[4]

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\84
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\84
[3] سيبويه، الكتاب، 1\407
[4] ابن منظور، لسان العرب، 14\413

وهـذا يثبـت أنّ لهـا معـاني كثيـرة، وهـذا الاخـتلاف فـي المعنـى مـن شـأنه أنْ يولّـد اسـتعمالات لغويّـة أخـرى، تتغيّـر علـى أساسـها مواقعهـا الإعرابيّـة؛ فهـي تـأتي ظرفًـا فـي مواضـع، وتـأتي اسـمًا فـي مواضـع أخـرى، فـنحن قـد نسـلّم لهـم بظرفيّـة سـوى فـي مواضـع، لكنّنـا لا نسـلّم لهـم بلـزوم هـذه الظرفيّـة، وقـد أشـار ابـن مالـك إلـى رأي قريـب مـن هـذا فـي قولـه: " وإن سُـلّم كونـه ظرفًـا لـم يسـلّم لـزوم الظرفيّـة للشـواهد التـي تقـدّم ذكرهـا نثـرًا ونظمًـا، فـإن تعلّـق بادّعـاء الظرفيّـة بقـول العـرب: رأيـت الـذي سـواك، فوصـلوا الموصـول بسـواك وحـده كمـا وصـلوا بعنـدي ونحـوه مـن الظـروف فـالجواب أن يقـال لا يلـزم مـن معاملتـه معاملـة الظـرف كونـه ظرفًـا، فإنّ حرف الجرّ يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفًا"[1].

وهـذا قـد يكـون حسـمًا منصـفًا لهـذه المسـألة؛ إذ يمكـن أن نقـول إنّ سـوى تـأتي ظرفًـا وتـأتي اسـمًا، دون أن نغلّـب جانبًـا علـى الآخـر، ويكـون الفيصـل فـي التفريـق بينهمـا نابعًـا مـن الناحيـة الاسـتعماليّة، تبعًـا لمعناهـا وموقعهـا الإعرابـيّ، وهـذا ينفـي أنْ تُعَـدَّ الشـواهد التـي اسـتُعملت فيهـا أسـماء خروجًـا عـن الظرفيّـة؛ وذلـك لسـبب وجيـه هـو اخـتلاف المعنـى تمامًـا، إذ إنّ الظـروف المتصـرّفة الخارجة عن الظرفيّة تحتفظ بمعانيها كما هي.

2- مجيء ألفاظ الإشارة أسماءً موصولة:[2]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ أسماء الإشارة تأتي بمعنى الأسماء الموصولة[3]، وقد احتجّوا لذلك بما ورد في القرآن الكريم والشعر[4]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾[5]، وقوله تعالى: ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾[6]، وقوله تعالى:﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[7]

ومن الشواهد الشعريّة التي احتجّوا بها قول الشاعر:[8]

---

[1] ابن هشام، شرح التسهيل، 2\316

[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\717- 722، مسألة 103

[3] الفراء، معاني القرآن، 1\138 \ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\717 \ وانظر: رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، شرح الرضي على الكافية، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس – بنغازي، ط2 1996م، 3\24

[4] الفراء، معاني القرآن، 1\138 \ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\717-719 \ وانظر: رضيّ الدين، شرح الرضي على الكافية، 3\24،23

[5] البقرة\ 85

[6] النساء\ 109

[7] طه\ 17

[8] نسبه صاحب الإنصاف إلى يزيد بن مفرغ الحميري، انظر: الإنصاف، 2\ 717

عَـدَسْ مـا لعَبّاد عليك إمارةٌ أمنتِ، وهذا تحملين طليق (الطويل)

فـالكوفيّون يـرون أنّ مـا ورد فـي الشـواهد السـابقة مـن أسـماء إشـارة إنّمـا هـي بمعنـى الاسـم الموصـول؛ فـ (هـؤلاء) بمعنـى (الـذين)، و(تلـك) بمعنـى (التـي)، و(هذا) بمعنى (الذي).

أمّـا البصـريّون، فلـم يجيـزوا ذلـك إلّا فـي اسـم الإشـارة (ذا) إذا جـاء بعـد (مـا)؛ فهـم يـرون أنّهـا هنـا تكـون زائـدة، وتكـون بمعنـى الـذي، نحـو قولنـا: مـاذا صـنعت[1]، أي أنّ الجملـة السـابقة تحتمـل دلالتـين: (مـا صـنعت) و(مـا الـذي صنعت).

وقـد ردّ البصـريّون حجـج الكـوفيّين[2]، بـأنّ تلـك الأسـماء التـي ذكروهـا باقيـة باقيـة علـى أصـلها؛ تمسّـكًا بالأصـل واستصـحاب الحـال، وليسـوّغوا مـا ذهبـوا إليـه لجـؤوا إلـى التأويـل والتقـدير؛ فقـالوا إنّ اسـم الإشـارة (هـؤلاء) فـي قولـه تعـالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ يحتمـل ثلاثـة أوجـه: فإمّـا أن يكـون منصـوبًا علـى الاختصـاص (أعنـي هـؤلاء)، أو أن يكـون تأكيـدًا للضـمير (أنـتم)، أو أن يكون منادًى حُذفت أداته (ثمّ أنتم يا هؤلاء).

أمّـا قولـه تعـالى:﴿وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَىٰ﴾، فـذكروا أنْ لا حجّـة للكـوفيّين فيمـا ذهبـوا إليـه، وأنّ اسـم الإشـارة هنـا بـاقٍ علـى معنـاه، والتقـدير فيـه (أيّ شـيء هذه بيمينك...).

وأمّـا قـول الشـاعر: (وهـذا تحملـين طليـق...)، فـذكروا أنّ جملـة (تحملـين) ليسـت صـلة موصـول بـل هـي فـي موضـع حـال، بتقـدير (وهـذا محمـولًا طليـق)[3]، ويحتمـل أنْ تكـون بتقـدير اسـم موصـول محـذوف (وهـذا الـذي تحملـين...) علـى أساس أنّ حذف الاسم الموصول جائز في الضرورة.

وتأتي الأفضليّة اللغويّة في الشواهد السابقة على النحو الآتي:

---

[1] رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 3\24

[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\719-721

[3] ابن هشام، مغني اللبيب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العربيّة – بيروت، 1991م، 2\534

أمّـــا قولـــه تعـــالى:﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ وقولـــه تعـــالى:﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ جَٰدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ فـــيمكن تمثيـــل الأفضـــليّة اللغويّـــة فيهمـــا مـــن خـــلال الجدول الآتي:

(جدول رقم 3)

الحكم	وجود جملة الصلة	سلامة المعنى	أفضليّة القاعدة القائلة بأنّ أسماء الإشارة لا تأتي أسماء موصولة	أفضليّة الاستعمال
إفادة اسم الإشارة معنى الاسم الموصول	√	√	x	√

وأمّـــا قـــول الشـــاعر: (... وهـــذا تحملـــين طليـــق) فتـــأتي الأفضـــليّة اللغويّـــة فيـــه علـــى النحو الآتي:

(جدول رقم 4)

الحكم	وجود جملة الصلة	سلامة المعنى	أفضليّة القاعدة القائلة بأنّ أسماء الإشارة لا تأتي أسماء موصولة	أفضليّة الاستعمال
إفادة اسم الإشارة معنى الاسم الموصول	√	√	x	√

يُلاحَظ في الجدولين السابقين أنّ انتهاك أفضليّة القاعدة في ما ذهب إليه الكوفيّون لم ينفِ عن الشواهد المذكورة الأفضليّة الاستعماليّة، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يأتي:

أوّلًا: يتّضح من الشواهد السابقة أنّ العلاقة بين اسم الإشارة والجملة التي تليه أقرب إلى علاقة الاسم الموصول بجملة الصلة، وذلك من أنّ أسماء الإشارة فيها تعتمد على ما يليها اعتمادَ الاسم الموصول على جملة الصلة، ويؤيّد هذا ما ذكره ابن يعيش: " الموصول ما لا يتمّ حتّى تصله بكلام بعده تامّ فيصير مع ذلك الكلام اسمًا تامًا بارزًا فإذا قلت جاءني الرجل الذي قام فالذي وما بعده في موضع صفة الرجل بمعنى القائم"[1] ولو طبّقنا هذا الكلام على الآيتين السابقتين لصحّ المعنى؛ فيكون (ها أنتم تقتلون) بمعنى (القاتلون) ، و(ها أنتم جادلتم) بمعنى (المجادلون)، ويمكن تطبيق هذا على قول الشاعر، فيكون (وهذا تحملين) بمعنى (الحاملة)، وربّما يكون هذا ما دفع البصريّين إلى تقدير اسم موصول محذوف كما أشرنا سابقًا.

ثانيًا: إنّ الشواهد السابقة تخلو من المشار إليه؛ فلم يورد البصريّون مشارًا إليه يلي أسماء الإشارة إلا بالتقدير، وقد أقرّ البصريّون بذلك في معرض ردّهم على الكوفيّين، فقالوا: " إنّما قلنا ذلك لأنّ الأصل في هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة أن يكون دالّاً على الإشارة..."[2] وكما نرى فإنّ ما يلي أسماء الإشارة في الشواهد السابقة جمل فعليّة.

أمّا سبب هذا الاشتراك بين الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، فيمكن تفسيره من خلال البحث في اللهجات العربيّة القديمة، إضافة إلى اللغات الساميّة الأخرى، أمّا البحث في اللهجات فيفضي إلى وجود مثل هذا الاشتراك في (ذو) الطائيّة التي تأتي بمعنى الاسم الموصول[3]، وهذه اللهجة قد تكون نوعًا من المتبقّي اللغويّ الذي لم يتنبّه إليه البصريّون بسبب حصر احتجاجهم في لغات دون أخرى.

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، 3\150
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\719
[3] رضيّ الدين، شرح الرضي على الكافية، ج3، ص23

وهـذا مـا يثبتـه البحـث المقـارن فـي اللغـات السـاميّة كـذلك؛ فقـد ذكـر (بروكلمـان) أنّ الأسـماء الموصـولة أسـماء إشـارة فـي الأصـل " ففـي العربيّـة وفـي لهجة طيء، وفي النقش الذي يرجع إلى عام 328م كلمة ذو بمعنى هذا"[1]

وقـد ذكـر يحيـى عبابنـة هـذا الاشـتراك فـي اللغـات السـاميّة حـين قـال: "تخـتلط المعـاني الموصـولة بالمعـاني الدالـة علـى الإشـارة فـي المجموعـة الكنعانيّـة خاصّـة"[2]، وعليـه فـإنّ مـا جـاء بـه الكوفيّـون يحقّـق أفضـليّة اسـتعماليّة نابعـة ممّـا جـرى علـى لسـان العـرب، مثبتًـا فـي القـرآن الكـريم والشـعر، وإنْ لـم يعلّلـوا مـذهبهم فإنّ الأنماط اللغويّة الاستعماليّة التي احتجّوا بها تمثّل علّة لذاتها في ذاتها.

3- القول في (أفعَلَ) في التعجّب، اسمٌ هو أو فعل:[3]

ذهـب البصـريّون إلـى أنّ (أفعَـلَ) فـي التعجّـب فعـل مـاضٍ غيـر متصـرّف، مبنيّ على الفتح، وإليه ذهب الكسائيّ من الكوفيّين[4].

واحتجّـوا لـذلك بـأنّ نـون الوقايـة تلحقـه عنـد اتّصـاله بيـاء المـتكلّم، نحـو: مـا أفقرَنـي إلـى رحمـة الله! ومـا أعلمَنـي!، وهـذه النـون تلحـق الأفعـال دون الأسـماء[5]، وأمّـا لحـاق هـذه النـون بالاسـم فـي الشـعر، مثـل قـول الشـاعر: (ولـيس حـاملني إلا ابن حمّال) فهو شاذّ لا يقاس عليه[6].

ومنهـا كـذلك أنّـه ينصـب المعـارف والنكـرات[7]، " نحـو قولـك: (مـا أحسـنَ زيـدًا!) و (مـا أجمـلَ غلامًـا اشـتريته!)، و(أفعـل) إذا كـان اسـمًا لا ينصـب إلّا نكـرة علـى التمييـز، نحـو: (زيـد أكثـر منـك مـالًا)... ولـو قلـت: (زيـد أكثـر منـك المـال) لـم يجُز "[8]

---

[1] بروكلمان، فقه اللغات الساميّة، ترجمه عن الألمانيّة رمضان عبد التوّاب، منشورات جامعة الرياض 1977م، ص91

[2] عبابنة، يحيى، النحو العربي المقارن في ضوء اللغات الساميّة واللهجات العربيّة القديمة، دار الكتاب الثقافيّ- إربد، 2015م، ص129

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج1، ص126-148، مسألة 15

[4] سيبويه، الكتاب، ج4، ص99 \ وانظر: العكبريّ، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص207 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4\413\ وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3\30 \ وانظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 2\89 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 3\227

[5] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص207 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4\413 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 3\227

[6] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\129 ، 130

[7] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص208 \ ابن يعيش، شرح المفصل، 4\413

[8] ابن يعيش، شرح المفصل، 4\ 413

أمّا حجّتهم الثالثة على فعليّته، فهي أنّه "مبنيّ على الفتح على غير موجب"[1] لهذا البناء، "ولو كان اسمًا لم يكن مبنيًّا إذ لا علّة للبناء خصوصًا على الفتح"[2].

أمّا الكوفيّون، ما عدا الكسائيّ، فذهبوا إلى أنّ (أفعلَ) في التعجّب اسمٌ بمنزلة اسم التفضيل[3]، وقالوا إنّ فتحة آخره علامةُ نصب على المخالفة، وقيل هو مبنيّ لتضمّنه معنى التعجّب[4].

وذكر ابن هشام نقلًا عن الكوفيّين أنّ فتحة آخره إعرابٌ كالفتحة في (زيد عندك) لأنّ مخالفة الخبر للمبتدأ عندهم تقتضي نصبه، فإذا قلنا (ما احسنَ زيدًا !) فإنّ (أحسنَ) إنّما هو وصف لزيد في المعنى لا لضمير ما، وزيد عندهم مشبّه بالمفعول به[5].

وقد احتجّ الكوفيّون على اسميّته بجواز تصغيره، والتصغير لا يكون إلّا للأسماء، كما في قول الشاعر:[6]

يا ما أَمَيْلِحَ غزلانًا شَدنّ لنا مِنْ هُوَيْلائكنّ الضال والسمر (البسيط)

وقد عزا سيبويه تصغير الفعل هنا إلى التشابه بينه وبين الصفة، فقال: "وأشبه هذا في الفعل ما أَمَيْلح زيدًا، كما أشبه أحمر أذهب"[7]، ووافق المبرّد سيبويه في في ذلك فذهب إلى أنّ تصغير فعل التعجّب آتٍ من مشابهته الصفةَ التي على وزن أفعل[8].

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، 4\ 413
[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص211
[3] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص207 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4\413 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى إلى ألفيّة ابن مالك، 3\227 \ وانظر: الكنغراوي الإستانبولي، ص515،516
[4] الكنغراوي الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، ص515
[5] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 3\227
[6] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص212 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4\413 \ وانظر: ابن منظور، لسان العرب، 2\602. وقد نسب الأشمونيّ هذا البيت إلى قيس بن الملوّح، انظر: الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت 900هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1 1998م، 2\263. لكنّه غير موجود في ديوان قيس. وجاء في كتاب الموفي في النحو الكوفي منسوبًا إلى عبد الله العرجيّ، انظر: الكنغراوي الإستانبولي،الموفي في النحو الكوفي، ص515
[7] سيبويه، الكتاب، 3\193
[8] المبرّد، المقتضب، 4\18

وقد ألمح سيبويه إلى التشابه بين فعل التعجّب والصفة بشكل عامّ في موضع آخر؛ فذكر أنّ (ما أبغضني له!) تعني أنّه بغيض[1].

فكأنّ سيبويه والمبرّد لا ينكران تصغير الفعل، بل لقد علّلاه بهذا التشابه بينه وبين الصفة.

وذهب ابن خالويه كذلك إلى أنّ علّة تصغير فعل التعجّب هي أنّه شابه الاسم في عدم تصرّفه، فقال: "ليس في كلام العرب فعل يُصغّر إلّا فعل التعجّب، تقول: ما أحسنَ زيدًا، وما أملحَ بشرًا، ثمّ تقول: ما أُحَيْسن زيدًا، وما أُمَيْلح بشرًا، وإنّما جاز ذلك لأنّه لا يتصرّف تصرّف الأفعال، فأشبه الاسم"[2]

وأشار ابن يعيش إلى ذلك في قوله: "وأمّا التصغير فإنّما دخله – وإنْ كانت الأفعال لا تُصغّر – من قبل أنّه مشابه للاسم من حيث لزم طريقة واحدة وامتنع من التصرّف، وكان في المعنى (زيد أحسن من غيره)"[3]

وقد ورد مثل هذا في لسان العرب، فقد قال ابن منظور: "وقالوا: ما أُمَيْلحه فصغّروا الفعل وهم يريدون الصفة حتّى كأنّهم قالوا مُلَيْح"[4]

أمّا ابن هشام فقد عدّ إعطاء أفعل في التعجّب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير من باب تقارض الألفاظ في الأحكام[5].

وأمّا ابن مالك فذكر أنّ تصغير فعل التعجّب غاية في الشذوذ، ولا يجوز أنْ يُقاس عليه[6].

وممّا احتجّ به الكوفيّون على اسميّته " أنّ عين هذه الكلمة تصحّ إذا كانت عينه واوًا أو ياء نحو ما أخوفَ زيدًا وما أسيَره، ولو كانت فعلًا لاعتلّت لأنّ الاعتلال من خصائص الأفعال"[7]

---

[1] سيبويه، الكتاب، 4\100

[2] ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت 370هـ)، ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرّمة، ط2 1979م، ص201

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 4\414

[4] ابن منظور، لسان العرب، 2\602

[5] ابن هشام، مغني اللبيب، 2\807

[6] ابن مالك، شرح التسهيل، 3\40

[7] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص212 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 4\413

وقد أجاب البصريّون على ذلك بأنّ الاعتلال نوع من التصرّف، وفعل التعجّب جامد غير متصرّف[1].

أمّا حجّتهم الثالثة، فهي "أنّه جامد لا يتصرّف، فلا يكون منه مستقبل ولو كان فعلًا لتصرّف"[2]

وقد أجاب ابن يعيش على ذلك بقوله: "أمّا عدم التصرّف فلا يدلّ على اسميّته؛ لأنّ ثَمّ أفعالًا لا ريب فيها، وهي غير متصرّفة، نحو (عسى وليس) والذي منع فعل التعجّب من التصرّف أنّه تضمّن ما ليس له في الأصل، وهو الدلالة على معنى زائد على معنى الفعل، وهو التعجّب، والأصل في إفادة المعاني إنّما هو الحروف، فلمّا أفاد فائدة الحروف جمد جمودها"[3]

وعلّل العكبريّ مجيء فعل التعجّب جامدًا في صيغة الماضي بأنّ التعجّب لا يكون إلّا من أمر متحقّق في الماضي ولا يجوز التعجّب من الحاضر أو المستقبل[4].

أمّا الحجّة الرابعة التي استند إليها الكوفيّون، فترتبط بتقدير جملة التعجّب؛ ذلك أنّ تقدير جملة (ما أحسنَ زيدًا !) وفقًا للبصريّين هو (شيء أحسنَ زيدًا)[5] وعلى هذا فإنّ تقدير جملة (ما أعظم الله!) شيء أعظم الله أو عظّم الله، وهذا لا يجوز؛ لأنّ الله عظيم بذاته لا بجعل جاعل[6].

وقد أجابوا على ذلك بأنّ معنى (ما أعظم الله !) هو وصف الله بعظمة موجودة فيه ظهرت للمخلوق، وليس إحداثًا لشيء غير موجود فيه[7]، وأنّ "معنى ما أعظم الله أنّه تعالى في غاية العظمة، وأنّ عظمته ممّا تحار فيه العقول، والقصد الثناء عليه بذلك"[8]

---

[1] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\230

[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص2013

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 4\413

[4] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص214

[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، علق عليه وأعرب شواهده أحمد طعمة حلبي، دار المعرفة- بيروت، ط1 2001م، 2\89

[6] الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي (ت 1206 هـ)،حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1 1997م، 3\22

[7] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص215\ وانظر: الصبّان، حاشية الصبّان، 3\23

[8] الصبّان، حاشية الصبّان، 3\22

ويمكن دراسة الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة من جانبين، ويتمثّل الجانب الأوّل بقول الشاعر:

يا ما أُمَيْلِحَ غزلانًا شدنّ لنا من هُوَيْلائكنّ الضال والسمر

ويمكن تمثيل بنود الأفضليّة اللغويّة له من خلال الجدول الآتي:

(جدول رقم 5)

موطن الشاهد	مجيئه مصغّرًا	موافقته قواعدَ التصغير	إفادة المعنى	شذوذ التصغير	أفضليّة الاستعمال
أميْلِح	√	√	√	x	√

يُلاحَظ في الجدول السابق أنّ مجيء أفعل التعجّب مصغّرًا قد حقّق الأفضليّة من خلال موافقته قواعد التصغير للاسم الرباعيّ على وزن (فُعَيْعِل)[1]، إضافة إلى أفضليّة الاستعمال، ولا سيّما أنّ أغلب البصريّين – كما أشرنا سابقًا – لم ينكروا هذا التصغير، بل حصره جماعة منهم في الشعر حملًا على الصفة التي على وزن أفعل، أضف إلى ذلك أنّ التصغير هنا يحقّق معنًى؛ ذلك أنّ قول الشاعر (يا ما أُمَيْلِح) يمكن أن يفيد معنى التمليح أو التحبُّب[2].

أمّا انتهاك بند أفضليّة القاعدة، فآتٍ ممّا ذهب إليه بعضهم، من مثل ابن مالك الذي ذهب إلى أنّ تصغير أفعل التعجّب شاذّ ولا ينبغي أنْ يقاس عليه، مدفوعًا بما تعارف عليه النحويّون من أنّ التصغير باب خاصّ بالأسماء.

أمّا الجانب الثاني للأفضليّة اللغويّة، فيمكن دراسته من خلال الموازنة بين حجج كلا الفريقين في إثبات ما ذهبوا إليه، وذلك من خلال تطبيق معايير الفعل والاسم على (أفعل) التعجبيّة، من خلال المثال الآتي الذي تردّد كثيرًا في كتب النحو، وهو قولهم: (ما أحسنَ زيدًا!)، وسيتمّ تطبيق هذه المعايير من خلال الجدولين الآتيين:

[1] حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف – مصر، ط3، 4\695

[2] الجارم، علي، ومصطفى أمين، النحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، (د، ط)، 2\376

(جدول رقم 6)

الحكم	مجيئه على وزن الفعل	البناء على الفتح	مجيئه جامدًا	تضمّنه دلالة على الحدث	وجود علاقة إسناد
أحسنَ (فعل)	√	√	√	x	x

يبدو من الجدول السابق الذي يمثّل رأي البصريّين أنّه قد حقّق ثلاثة معايير، هي: معيار الصيغة، ومعيار الحركة، إضافة إلى معيار الجمود والتصرّف؛ فالوزن الذي تأتي عليه صيغة التعجّب هو من الأوزان التي يمكن أن تأتي الأفعال عليها، وهي صيغة الفعل الثلاثيّ المزيد بحرف، مثل: أسلمَ وأذهب، إضافة إلى الفعل أحسنَ الذي هو من الإحسان، كما أنّ اطّراد الفتح في آخره يجعل منه مماثلًا للفعل الماضي المبنيّ على الفتح، أمّا جموده فلا جدال فيه؛ إذ إنّ لـ (أفعل) التعجّب صورة واحدة ثابتة لا تتغيّر، وهو بهذا مشابه للأفعال المتّفق على جمودها مثل ليس وعسى.

لكنّه في الوقت نفسه فقد معيارين من معايير الفعليّة؛ ذلك أنّه وباتّفاق الطرفين يخلو من الحدث، وهذا ما أثبته البصريّون قبل الكوفيّين حين قالوا إنّه يتضمّن معنى الصفة؛ فأنا حين أقول: ما أحسنَ زيدًا ! فإنّ كلامي لا يعني أنّ الإحسان وقع على زيد بل معناه أنّ زيدًا اتّصف بالإحسان.

وأمّا علاقة الإسناد، فمن المعلوم أنّ الجملة العربيّة لا بدّ أن تتضمّن مسندًا ومسندًا إليه، ومن هنا فلم يجد البصريّون طريقًا للتوصّل إلى هذه العلاقة سوى بالتقدير؛ فذهبوا إلى أنّ هذه الجملة إنّما هي بتقدير (شيء أحسن زيدًا)، فقالوا إنّ المسند إليه (الفاعل) ضمير مستتر عائد على ما التعجبيّة، لكنّ هذا التقدير يبدو فاسدًا إنْ نحن عقدنا مقارنة معنويّة بين الصيغة الأساسيّة (ما أحسنَ زيدًا) وذلك التقدير الذي افترضوه ليثبتوا فعليّته؛ فجملة ما أحسنَ زيدًا! لا تعني بأيّ حال أنّ ثمّة شيئًا أحسنَ زيدًا أو لنقُل حسّنه.

ثمّ إنّ ابن مالك أغرق في التأويل فذهب إلى أنّ همزة فعل التعجّب هي همزة التعدية؛ ذلك أنّ الفعل (حسُن) في الجملة الأوّليّة المفترضة (حسُن زيد)

لازم، فإذا دخلت عليه الهمزة أصبح متعدّيًا[1]، وهذا الرأي فاسد أيضًا؛ لأنّ الفعل (أحسن) في جملة (أحسنَ زيدٌ) باقٍ على لزومه غير متعدٍّ، وقد أشار تمّام حسّان إلى ذلك في حديثه عن عدم وجود دليل على فعليّة هذه الجملة، فقال: "وليست العلاقة بين الصيغة وبينه علاقة التعدية"[2]

أمّا الجدول الخاصّ برأي الكوفيّين فيأتي على النحو الآتي:

(جدول رقم 7)

الحكم	مجيئه على وزن اسم التفضيل	دلالته على المفاضلة	دلالته على الصفة	النصب
أحسنَ (اسم)	√	√	√	x

يُظهر الجدول السابق تحقيق رأي الكوفيّين ثلاثة معايير للأفضليّة اللغويّة، هي: معيار الوزن، والمفاضلة، إضافة إلى المعنى؛ فمن المعروف أنّ اسم التفضيل يُصاغ على وزن (أفعل) وهو الوزن نفسه لصيغة التعجّب، إضافة إلى أنّ شروط صياغة التعجّب هي نفسها شروط صياغة اسم التفضيل، وهذا ما أثبته البصريّون قبل الكوفيّين[3]، بل لقد أثبت ابن يعيش أنّ جملة ما أحسنَ زيدًا! هي في معنى زيد أحسن من غيره[4]، وهذا المعنى هو ما دفع تمّام حسّان إلى القول بأنّ صيغة التعجّب ما هي إلّا صيغة تفضيل أدخلت في تركيب جديد[5].

وأمّا دلالته على الصفة، فقد أشير إليها سابقًا في معرض الحديث عن رأي البصريّين، ويمكن أن يُضافَ إليها أنّ التفاضل يكون عادة في الصفات لا في الأفعال؛ فحين يقول قائل إنّ زيدًا أحسن من غيره فهذا يعني أنّه فاق غيره في صفة الحسن، وقس على ذلك (أقوى، وأضعف، وأسرع، وأكرم...)

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 3\38
[2] حسّان، تمّام، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة – المغرب، طبعة 1994م، ص114
[3] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\230
[4] ابن يعيش، شرح المفصّل، 4\414
[5] حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص114

أمّا القيد الذي انتُهك هنا، فهو قيد الحركة، أي حركة الفتح، وقد ذهب الكوفيّون في تفسيرها مذهبين؛ فمنهم من قال إنّه منصوب على المخالفة، وذهب آخرون إلى أنّه مبنيّ على الفتح[1]، لكنّ هذين التفسيرين غريبان ولا يحتملان أيّ منطق؛ إذ لا يوجد مسوّغ لمخالفة المبتدأ هنا، كما لا يوجد مسوّغ لبنائه على الفتح.

وقد أشار الرضيّ إلى ما يشبه هذا بقوله: "ولولا انفتاح أفعل التعجّب وانتصاب المتعجّب منه بعده، انتصاب المفعول به، لكان مذهبهم جديرًا بأن يُنصَر"[2]، فهو يرى أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون من مشابهة أفعل التعجّب لأفعل التفضيل منطقيّ وجدير بأنْ يؤخَذ به، لكنّهم أخفقوا في تفسير وجود حركة النصب، وهي الفتحة.

ممّا سبق يبدو للباحث أنّ رأي الكوفيّين أقرب إلى تحقيق الأفضليّة اللغويّة بناء على عدد المعايير التي تمّ خرقها، وعليه فإنّ الحكم لصيغة التفضيل بالاسميّة قد يكون أقرب إلى الواقع اللغويّ.

لكنّنا نجد أنّ الفريقين وقعا في مغبّة التقدير والتأويل، ليس لإثبات وجهة نظرهم فقط، بل لتفسير وجود الفتحة في آخره؛ فمن المعلوم أنّ اللغة سابقة على وضع قواعد النحو، ولذلك فقد وجد النحويّون أنفسهم أمام تراكيبَ مستعملةٍ في النثر والنظم على حدّ سواء، فانبروا يفسّرون الظواهر اللغويّة الموجودة فيها لإخضاعها إلى قواعد ثابتة يمكن أن يسير عليها المتعلّمون والمعلّمون على حدّ سواء.

وعليه فإنّ ما ألجأ النحويّين إلى التأويل هو أنّهم حاولوا إعراب جميع تلك التراكيب، على اعتبار أنّ اللغة العربيّة معربة، كما أنّ لحركات الأواخر دورًا في المعاني، لكنّهم اصطدموا بصيغ لم تكن طيّعةً لإعرابهم فراحوا يقدّرون ويؤوّلون؛ بغية الوصول إلى إعراب يأنسون إليه.

غير أنّ محاولات التجديد التي أشير إليها في مقتبل هذه الدراسة أثبتت من خلال الدراسة الوصفيّة أنّ ثمّة صيغًا ينبغي أنْ تُترك كما هي دونما تقدير

[1] الكنغراوي الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، ص516
[2] رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 4\230

أو تأويل؛ لأنّ هذه التأويلات تبعدها عن جوهرها من حيثُ هي استعمالاتٌ لغويّة وحسب.

فعلى سبيل المثال ارتأى تمّام حسّان أنْ يطلق على صيغة التعجّب اسم خالفة التعجّب، فقد ذكر أنّ أفعل التعجّبّ ما هو إلّا أفعل تفضيل تنوسي فيه معنى التفضيل وأُدخل في تركيب جديد لإفادة معنى آخر هو معنى التعجّب، كما ذكر أنّ المتعجّب منه هو المفضّل الذي لا تربطه بصيغة أفعل صيغة تعدية، أي أنّه لا يمكن أن يكون مفعولًا به لا من الناحية التركيبيّة ولا من الناحية المعنويّة، وقد أطلق على صيغة التعجّب – خالفة التعجّب – اسم التركيب المسكوك، الذي ينبغي أنْ يُستعمَل كما هو في المعاني التي تعارف العرب عليها دون بحث في أصل أو تقدير[1].

أضف إلى ذلك أنّ حركة الآخر هنا لا تفيد معنًى يؤدّي تغييرها إلى حدوث لبس، كما في قولنا: ضرب زيدٌ عمرًا، أو ضرب زيدًا عمرٌ، بل إنّ لها دورًا في بيان المعنى من ناحية أخرى، هي التمييز بين الأساليب اللغويّة، أي أنّها دوالّ على المعنى دونما تماسّ مع الإعراب؛ فإذا أردتُ أن أتعجّب قلت: ما أحسنَ زيدًا! وإذا أردت أنْ أسأل فإنّني أقول: ما أحسنُ زيدٍ؟ أمّا إذا أردت أن أنفي الإحسان عن زيد فإنّني أقول: ما أحسنَ زيدٌ.

لكنّ تقدير الإعراب لن يغيّر المعنى، ولا سيّما أنّ العربيّ الذي استعمل هذه الأساليب كان يأتي بها على سجيّته بالرفع والنصب والجرّ دون أن يفكّر في إعرابها؛ لأنّ هدفه إيصال المعنى لا إعراب الجملة.

وقد أشار يحيى عبابنة إلى ذلك حين عقد مقارنة بين صيغة التعجّب والنمط التركيبيّ المفترض في التأويل، ويبدو ذلك في قوله: "فلو أنّنا حلّلنا النمط التركيبيّ: ما أجملَ السماءَ! فإنّنا نجد أنّه يشتمل على عدد من الأبنية الصرفيّة التي لا يمكن تحديد انتمائها إلى صنف من أصناف الأداء، فالنمط (السماء) اسم منصوب، وهو ليس واضح العلاقة تركيبيًّا مع المفردات الأخرى السابقة، ولكنّ اليقين بأنّ الفتحة علامة المفعوليّة دفعت النحويّين إلى تصنيفه

[1] حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص114

في باب المفعول به على الرغم من افتقاره إلى العلامة الجوهريّة وهي وقوع الفعل عليه"[1]

4- الفعل الدائم:

الفعل عند الكوفيّين يأتي على ثلاثة أقسام: ماضٍ، ومضارع، ودائم. والقسم الثالث هو ما يعنينا هنا؛ لأنّه يشكّل نقطة افتراق للنحو الكوفيّ عن النحو البصريّ. ويُقصَد به "البناء الذي يدلّ بنفسه على ثبوت أو دوام، وإذا استُعمل استعمال الفعل دلّ على الماضي والمستقبل. يدلّ على الماضي إذا كان مضافًا غير منوّن، نحو: أنا كاتبُ رسالةٍ، ومعناه: أنا كتبتُ رسالةً. ويدلّ على المستقبل إذا كان منوّنًا، نحو: أنا كاتبٌ رسالةً. ومعناه: سأكتبُ رسالةً"[2]

وقد أشار الفرّاء إلى ذلك في تفسير قوله تعالى:﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾[3]؛ فقال: "ولو نوّنت في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صوابًا. فأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل. فإذا كان معناه ماضيًا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة"[4]

إنّ الفعل الدائم ما هو في الحقيقة إلا اسم الفاعل العامل عمل فعله، أو المضاف إلى معموله، ويبدو أنّ ما دفعهم إلى إطلاق هذا الاسم عليه آتٍ من شيئين: أولّهما أنّه يعمل عمل فعله، فيرفع فاعلًا وينصب مفعولًا، أمّا الثاني فلاشتمال دلالته على الحال والاستقبال حينًا، وعلى الماضي حينًا آخر[5].

وللتّحقّق من مدى مطابقة ما نُسب إلى الكوفيّين في هذا الخصوص للواقع اللغويّ فإنّنا سنحيله على الأفضليّة اللغويّة، ويمكن تمثيل هذه الأفضليّة على النحو الآتي:

---

[1] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص 180
[2] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 116
[3] آل عمران\ 185
[4] الفراء، معاني القرآن، 2\202
[5] الزعبلاوي، صلاح الدين، دراسات في النحو، موقع اتّحاد الكتّاب العرب (مرقّم آليًّا)، ص 244

(جدول رقم 8)

المثال	دلالته على الزمن	قيامه مقام الفعل في العمل	علامات الفعل	أفضليّة الاستعمال
أنا كاتبُ رسالةٍ	√	x	x	√
أنا كاتبٌ رسالةً	√	√	x	√

يُلاحَظ في الجدول السابق أنّ المثال الأول قد حقّق أفضليّة الدلالة على الزمن – الزمن الماضي – لأنّ معناه (أنا كتبتُ رسالة)، إضافة إلى أفضليّة الاستعمال؛ ذلك أنّ هذا النمط مستعمل في اللغة العربيّة بكثرة، إلّا أنّه انتهك قيود الأفضليّة المتعلّقة بقيامه مقام الفعل في العمل؛ إذ إنّه لم يرفع فاعلًا ولم ينصب مفعولًا، لأنّ إعراب ما بعده مضاف إليه مجرور، كما أنّه انتهك القيد المتعلّق بقبول علامات الفعل، وهي علامات الفعل الماضي؛ إذ لا يجوز أن نلحق به ضمائر الرفع المتحرّكة أو تاء التأنيث الساكنة[1]، أمّا انتهاكه قيد أفضليّة القاعدة فيرتبط بانتهاك القيدين السابقين، إضافة إلى عدم اعتراف البصريّين بما اصطلح عليه الكوفيّون.

أمّا المثال الثاني فيبدو أكثر توافقًا مع الأفضليّة اللغويّة؛ ذلك أنّه قام مقام الفعل في العمل، فنصب مفعولًا وهو (رسالة)، ورفع فاعلًا وهو الضمير المستتر (أنا)، إضافة إلى ما يتعلّق بالزمن – دلالته على المستقبل – فهو بمعنى (أنا سأكتب رسالة)، إضافة إلى أفضليّة الاستعمال، إلّا أنّه انتهك القيد المتعلّق بعلامات الفعل، وهي هنا علامات الفعل المضارع، كجواز اتّصال نون التوكيد به مثلًا.[2] وقد أدّى ذلك إلى خسارته أفضليّة القاعدة.

أمّا الأفضليّة اللغويّة للحكم باسميّة كلمة (كاتب)، فيمكن تمثيلها من خلال بيان مدى قبول هذه الكلمة لعلامات الأسماء، ومن هذه العلامات قبول

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 1\ 47
[2] ابن هشام، أوضح المسالك، 1\49

أل التعريف، والتنوين، والإضافة، والنداء[1]، ويأتي هذا التمثيل على النحو الآتي:

(جدول رقم 9)

الكلمة	قبول أل التعريف	التنوين	النداء	الإضافة
كاتب	√	√	√	√

يُلاحَظ في الجدول السابق أنّ هذه الكلمة قد حقّقت قيود الأفضليّة اللغويّة المتعلّقة بالاسم جميعها، وهذا يثبت صحّة ما ذهب إليه الجمهور من أنّ هذه الكلمة اسم، فإذا أضفنا إليها دلالتها على من قام بالفعل ثبت لنا صحّة مذهبهم في أنّها اسم فاعل.

وعليه فإنّ ما نُسب إلى الكوفيّين في هذه المسألة يمكن أنْ يُعَدّ اضطرابًا في تقسيم الكلمة، وذلك من الناحية النظريّة، إلّا أنّه قد يُعَدّ إضافة جديدة في تقسيم الكلام إنْ نظرنا إليه من زاوية أخرى؛ فالفرّاء لم يصرّح بتسمية اسم الفاعل في الاستعمالات السابقة فعلًا دائمًا، بل أطلق عليه تسمية الدائم، وهذه التسمية عنده مرتبطة بناحيتي الزمن والعمل[2]. وبناء على ذلك فإنّ الدائم يمكن أنْ يكون قسمًا رابعًا يشترك مع الأسماء في صفات، ومع الأفعال في صفات أخرى، وقد ذكر فاضل الساقي أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون في هذه المسألة يشكّل دعوة إلى دراسة مثل هذه الصفات ضمن إطارها الوظيفيّ[3]؛ أي أنْ تُدرسَ بوصفها قسمًا جديدًا يحتلّ منزلةً وسطًا بين الأسماء والأفعال.

5- حاشى في الاستثناء، فعل أو حرف أو ذات وجهين[4]:

ذهب جمهور الكوفيّين إلى أنّ (حاشى) فعل دائمًا[5]، وهي – كما ذكرت الكتب نقلًا عن الكوفيّين – فعل ماضٍ، وذهب بعضهم إلى أنّه فعل استعمل

[1] ابن هشام، أوضح المسالك، ج1، ص10
[2] الفراء، معاني القرآن، 1\165، 2\383
[3] الساقي، فاضل مصطفى، أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط1 1977م،ص38
[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\278- 287، مسألة 37
[5] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\278 \ وانظر:ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\85 \ وانظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 1\140– 141 \ وانظر: الأزهريّ، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح،1\538

استعمال الأدوات[1]، وهي عند الفرّاء - كما نقل المراديّ - فعل ولا فاعل له، له، يقول: "حاشى فعل، ولا فاعل له. فإذا قلت: حاشى لله، فاللام موصولة بمعنى الفعل"[2]. أمّا ابن سعدان من الكوفيّين فخالف مقالتَهم وذهب إلى أنّها حرف جرّ[3].

وقد ساق الكوفيّون أدلّة على فعليّة حاشى، منها أنّه يتصرّف، كما في قول النابغة:

ولا أرى فاعلًا في الناس يُشبهُهُ وما أحاشي من الأقوام من أحد[4] (البسيط)

فـ (أحاشي) هنا فعل مضارع من الفعل (حاشى) وهو بمعنى أستثني[5]، وهذا ما ما استدلّ به المبرّد على فعليّة حاشى[6].

ومن الأدلّة التي ساقها الكوفيّون كذلك على فعليّة حاشا أنّه يدخله الحذف، نحو (حاشَ لزيد) ذلك أنّ الحذف يكون في الأسماء نحو أخ ويد، وفي الأفعال نحو لم يكُ، ولا يكون في الحروف[7]. ومن أدلّتهم كذلك أنّ "حرف الجرّ يأتي بعدها متعلّقًا بها نحو قوله تعالى:﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[8]"[9].

أمّا سيبويه وجمهور البصريّين، ما عدا المبرّد، فقد ذهبوا إلى أنّ (حاشى) حرف جرّ فيه معنى الاستثناء[10]، وإليه ذهب ابن سعدان من الكوفيّين[11]، قال سيبويه: "وأمّا حاشا فليس باسم، ولكنّه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ حتّى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء"[12]

ومن الأدلّة التي ساقها البصريّون لتأييد رأيهم أنّه لا يجوز دخول (ما) عليه، فلا يقال ما حاشا زيدًا، كما يقال ما خلا زيدًا وما عدا عمرًا[1]. وهي –

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص278
[2] المرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط1 1992م، ص560
[3] ابن سعدان، مختصر النحو، ص79
[4] النابغة الذبياني، ديوان النابغة، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط3 1996م، ص12
[5] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\278 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\85
[6] المبرّد، المقتضب، 4\391
[7] ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\85
[8] يوسف\ 51
[9] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\278
[10] ابن يعيش، شرح المفصّل، 2 \84 \ وانظر: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 2\ 122 \ وانظر: ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 2\250
[11] ابن سعدان، مختصر النحو، ص79
[12] سيبويه، الكتاب، 2\ 349

كما يقولون – تأتي بمعنى سوى وتجري مجراها في جرّ الاسم الذي يليها، قال الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إنّ به ضنًّا على الملحاة والشتم[2] (الرجز)

ومن أدلّتهم كذلك أنّنا نقول (حاشاي) من دون نون الوقاية، ولو كانت فعلًا لوجب أن تفصل نون الوقاية الفعل عن ياء المتكلّم (حاشاني)[3] "ومنه قول الشاعر:

في فتيةٍ جعلوا الصّليبَ إلهَهُم حاشايَ إنّي مسلمُ معذورُ (الكامل)

وهذا البيت للمغيرة بن عبد الله، وهو شاعر إسلاميّ، وكان يلقّب بالأقيشر..."[4]

إنّ سيبويه – كما هو وارد في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف – " لم يحفظ في (حاشى) إلّا الجرّ بها، كما لم يحفظ دخول ما عليها، فقرّر أنّها لا تكون إلا حرف جرّ، لكنّ العلماء الثقات حفظوا الأمرين جميعًا: حفظوا دخول ما على حاشا في قول الأخطل:

رأيت الناسَ ما حاشا قُريشًا فإنّا نحنُ أكثرهُمْ فعالا (الوافر)

وحفظوا النصب بها دون أن تلحقها (ما) نحو ما رواه أبو زيد قال: سمعت أعرابيًّا يقول: (اللهمّ اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وابنَ الإصبع[5]) بنصب ما بعد حاشا والمعطوف عليه..."[6]

على أنّ الشاهد الشعريّ المنسوب إلى الأخطل لم يتوفّر عليه ديوانه، إلّا أنّ المدوّنة النحويّة قد حفظت هذا البيت ونسبته إليه، ولعلّه قد سقط من قصيدته التي مطلعها:

قِفا يا صاحِبَيّ بنا ألمّا على دمَنٍ نُسائلها سؤالا[7]

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\280
[2] ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\ 84 ، وقد نسب ابن يعيش هذا البيت لشاعر اسمه الجميح، وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف.
[3] رضيّ الدين، شرح الرضي على الكافية، 2\ 122
[4] ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 1\119
[5] وردت في مغني اللبيب (وأبا الإصبع) انظر مغني اللبيب، 1\165
[6] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\279
[7] الأخطل، ديوان الأخطل، شرحه وصنّف قوافيه محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة – بيروت، ط2 1994م، ص268

ولعلّهم نسبوا البيت المشار إليه إلى الأخطل لأنّه يتناسب مع القصيدة المذكورة في وزنها وقافيتها وموضوعها، فلعلّه سقط من الديوان.

أمّا ما ذهب إليه البصريّون من أنّ حاشى حرف لعدم وجود نون الوقاية في قول الشاعر (حاشايَ) قياسًا على (دعا وقلا)، فيمكن أنْ يُقال فيه إنّ نون الوقاية هنا وإنْ كانت لازمة من حيثُ القياس – ذلك أنّ القاعدة النحويّة تقتضي أن تفصل نون الوقاية بين الفعل وياء المتكلّم – فإنّها غير لازمة من حيثُ وظيفتها اللغويّة؛ ذلك أنّ وظيفتها – كما هو معروف – تتمثّل في وقاية الفعل من حركة المناسبة لياء المتكلّم، وهي الكسرة، فلمّا كان آخر الفعل ألفًا، والألف لا تقبل الحركات أُمِن أنْ ينكسر آخره مناسبةً لياء المتكلّم[1].

وهناك رأي يقول إنّ حاشى تأتي حرف جرٍّ كثيرًا وتأتي فعلًا جامدًا قليلًا، وهو مذهب الجرميّ والمازنيّ والمبرّد والزجّاج والأخفش وأبي زيد والفرّاء وأبي عمرو الشيبانيّ، وعلى هذا المذهب فإنّ حاشا تحتمل الوجهين، ويمكن أن يكون اقترانها بنون الوقاية دليلًا على فعليّتها (حاشاني) في حين يكون عدم اقترانها بنون الوقاية دليلًا على حرفيّتها (حاشايَ)[2]، وهو رأي يمكن الأخذ به؛ ذلك أنّ دخول نون الوقاية على الأفعال المعتلّة الآخر بالألف كثير في اللغة، وقد يكون هذا الشيوع ذريعةً لحمل حاشا على غيرها من الأفعال المتصرّفة والجامدة على حدّ سواء.

أمّا الحجج الباقية التي ساقها البصريّون لإثبات حرفيّة حاشا فيمكن تحليلها وبيان ما اعتورها من إغراق في التأويل، بل إنّ البيت الذي ساقوه لإثبات حرفيّة حاشى (حاشا أبي ثوبان) تبيّن أنّه ملفّق، فقد ذكر ابن يعيش أنّ هذا البيت ملفّق من بيتين، وأنّ الرواية الصحيحة له إنّما هي بنصب ما بعد حاشى (أبا)[3] ولجوء البصريّين إلى التلفيق يضعف حجّتهم، في حين أنّ ابن هشام الذي أثبت رواية البيت (حاشا أبا) ذهب إلى أنّ هذه الألف ليست علامة نصب بل يمكن أن يُحمَل البيت على رواية من يثبتون الألف إلى الأسماء

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 1\119
[2] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 2\251
[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\84

الستّة، فيقول: " ويحتمل أن تكون رواية الألف على لغة من قال إنّ أباها وأبا أباها "[1] وفي هذا تأويل وحملٌ على لغة ضعيفة.

وقد ذهب أبو حيّان في هذه المسألة مذهبًا آخر حين قال: " والذي يظهر أنّ سيبويه لا ينكر أن ينطَق بها فعلًا في غير الاستثناء، ففي الاستثناء حرف، وفي غيره فعل، تقول: حاشا له أن يفعل كذا..."[2] لكنّ سيبويه نفسه لم يذكر الفرق بين حاشى الاستثنائيّة وغيرها، وقد يكون أبو حيّان فيما ذهب إليه قد سار على ما ذكره الزمخشريّ من أنّ معنى حاشى هو التنزيه، فقد جاء في الكشّاف: "حاشا كلمة تفيد معنى التنزيه في باب الاستثناء، نقول: أساء القوم حاشا زيد. قال: حاشى أبي ثوبان... وهي حرف من حروف الجرّ فوضعت موضع التنزيه والبراءة فمعنى حاشا الله براءة الله وتنزيه الله..."[3]

لكنّ الزمخشري أيضًا لم يذكر فرقًا بين حاشى الاستثنائيّة وحاشى التنزيهيّة، بل إنّه ذكر أنّ حاشى الاستثنائيّة تفيد التنزيه، وهذا ما ذهب إليه فاضل صالح السامرّائيّ حين قال: " حاشا كلمة تفيد التنزيه في كلّ معانيها "[4] وفي هذا تعميم لا يمكن التسليم به؛ فالأعرابيّ الذي قال: (اللهمّ اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان...) لا يمكن أن يقصد تنزيه الشيطان، بل أراد استثناءه، كما أنّ ما جاء به الزمخشريّ إنّما كان تفسيرًا لقوله تعالى: ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾[5] ولا يشكّ أحد في أنّ حاشى هنا تفيد معنى التنزيه، لكنّ التعميم هنا ما هو إلّا ضرب من التأويل.

ولعلّ الأصوب هنا أنْ يُفرَّق بين حاشى التي تفيد الاستثناء وحاشى التي تفيد التنزيه، وهو ما ذكره ابن منظور حين قال: "وحاشى من حروف الاستثناء تجرّ ما بعدها كما تجرّ حتّى ما بعدها. وحاشيت من القوم فلانًا: استثنيت. وحكى اللحيانيّ: شتمتهم وما حاشيت منهم أحدًا وما تحشّيت وما حاشيت أي ما قلت حاشى لفلان وما استثنيت منهم أحدًا. وحاشى لله أي براءة لله ومعاذًا لله..."[6] والمتبصّر في كلام ابن منظور يجد أنّه لم يسند لها معنى التنزيه إلّا حين تُسنَد إلى الله، وهذا تفسير منطقيّ، وهو يفسّر كذلك ما ذكره

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 1\166

[2] أبو حيّان، الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1 1998م، ص1533

[3] الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، تفسير الكشّاف، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة– بيروت، ط3 2009م، ص513

[4] السامرّائي، فاضل صالح، معاني النحو، مكتبة أنوار دجلة – بغداد، ط2 2003م، 2\238

[5] يوسف\ 51

[6] ابن منظور، لسان العرب، 14\180

الزمخشريّ، لكنّ الزمخشريّ وقع في التعميم، وحذا فاضل صالح السامرّائيّ حذوه، وإذا أردنا أنْ نكون منطقيّين فيمكن أنْ نقول إنّ حاشى الاستثنائيّة قد تخرج إلى معنى التنزيه إن أراد المتكلّم تنزيه المذكور عن صفة ما.

وقد ألمح صاحب التصريح إلى ذلك حين فرّق بين حاشى الاستثنائيّة والتي تفيد التنزيه، فذكر أنّ الحذف (حاشَ لله) يكون في حاشى التنزيهيّة[1]، لكنّنا لا يمكن أن نفرّق بين حاشى الفعليّة والحرفيّة اعتمادًا على هذا؛ ذلك أنّ جوهر المسألة يدور حول حاشى الاستثنائيّة، كما أنّ سيبويه الذي أثبت الحرفيّة فقط لم يشر إلى ذلك، كما أنّ الحكم بأنّ حاشى التي تفيد التنزيه فعل لا يعني بالضرورة أنّ التي تفيد الاستثناء حرف، وعليه فيمكننا الاكتفاء هنا بإخراج (حاشى التنزيهيّة) من معيار المفاضلة، فنخرج تبعًا لذلك الشواهد المتعلّقة بالحذف باعتبارها دليلًا على فعليّة حاشى.

أمّا الأفضليّة اللغويّة في هذه المسألة فيمكن تمثيلها على النحو الآتي:

قول الأعرابيّ: (اللهمّ اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطانَ...)

(جدول رقم 10)

موطن الشاهد	حاشا فعل ماضٍ	متعدٍّ	أفضليّة القاعدة	أفضليّة الاستعمال	ملحوظات
حاشا الشيطانَ	√	√	x	√	ذكر سيبويه أنّ نصب كلمة الشيطان شاذّ[2] شاذّ[2]

إنّ حكم سيبويه على هذا الشاهد بأنّه شاذّ إنّما هو نابع من القاعدة التي وضعها هو وتبعه فيها جمهور البصريّين، أمّا الكوفيّون فإنّ منهجهم يقوم على التوسّع في السّماع، خلافًا للبصريّين الذين ضيّقوا حدود السماع وقيّدوه بقيود كثيرة.

[1] الأزهريّ، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، 1\538
[2] رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 2\123

وعليه فإنّ انتهاك قيد موافقة القاعدة لا ينفي تحقّق الأفضليّة الاستعماليّة، فبما أنّ هذه العبارة منسوبة إلى من تُرتضَى عربيّته فهي مقبولة من ناحية الاستعمال حتّى وإنْ خالفت القاعدة النحويّة للبصريّين.

أمّا الشاهد الثاني فهو قول الشاعر:

حاشا أبي ثوبان إنّ به ضنًّا على الملحاة والشتم

(جدول رقم 11)

موطن الشاهد	اسم مجرور	مفعول به منصوب	موافقة القاعدة	أفضليّة الاستعمال	سلامة الصيغة
أبي (بالجرّ)	√		√	x	x[1]
أبا (بالنصب)		√	x	√	√

ممّا يُلحظ أنّ نصب كلمة (أبا) هنا قد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة دون الأفضليّة القواعديّة، مع أنّ لجوء البصريّين إلى تلفيق هذا البيت بصيغة الجرّ أضعف حجّتهم وقوّى حجّة الكوفيّين، ولا سيّما أنّ مجموعة من البصريّين – ومنهم المبرّد – لم ينكروا مجيء (حاشى) فعلًا.

أمّا ما ذهب إليه ابن هشام من أنّ (أبا) اسم مجرور على لغة مَن يثبتون الألف للأسماء الستّة، فهي لغة ضعيفة؛ ولذلك فلا يمكن أن نعقد قيود الأفضليّة اللغويّة عليها، أضف إلى ذلك أنّ تقدير الحركة يجعل من هذه اللغة غير قابلة لأنْ توضع ضمن قيود هذه الأفضليّة؛ لتساوي النصب والجرّ فيها.

وأمّا الشاهد الثالث فهو قول النابغة:

ولا أرى فاعلًا في الناس يُشبهُهُ وما أحاشي من الأقوام من أحد

[1] إنّ اختراق سلامة الصيغة هنا نابع من أنّ هذا البيت ملفّق، وعلى هذا فإنّ هذه الصيغة وإنْ كانت موافقة للقاعدة إلّا أنّ التلفيق أضعفها أضعفها وجعلها غير مقبولة، ولهذا السبب نفسه اخترق قيد الاستعمال؛ ذلك أنّ البيت في حقيقته ورد بنصب كلمة (أبا).

(جدول رقم 12)

موطن الشاهد	إفادة معنى الفعل أستثني	مبدوء بحرف المضارعة	مطابقة الفعل المضارع في الوزن	موافقة قواعد البصريّين	أفضليّة الاستعمال
ولا أحاشي	√	√	√	x	√

ذكر الباحث سابقًا أنّ الكوفيّين اتّخذوا هذا البيت دليلًا على أنّ (حاشا) فعل بدليل تصرّفه، وموطن احتجاجهم على فعليّتها بأنّ العرب تتصرّف فيها فتقول: حشا، وحاشَ، والحروف ليست محلّ تصرّف بإجماع الأطراف جميعها[1]، وقد وافقهم المبرّد فيما ذهبوا إليه، فرأى أنّ (أحاشي) فعل مضارع من الفعل (حاشى) المتصرّف، بدليل حاشيتُ زيدًا، وأحاشيه.[2]

أمّا البصريّون فقد ذهبوا إلى أنّ (أحاشي) مشتقّ من لفظ (حاشا) اسمًا أو حرفًا، وقد جاء في الإنصاف: " قوله (أحاشي) مأخوذ من لفظ حاشى وليس متصرّفًا منه، كما يقال: بسمل، وهلّل، وحمدل، وسبحل، وحولق..."[3] وقد ورد في شرح الرضيّ على الكافية ما يؤيّد هذا الرأي، فقد ذكر أنّ (أحاشي) يمكن أن يكون مشتقًّا من لفظ (حاشا) حرفًا أو اسمًا كقولهم: لَوْلَيت، أي قلت لولا، ولالَيْت، أي قلت لا، لا، وسبّحت أي قلت سبحان الله[4]. وأكّد السيوطيّ هذا الرأي حين ذكر أنّ حاشا جامدة قاصرة على لفظ الماضي، فلا تتصرّف بمضارع أو أمر[5].

لكنّ ما ذهب إليه البصريّون لا يمكن أن يكون دليلًا قاطعًا يمكن أن يُسلَّم به؛ ذلك أنّ الاشتقاق من الفعل في اللغة أكثر بكثير من الاشتقاق من الاسم والحرف، وعليه فإنّ مخالفة هذا الشاهد لقاعدة البصريّين لا يعني بالضرورة خطأ ما ذهب إليه الكوفيّون.

[1] ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، 2\252
[2] ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\85
[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ص282
[4] رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 2\124
[5] السيوطي، همع الهوامع، 3\283

أمّا الأفضليّة لما ذهب إليه الكوفيّون، فتتمثّل في تحقّق المعنى؛ ذلك أنّ قول النابغة (لا أحاشي) يعني (لا أستثني) وهذا يوافق ما تُعورِف عليه من أنّ (حاشى) بمعنى (استثنى)، إضافة إلى ما فيه من علامات الفعل المضارع، كالوزن وحرف المضارعة؛ فهو مبدوء بهمزة المضارعة التي للمتكلّم، كما أنّه على وزن صالح لأن يكون للمضارع، وهو وزن (أفاعل).

أضف إلى ذلك أنّ وروده بهذه الصيغة في بيت للنابغة يقوّي السماع فيه، ويدلّ على أنّ هذه الصيغة مستعملة، ولا سيّما أنّ النابغة يُعَدّ من شعراء عصر الاحتجاج.

الفصل الثاني

المسائل المتعلقة بالعامل النحويّ

1-3: توطئة:

يُقصَد بالعامل النحويّ "ما عمل عملًا ما فرفع أو نصب أو جرّ كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أنْ تعمل أيضًا، وكأسماء الفعل، وقد عمل الشيء في الشيء: أي أحدث فيه نوعًا من الإعراب"[1] فهو عند ابن منظور القوّة المؤثّرة في حركة الآخر.

وقد ذكر الجرجانيّ أنّ العوامل مئة عامل، تنقسم إلى عوامل لفظيّة وعوامل معنويّة[2]، فأمّا اللفظيّة فتأتي على قسمين: سماعيّة، ويقصد بها تلك العوامل التي سمعت عن العرب ولا يقاس عليها، كحروف الجرّ، وقياسيّة، وهي التي سُمعت عن العرب من ألفاظ تعمل ويقاس عليها، كالفعل. وأمّا العوامل المعنويّة فهي التي يدلّ عليها معنى في الذهن وليس لفظًا من الألفاظ، كالعامل في المبتدأ والخبر، وعامل الرفع في الفعل المضارع[3].

لقد عُني النحويّون بالعامل النحويّ عناية كبيرة، ونظروا إليه "باعتباره تفسيرًا للعلاقات النحويّة، أو بعبارة أخرى باعتباره مناط التعليق وجعلوه تفسيرًا لاختلاف العلامات الإعرابيّة وبنوا على القول به فكرتي التقدير والمحلّ الإعرابيّ"[4]

ولقد عُني الكوفيّون بهذا العامل عنايةَ أقرانهم من البصريّين، فأضافوا إلى العوامل المعنويّة عاملًا ثالثًا، هو الخلاف[5] أو المخالفة، وهي بحسب تمّام حسّان "مظهر من مظاهر تطبيق استخدام القيم الخلافيّة بجعلها قرائن معنويّة على الإعرابات المختلفة"[6]

---

[1] ابن منظور، لسان العرب، 11\476

[2] الجرجاني، عبد القاهر، العوامل المئة، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج- لبنان، ط1 2009م، ص40

[3] الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه، الدار العربية للموسوعات- بيروت، ط1 2003م، ص233

[4] حسان، تمام، اللغة العربيّة معناها ومبناها، ص185

[5] الياسري، علي مزهر، الفكر النحوي عند العرب، ص233

[6] حسان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها، ص200

ومن الظواهر الإعرابيّة التي علّلها الكوفيّون بالخلاف قولهم بأنّ الظرف الواقع خبرًا للمبتدأ منصوب على الخلاف[1]، وكذلك عامل النصب في المفعول معه[2].

وعدّ الكوفيّون التعرّي من العامل عاملًا، ومن ذلك أنّهم قالوا إنّ الفعل المضارع يرتفع لتعرّيه من العوامل الناصبة والجازمة[3].

2-3: المسائل المتعلقة بالعامل:

1- نواصب الفعل المضارع:

ذهب البصريّون إلى أنّ أدوات نصب الفعل المضارع تأتي على نوعين:[4]

1- ناصبة بنفسها، وهي: أنْ، ولن، وكي، وإذن.

2- ناصبة بأنْ مضمرة، وهي: حتّى، ولام التعليل، ولام الجحود، وفاء السببيّة، والواو، وأو.

وذكروا أنّ (حتّى، ولام التعليل، ولام الجحود) حروف جرّ[5].

وحجّتهم على أنّ هذه الحروف حروفُ جرّ أنّ أصلها كذلك، والأولى عدم خروج الشيء عن أصله، ولا سيّما أنّ تقدير الناصب قد ثبت عن العرب، كما في قول الشاعرة:[6]

ولبسُ عَباءةٍ وتَقَرَّ عَيني أحبُّ إليّ مِنْ لبسِ الشُّفوفِ (الوافر)

فقد جاء الفعل (تقرّ) منصوبًا بأنْ مضمرة[7].

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\245
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\248
[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\551
[4] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\30
[5] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\83
[6] جاء هذا البيت منسوبًا إلى ميسون بنت بحدل الكلابية. انظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط4 2000م، 8\503
[7] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\53

قال سيبويه: "وذلك اللام التي في قولك: جئتك لتفعلَ، وحتّى، وذلك في قولك: حتى نفعلَ ذاك. فإنّما انتصب هذا بأنْ، وأنْ ههنا مضمرة"[1]

وقال أيضًا: "واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار وذلك: ما كان ليفعلَ. فصارت أنْ ههنا بمنزلة الفعل في قولك: إيّاك وزيدًا، وكأنّك إذا مثّلت قلت: ما كان زيد لأنْ يفعلَ"[2]

وهو هنا يتحدّث عن لام الجحود، وذهب إلى أنّ إضمار أنْ بعدها واجب، أمّا تشبيهه إيّاها بقولنا إيّاك وزيدًا فإنّما يقصد به أنّ العامل في نصب الفعل بعد لام الجحود مضمر أو مقدّر، كتقدير الفعل مضمرًا في قولنا إيّاك وزيدًا.

وقد أيّد ابن يعيش مقالة سيبويه، فذكر أنّ الفعل المضارع ينتصب بأنْ مضمرة بعد خمسة حروف، منها حرفا جرّ، وهما حتّى واللام، نحو: سرتُ حتى أدخلَها، وجئتك لتكرمَني[3].

واحتجّ البصريّون لذلك بأنّ اللام وحتّى إنّما يعملان في الأسماء فيجرّان، وليسا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال[4]، وذكروا كذلك أنّ إضمار (أنْ) يجعل الكلام حسنًا؛ لأنّ (أنْ) مع الفعل المضارع بمنزلة الاسم وهو المصدر؛ فقولنا: أخشى أنْ تفعل، بمنزلة: أخشى فعلك[5].

أمّا عن سبب اختيار (أنْ) دون غيرها من حروف النصب، فقال الرضيّ إنّها "أمّ الباب، ولأنّه ثبت تقديرها أيضًا في غير هذا الباب، نحو: (وتقرَّ عيني)، وحملُ المشكوك فيه على ما ثبت أولى"[6]

وذهب ابن يعيش إلى أنّ إضمار (أنْ) راجع إلى سببين: أوّلهما أنّها الأصل في العمل لشبهها بأنّ المشدّدة وقوّتها في بابها، ولذلك يكون ما حُمل عليها يلزم موضعًا واحدًا ولا يتصرّف.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 3\6، 7
[2] سيبويه، الكتاب، 3\7
[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 7\19
[4] سيبويه، الكتاب، 3\6 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 7\19
[5] سيبويه، الكتاب، 3\6 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 7\19
[6] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\56

وأمّا السبب الثاني، فهو أنّ لها من القوّة ما ليس لغيرها؛ ولذلك فهي تدخل على الماضي والمستقبل، بخلاف أخواتها التي لا يليها إلا المستقبل.[1]

وقد ذهب الكوفيّون إلى أنّ الفعل المضارع بعد هذه الأدوات منصوب بها دون تقدير (أنْ)[2].

واحتجّوا لذلك بأنّها "قامت مقام كي، ولهذا تشتمل على معنى كي، وكما أنّ كي تنصب الفعل فكذلك ما قام مقامه"[3]

وهذا ما ذكره صاحب الموفي في النحو الكوفي، فقد ذكر أنّ الفعل المضارع بعد اللام وحتّى في مثل قولنا: (أطع الله حتى يدخلَك الجنّة، وجئتك لتعلّمَني) منصوب بهما؛ لأنّهما تقومان مقام كي[4].

إلّا أنّ البصريّين لم يسلّموا بأنّ كي تنصب بنفسها، وإنّما تنصب تارةً بتقدير أنْ لأنّها حرف جرّ، وتارة تنصب بنفسها، بل إنّهم يرون أنّ حملها على حالة الجرّ أولى؛ لأنّها أصل العمل فيها[5].

وممّا يُشار إليه أنّ ثمّة خلافًا بين الكوفيّين والبصريّين في حكم الفعل المضارع المنصوب بعد كي؛ فقد ذهب الكوفيّون إلى أنّها حرف نصب دائمًا، وأنّ الفعل المضارع منصوب بها، وذهب جمهور البصريّين إلى أنّ كي لا تكون حرف نصب إلا إذا تقدّمتها اللام، كما في قوله تعالى:﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[6] فإذا جاءت مجرّدة من اللام، كقولنا: (جئتك كي تكرمني) فهي حرف جرّ، والفعل المضارع بعدها منصوب بأنْ مضمرة، وذهب الخليل بن أحمد والأخفش إلى أنّها حرف جرّ دائمًا[7].

وذكر الكوفيّون في لام التعليل ما معناه أنّه لو جاز أنْ يُقال إنّ هذه اللام هي اللام الخافضة لجاز أنْ نقول: (أمرتُ بتكرمَ) على تقدير (أمرت بأنْ تكرم) فلمّا لم يجُزْ ذلك بالإجماع دلّ على فساده[8].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 7\20

[2] الفراء، معاني القرآن، 1\136 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 7\19 \ رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\53

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\575

[4] الكنغراوي، الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، القسم السادس، ص96

[5] الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\577

[6] الحديد\ 23

[7] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\48- 50 \ وانظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة 78

[8] ابن يعيش، شرح المفصل، 7\20 \ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\576

ومعنى كلامهم أنّ حروف الجرّ ينبغي أنْ تتساوى؛ فكما أنّه جاز تقدير (أنْ) بعد اللام فمن المفترض أنْ يجوز تقديرها بعد بقيّة حروف الجرّ، لكنّ اللام التي تنصب الفعل المضارع مختلفة عن هذه الحروف؛ لأنّها حرف نصب لا جرّ.

إلّا أنّ ابن يعيش ردّ هذه الحجّة بقوله: "والجواب أنّ حروف الجرّ لا تتساوى في ذلك لأنّ اللام قد تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين في أفعالهم، وهي شاملة يجوز أنْ يُسأل بها عن كلّ فعل فيقال لمَ فعلت فيقال لكذا، لأنّ لكلّ فاعل غرضًا في فعله وباللام يُخبَر عن جميع ذلك، وكي وحتّى في معناها فكأنّها دخلت على أنْ والفعل لأنّهما مصدر لإفادة أنّ ذلك الغرض من إيقاع الفعل المتقدّم، ثمّ حذفت أنْ تخفيفًا فصارت هذه الحروف كالعوض منها، ولذلك لا يجوز ظهورها"[1]

والذي ذهب إليه ابن يعيش هنا أنّ اللام التي تفيد التعليل أوسع من ناحية الاستعمال من بقيّة حروف الجرّ؛ ذلك أنّ لكلّ فعل هدفًا، وأنّ اللام صالحة للتعبير عن جميع تلك الأهداف.

لكنّ ما ذكره ليس جوابًا شافيًا يمكن أنْ يُسلَّم به فيكون دحضًا لما ذهب إليه الكوفيّون؛ فإذا سلّمنا له بأنّ اللام التي تفيد الغاية صالحة لكلّ فعل، وأنّ حتّى التي تفيد الغاية – التعليل - صالحة كذلك لكلّ فعل، فماذا يمكن أنْ نقول في لام الجحود التي لا تفيد تلك الغاية؟

كما أنّ حتّى لا تفيد معنى واحدًا؛ فهي في قولنا:(درستُ حتّى أنجح) تفيد التعليل أو الغاية التي ذكرها، لكنّها في قولنا: (سأدرس حتّى يطلعَ الفجر) فإنّها لا تفيد المعنى ذاته، وقد تنبّه لذلك فحاول أنْ يؤوّلها لتوافق مذهبه.

أمّا المأخذ الآخر على كلامه فيكمن في قوله إنّ (أنْ) حُذفت تخفيفًا، فهل يستوي المعنى بإبقاء أنْ وحذف اللام أو حتّى؟

لقد ذكر فاضل صالح السامرّائيّ أنّ ثمّة فرقًا في المعنى بين أنْ واللام، ويظهر ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 7\20

ففي قولنا (أتقتل رجلًا أنْ يعبدَ الله) فمعنى ذلك أنّ الرجل يعبد الله، وأنّ قتله إنّما هو بسبب عبادته لله، واستشهد لذلك بقوله تعالى:﴿أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَن يَقُولَ رَبِّيَ ٱللَّهُ﴾[1]

أمّا في قولنا: (أتقتل رجلًا ليعبدَ الله) فيعني أنّ الرجل لا يعبد الله، وأنّ القتل جاء بسبب عدم عبادته لله، أو لحثّه على عبادته[2]، وهذا الفرق في المعنى يجعل من إحلال اللام وحتّى محلّ أنْ من ناحية المعنى أمرًا غير مسوّغ، فلا يكون حجّة له، بل قد يكون حجّة عليه.

وفي القول السابق ملمح آخر لا بدّ من الإشارة إليه، وهو أنّه جعل اللام وحتّى عوضًا عن أنْ، وهذا الرأي يخالف مذهب البصريّين الذين ذهبوا – كما أسلفنا – إلى أنّ اللام وحتّى حرفا جرّ، وأنّ الناصب للفعل المضارع هو أنْ المضمرة بعدهما، وهو في الوقت نفسه يوافق ما ذهب إليه ثعلب من الكوفيّين؛ فقد ذهب ثعلب إلى أنّ اللامين – أي لام التعليل ولام الجحود – تنصبان الفعل لقيامهما مقام أنْ[3].

وقد أشار ابن يعيش إلى ذلك بنفسه، وعدّه خروجًا من ثعلب على اتّفاق الكوفيّين؛ فقد ذكر أنّهم متّفقون على أنّ اللام وحتّى تنصبان الفعل أصالة، بينما يرى ثعلب أنّ اللام وحتّى تنصبان عوضًا عن أنْ[4].

فإذا كانت هذه الحروف نائبةً عن أنْ في نصب الفعل المضارع – كما قال ابن يعيش - فهذا يعني أنّها هي العاملة؛ لأنّها قامت مقامها، فعملت نيابةً عنها، وليس ثمّةَ فرق كبير بين قولنا إنّها تنصب أصالةً أو نيابةً عن أنْ ما دام العمل مسندًا إليها، فيغدو هنا تقدير أنْ مضمرةً ضربًا من التأويل الذي لا يضيف شيئًا إلى القاعدة.

ثمّ إنّه ذكر أنّ (أنْ) حُذفت تخفيفًا ولذلك لا يجوز إظهارها، لكنّ المتّفق عليه عندهم أنّ إظهارها بعد لام التعليل جائز1، كما في قوله تعالى: ﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[2] ، وفي هذا تناقض؛ إذ جاءت أنْ في هذه الآية مع اللام التي يفترض أن تنوب عنها.

---

[1] غافر\ 28
[2] السامرّائي، فاضل صالح، معاني النحو، 3\306
[3] الكنغراوي الإستانبولي، الموفي في النحو الكوفي، القسم السادس، ص97
[4] ابن يعيش، شرح المفصل، 7\20

ولـم ينكـر الكوفيّـون أنّ حتـى ولام التعليـل مـن عوامـل الأسـماء، لكنّهـا مـن عوامـل الأفعـال فـي بعـض أحوالهـا، ودليـل هـذا أنّهـا تجـزم الأفعـال فـي غيـر هـاتين الحالين في الأمر والدعاء[3].

إلّا أنّ ابـن جنّـي ذهـب إلـى أنّ لام التعليـل تختلـف عـن لام الأمـر؛ فـلام التعليـل حـرف جـرّ، وهـي بـذلك مـن خصـائص الأسـماء، أمّـا لام الأمـر فهـي مـن خصائص الأفعال[4].

أمّا الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة فيمكن تمثيلها في الجدول الآتي:

(جدول رقم 13)

المثال	الحكم	تحقّق النصب	سلامة المعنى	أفضليّة الاستعمال
جئتُ لأدرسَ	النصب بـ(لام التعليل)	√	√	√
جئت حتّى تكرمَني	النصب بـ(حتى)	√	√	√
ما كنت لأكذبَ	النصب بـ(لام الجحود)	√	√	√

إنّ الجـدول السـابق الـذي يمثّـل رأي الكـوفيّين يظهـر مـيلهم إلـى حمـل الأمـور علـى ظاهرهـا دونمـا تقـدير أو تأويـل، بينمـا لجـأ البصـريّون إلـى التأويـل من خلال تقدير أنْ مضمرة بعد هذه الحروف.

والـذي حـدا بالبصـريّين إلـى هـذا التأويـل هـو العامـل، فوجـدوا أنّ الأولـى حمـلُ الأدوات علـى أصـولها، وعـدم تحميلهـا عمـلًا جديـدًا؛ فهـذه الأدوات حـروف جـرّ فـي الأصـل، فينبغـي أن تبقـى علـى أصـلها، وحـين وجـدوا أنّ الفعـل المضـارع

[1] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\78
[2] الزمر\ 12
[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\576
[4] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1 2000م، 1\331

يأتي بعدها منصوبًا بحثوا عن أقوى عوامل النصب، فهداهم تفكيرهم إلى أنّ (أنْ) هي أقوى تلك العوامل؛ لأنّها أمّ الباب، وذهب بعضهم إلى أنّ قوّتها نابعة من شبهها بأنّ المشدّدة، بل إنّ بعضهم ذهب إلى أنّها لا تشبهها فقط بل هي مخفّفة عنها.

وهذا الالتزام بالأصل يسمّى استصحاب الحال، لكنّ أبا البركات الأنباريّ عدّه من أضعف الأدلّة، ولذلك فلا يجوز التمسّك به ما وُجد دليل على خلافه[1].

أمّا مذهب الكوفيّين في هذه المسألة، فيبدو أكثر مرونة؛ إذ رأوا أنّ هذه الأدوات وإنْ كانت من خصائص الأسماء في الأصل، إلّا أنّها قد تخرج عن هذا الأصل وفقًا لطبيعة اللغة التي لا تؤمن بالثوابت، وقد عدّ مهدي المخزومي هذه المرونة من قبل الكوفيّين توسّعًا في العوامل اللفظيّة التي تأتي في مقابل العوامل المنطقيّة التي يصرّ عليها البصريّون، والعوامل اللفظيّة – كما يرى – أقرب إلى الناحية الاستعماليّة للّغة، وهي سمة من سمات المنهج الوصفيّ الذي ينبغي أنْ يسيطر على الدراسات اللغويّة؛ بغية التجديد الذي سيؤدّي حتمًا إلى تسهيل تناول اللغة من حيثُ هي استعمال[2].

من هنا يمكن القول إنّ مذهب الكوفيّين في هذه المسألة يحقّق الأفضليّة، بالرغم من اختراق قيد أفضليّة القاعدة؛ ذلك أنّ تلك القاعدة نابعة ممّا جاء به البصريّون في نحوهم، مشفوعًا بتلك العوامل المنطقيّة المعتمدة على التقدير والتأويل؛ تمسّكًا بالأصول التي وضعوها، ثمّ وصفوا ما يشبّ عن طوقها بأنّه شاذّ أو غير مقبول.

فلا ضيرَ إنْ قيل إنّ هذه الحروف تأتي حروفَ جرّ في مواضع وتأتي حروف نصب في مواضع أخرى، ولا سيّما أنّ اللام التي ذكروا أنّها حرف جرّ يمكن أنْ تأتي جازمة إذا دلّت على الأمر، كما أنّ حتّى تكون حرف جرّ في مواضع وتأتي في أخرى حرف عطف. بل إنّ هذا يمكن أنْ يُعَدَّ توسّعًا في اللغة، وتوسيعًا لقواعدها لتغدو أكثر مرونة.

---

[1] الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، ص142

[2] المخزومي، مهدي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص285

2- جواز العطف على الضمير المخفوض (المجرور):[1]

ذهب جمهور البصريّين إلى عدم جواز العطف على الضمير المجرور إلّا بإعادة العامل - أي حرف الجرّ -[2] ، وقد احتجّوا بأنْ قالوا: " وأمّا إذا كان الضمير مخفوضًا لم يجز العطف عليه إلا بإعادة الخافض لو قلت مررت بك وزيدٍ أو به وخالدٍ لم يجز حتّى تعيد الخافض فتقول مررت بك وبزيد وبه وبخالد من قبل أنّ الضمير صار عوضًا من التنوين والدليل على استوائهما قولهم يا غلامِ فيحذفون الياء التي هي ضمير كما يحذفون التنوين وإنّما استويا لأنّهما يجتمعان في أنّهما على حرف واحد وأنّهما يكمّلان الاسم الأوّل ولا يفصل بينهما ولا يصحّ الوقف على ما اتّصلا به دونهما..."[3]

فهم يرون أنّ الضمير المجرور أصبح مع حرف الجرّ بمنزلة كلمة واحدة ولذلك فإنّك حين تعطف الاسم الظاهر على ضمير متّصل بحرف جرّ فكأنّك تعطف على جزء من الكلمة، وهذا غير موجود في حالتي الرفع والنصب[4]، وقد أكّد سيبويه المنع؛ بحجّة أنّ " الفعل يستغني بالفاعل، والمضاف لا يستغني بالمضاف إليه، لأنّه بمنزلة التنوين"[5] إلّا أنّه أجاز ذلك في الشعر من باب الضرورة الشعريّة، ومنه قول الشاعر:

آبكَ أيّهْ بي أو مصدّرِ مِنْ حُمُر الجلّة جأب حشور[6] (الرجز)

وقال الآخر:

فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتشتُمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيّامِ من عجبِ[7] (البسيط)

(البسيط)

وذكر السيرافيّ في شرح هذا البيت أنّ عطف الأيّام على الضمير (الكاف) قبيح، لكنّه يجوز في الشعر[8]، وهذا ما ذكره ابن يعيش كذلك،

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\463- 474، مسألة 65

[2] ابن يعيش، شرح المفصل ، 3\77 \ وانظر: رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 2\334

[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، 3\77

[4] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\466 \ وانظر: رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 2\334

[5] سيبويه: الكتاب، 2\383

[6] جاء هذا البيت في كتاب سيبويه بلا نسبة، انظر: سيبويه، الكتاب، 2\382

[7] ورد هذا البيت في كتاب سيبويه بلا نسبة كذلك، انظر: سيبويه، الكتاب،2\383 \ وذكر أبو البركات الأنباري في الإنصاف أنّ هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\464

[8] السيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح أبيات سيبويه، تحقيق محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، 1974م، 2\192

وأضاف أنّ امتناع العطف على الضمير المجرور آتٍ أيضًا من أنّ العلاقة بين المعطوف والمعطوف عليه تقتضي جواز حلول أحدهما محلّ الآخر، فلمّا امتنع أن نقول مررت بزيد وك امتنع أن نقول مررت بك وزيد، فتكرار حرف الجرّ (الخافض) واجب، ويكون الضمير المجرور مع حرف الجرّ معطوفًا على ما قبله من باب عطف الجملة على الجملة[1].

أمّا الكوفيّون، فذهبوا إلى جواز العطف على الضمير المجرور[2]، وأجازه الفرّاء، لكنّه ذكر أنّه قليل في كلام العرب[3]، وقد احتجّوا بأنّه جاء في القرآن الكريم، وفي كلام العرب نثره ونظمه، ومنه البيت الذي أشرنا إليه سابقًا (فاليوم قرّبت...)[4]، واحتجّ الفرّاء بقول الشاعر:

تعلّقُ في مثلِ السواري سُيوفُنا وما بينها والكعبِ غوطُ نفانفِ[5] (الطويل)

وقول الآخر:

هلّا سألت بذي الجماجم عنهم وأبي نُعيم ذي اللواء المحرقِ[6] (الكامل)

وذكر أنّ كلمة (أبي) جاءت مخفوضة بالعطف على الضمير (المكنّى) هم[7].

وممّا احتجّ به الكوفيّون من القرآن الكريم قوله تعالى:﴿وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[8] بجرّ كلمة كلمة الأرحام، وهي قراءة حمزة الزيّات وإبراهيم النخعيّ وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف الأعمش، ورواية الأصفهاني والحلبيّ عن عبد الوارث[9].

وقد ضعّف بعض النحويّين هذه القراءة؛ لوجود العطف على الضمير المجرور دون تكرار حرف الجرّ، ومنهم المبرّد، ومنهم كذلك الرضيّ الذي

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، 3\78

[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\463 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 3\77 \ وانظر: رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 2\334

[3] الفراء، معاني القرآن، 2\86

[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\ 463

[5] هذا البيت منسوب لمسكين الدرامي، وقد جاء في ديوانه: وما بينها والكعب منّا نتائفُ؛ انظر: مسكين الدرامي، ديوان مسكين الدرامي، الدرامي، جمعه وحققه عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري- بغداد، ط1 1970م، ص53

[6] جاء في معاني القرآن بلا نسبة، انظر: الفراء، معاني القرآن، 2\86

[7] الفراء، معاني القرآن، 2\86

[8] النساء\ 1

[9] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\463 \ وانظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، دون طبعة، 2\5-6

ذهب إلى أنّ حمزة جاء بها ليجوّز مذهب الكوفيّين لأنّه منهم[1]، لكنّ ردّ هذه القراءة غير مسوّغ؛ ذلك أنّها مرويّة عن ثقة[2].

وقد لجأ بعض البصريّين إلى التأويل والتقدير، فذهب بعضهم إلى أنّ كلمة الأرحام ليست مجرورة بالعطف بل هي مجرورة بالقسم، وقال بعضهم إنّها مجرورة بحرف جرّ محذوف على تقدير (وبالأرحام)[3]

وقد ضعّف الرضيّ هذين التأويلين، فقال: "وأجيب بأنّ الباء مقدّرة، والجرّ بها وهو ضعيف، لأنّ حرف الجرّ لا يعمل مقدّرًا في الاختيار إلّا في نحو: اللهِ لأفعلنّ، وأيضًا لو ظهر الجارّ فالعمل للأوّل... ولا يجوز أن تكون الواو للقسم لأنّه يكون إذن قسَمَ السؤال، لأنّ قبله : (واتّقوا الله الذي تساءلون به) وقسَمُ السؤال لا يكون إلا مع الباء"[4]

ومهما يكن من أمر فإنّ اللجوء إلى التأويل والتقدير يُضعف الحجّة ولا يقوّيها؛ ذلك أنّ الأصل حمل الكلام على الظاهر، كما أنّ في هذا التأويل والتقدير ليًّا لعنق القاعدة لتناسبَ وجهة النظر التي ذهب إليها النحويّ الذي لجأ إلى ذلك التقدير.

وقد أيّد ابن مالك ما ذهب إليه الكوفيّون من جواز العطف على الضمير دون الحاجة إلى تكرار حرف الجرّ، للحجّة ذاتها وهي ورود ذلك في كلام العرب شعره ونثره، جاء في الألفيّة:

وعَودُ خافض لدى عطفٍ على ضميرِ خفضٍ لازمًا قد جُعلا

وليس عندي لازمًا إذ قد أتى في النثرِ والنّظمِ الصحيح مثبتا[5] مثبتا[5]

وتأتي الأفضليّة اللغويّة في هذه المسألة على النحو الآتي:

قوله تعالى: (واتّقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ)

[1] رضيّ الدين، شرح الرضي على الكافية، 2\336
[2] ابن يعيش، شرح المفصل، 3\78
[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\467
[4] رضي الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 2\336
[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 2\138

(جدول رقم 14)

الشاهد	سلامة المعنى	تحقّق الربط بين المعطوف والمعطوف عليه	إفادة معنى القسم	حجيّة القراءة
والأرحامِ	√	√	x	√

يظهر من الجدول السابق أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون قد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة، وذلك من وجهين:

الأوّل: أنّ هذه القراءة تُعَدُّ من القراءات السبعيّة المحتجّ بها، وهذا ما جعل بعض المنكرين لها من البصريّين عاجزين عن ردّها.

الثاني: لجوء بعض البصريّين إلى التأويل، وهذا التأويل كما ذكرنا يضعف الحجّة ولا يقوّيها، ناهيك عن أنّ تحقّق المعنى، وسلامة الصيغة من الناحية الاستعماليّة يكون في مثل هذه الأحوال أقوى من اللجوء إلى التقدير والتأويل؛ فلو سلّمنا بأنّ الواو للقسم – كما ذكر بعضهم – لاختلّ معنى الآية ولذهب بها إلى جوانب تأويليّة بعيدة عن حقيقة التنزيل.

أمّا قول الشاعر:

فاليومَ قرّبتَ تهجونا وتشتُمُنا فاذهبْ فما بكَ والأيّامِ من عجبِ

فإنّ الأفضليّة اللغويّة له على النحو الآتي:

(جدول رقم 15)

الشاهد	سلامة المعنى	تحقّق الربط بين الاسم والضمير بالعطف	موافقة القاعدة البصريّة	أفضليّة الاستعمال	التقدير
والأيّامِ	√	√	x	√	لا يوجد تقدير

لم يختلف البصريّون والكوفيّون في الناحية الاستعماليّة لهذا البيت، بل لقد أثبته سيبويه كما أثبته بقيّة البصريّين، لكنّ الخرق أتى من جهة الضرورة الشعريّة؛ فقد أجاز سيبويه – كما ذكرنا سابقًا – العطف على الضمير في حال الضرورة الشعريّة فقط، أمّا الكوفيّون فقد أجازوه في حال السعة[1]، ومعنى هذا هذا أنّ إجازة الكوفيّين له لا ترتبط بضرورة أو غيرها، بل إنّها مرتبطة بالناحية الاستعماليّة؛ فوجوده في الكلام المنثور والمنظوم يعطي النمط جوازه.

أمّا وجود الضرورة الشعريّة فيمكن دحضه من جوانب مختلفة، منها أنّ هذه الكلمة ليست موجود في نهاية البيت؛ ولذلك فإنّ لدى الشاعر خيارات أوسع في التعامل معها كأنْ ينصبها على أنّها مفعول معه، أمّا الجانب الآخر، فوجود مثل هذا النمط في القرآن الكريم والأشعار يكسبه نوعًا من الشرعيّة، ممّا يكسب مذهب الكوفيّين في هذه المسألة أفضليّة استعماليّة.

3- عمل حرف القسَم محذوفًا بغير عوض:[2]

أجاز الكوفيّون الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، واحتجّوا لذلك بوروده في كلام العرب[3].

قال الفرّاء: "والعرب تلقي الواو من القسم ويخفضونه، سمعناهم يقولون: اللهِ لتفعلنّ، فيقول المجيب: أللهِ لأفعلنّ، لأنّ المعنى مستعمل والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خيرٍ. يريد بخير، فلمّا كثرت في الكلام حذفت"[4]

وذهب ثعلب إلى أنّ الواو تدخل في الأسماء كلّها فتخفض، وتخرج الواو فتخفض وترفع، ولا يجوز النصب إلا في حرفين، هما:

لا كعبةَ اللهِ ما هجَرْتُكُمْ إلّا وفي النَّفْسِ منكم أرب[5] (مجزوء البسيط)

البسيط)

بتقدير (لا وكعبةِ الله) فحُذفت الواو ونُصبت كعبة.

---

[1] رضي الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 2\336

[2] الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\393- 399، مسألة 57

[3] الفراء، معاني القرآن، 2\413 \ وانظر: ابن سعدان، مختصر النحو، ص93

[4] الفرّاء، معاني القرآن، 2\413

[5] هذا البيت موجود في مجالس ثعلب بلا نسبة، ولم أعثر له على قائل.

أمّا الحرف الثاني فهو قوله: قضاءَ الله قد شفع القبورا، بتقدير (وقضاءِ الله) فحذف الواو ونصب قضاء[1].

ومن الشواهد التي ذكرها صاحب الإنصاف وقال إنّ الكوفيّين استشهدوا بها على جواز حذف حرف الجرّ وبقاء عمله[2]، قول جميل بثينة:

رسمِ دارٍ وَقَفْتُ في طَلَلِهْ كِدْتُ أقضي الغداةَ مِنْ جَلَلِهْ[3] (الخفيف)

(الخفيف)

فكلمة (رسم) هنا مجرورة بـ رُبّ المحذوفة.

وقول ذي الإصبع العدواني:

لاهِ ابن عمّك لا أفضلت في حَسَبٍ عنّي، ولا أنت ديّاني فتخزوني[4] (البسيط)

"فخفض لاهِ بتقدير اللام، كأنّه قال (للهِ ابن عمّك)"[5]

أمّا البصريّون فذهبوا إلى أنّه لا يجوز ذلك إلّا بعوض، كهمزة الاستفهام، نحو: آللهِ ما فعلت كذا. أو هاء التنبيه، نحو: ها اللهِ. وجوّزا في الحذف دون تعويض النصب[6].

ولم يجوّز سيبويه النصب إلا في المسموع، وهذا واضح في قوله: "ومن العرب من يقول: اللهِ لأفعلنّ، وذلك أنّه أراد حرف الجرّ، وإيّاه نوى، وجاز حيث كثر في كلامهم، وحذفوه تخفيفًا وهم ينوونه، كما حذفت رُبّ"[7]

أمّا المبرّد فذهب إلى عدم جواز الجرّ، ورأى وجوب النصب بالفعل المضمر؛ ذلك أنّ الأصل في القسم النصب بالفعل، فلمّا حال حرف الجرّ بينه وبين المقسَم به انقطع عمل الفعل في الاسم، وأصبح الفعل متعدّيًا بحرف الجرّ، فلمّا حُذف حرف الجرّ وصل عمل الفعل المضمر إليه

[1] ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف- مصر، 1950م، ص323
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\394
[3] جميل بثينة، ديوان جميل بثينة، دار صادر- بيروت، دون طبعة، ص105
[4] ذو الإصبع، ديوان ذي الإصبع العدواني، جمعه وحققه عبد الوهّاب محمد علي العدواني ومحمد نائف الدليمي، مطبعةالجمهور- الموصل 1973م، ص89
[5] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\394
[6] سيبويه، الكتاب، 3\496 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 5\260 \ وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3\199 \ وانظر: أبو حيان، حيان، ارتشاف الضرب، 2\478
[7] سيبويه، الكتاب، 3\498

فأصبح منصوبًا، وقد استشهد على ذلك بقوله تعالى:﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا لِّمِيقَٰتِنَا﴾[1]

أي (من قومِه) فلمّا حُذف حرف الجرّ انتصب الاسم.

ومنه كذلك قول الشاعر:أستغفر الله ذنبًا لست محصيه[2]، أي (أستغفر الله من ذنبٍ)[3]

وعلى هذا ذكر ابن يعيش أنّ قولنا: بالله. أصله: أحلف بالله. والفعل محذوف، فإذا حُذف حرف الجرّ أفضى الفعل إلى الاسم فنصبه[4].

وممّا استشهد به القائلون بوجوب نصب الاسم بعد حذف حرف الجرّ، قول ذي الرمّة:

ألا رُبّ من قلبي له اللهَ ناصح ومن قلبه لي في الظباء السوانح[5] (الطويل)

(الطويل)

بتقدير: (له باللهِ).

وممّا جاء منصوبًا بالفعل المضمر، قول امرئ القيس:

فقلتُ يَمينَ الله أبرح قاعدًا ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي[6] (الطويل)

(الطويل)

بتقدير: (أحلف يمينَ الله)

أمّا الأفضليّة اللغويّة في هذه المسألة فيمكن تمثيلها على النحو الآتي:

---

[1] الأعراف\ 155

[2] هذا البيت من أبيات سيبويه الخمسين التي لا يُعرف قائلها، واستشهد به سيبويه على النصب بحذف حرف الجر؛ انظر: سيبويه، الكتاب، الكتاب، 1\17

[3] المبرد، المقتضب، 2\320

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، 5\260

[5] ذو الرمّة، ديوان ذي الرمّة، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1 1995م، ص56

[6] امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط5 2004م، ص125

(جدول رقم 16)

المثال	الحكم	إفادة معنى القسم	سلامة التقدير	موافقة القاعدة البصريّة	أفضليّة الاستعمال
اللهِ لأفعلنّ	الجرّ بحرف القسم المحذوف	√	√	x	√
اللهَ لأفعلنّ	النصب بالفعل المحذوف	√	x	√	√

يُلاحَظ في الجدول السابق أنّ الصيغتين متساويتان في إفادة معنى القسم، إضافة إلى أفضليّة الاستعمال، أمّا إفادة معنى القسم، فقد يكون تحقيقها ممكنًا من خلال الخبرة المشتركة بين المتكلّم والمخاطب، إضافة إلى المقام الذي قيلت فيه العبارة، ويمكن كذلك إيصال هذا المعنى عن طريق التنغيم.

أمّا أفضليّة الاستعمال، فآتية من أنّ كلتا الصيغتين مستعملة، وإنْ كان القسَم يُرجّح الجرّ على النصب؛ ذلك أنّ المتعارف عليه عند العرب أنّ المقسم به يأتي مجرورًا في العادة، ولذلك فإنّ صيغة الجرّ هنا تُعَدّ محافظة على ما ألفه العرب في كلامهم، ولعلّ إقرار سيبويه نفسه بما جاء به الكوفيّون في المسموع دليلٌ على تفضيل مثل هذه الصيغة في القسم.

أمّا النصب على حذف حرف الجرّ، فهو معروف عند العرب في أبواب أخرى غير باب القسم، ولعلّ مَنْ أصرّ على النصب من البصريّين قد حمل أسلوب القسم على غيره من الأساليب.

وأمّا اختراق قيد أفضليّة القاعدة بالنسبة للجرّ، فآتية – كما ذكرنا – من أنّ جمهور البصريّين حملوا القسم على غيره من أنواع الكلام التي ليست بقسم، بينما يأتي اختراق قيد سلامة التقدير لدى القائلين بالنصب من أنّ في تقديرهم ازدواجيّةً قد لا تكون مسوّغة، وقد لا نكون مبالغين إنْ قلنا إنّ فيه تعسّفًا في التمسّك بالقاعدة ومحاولة تعميمها؛ فلو حاولنا تقدير الفعل الناصب

في جملة (اللهَ لأفعلنّ) لوجدنا أنّه تقدير شبه مستحيل. بل إنّ مثل هذا التقدير لا يصلح إلّا مع الباء، فإنْ قالوا إنّ الواو عوض عن الباء وقعوا في تقدير آخر.

وعليه فإنّ جرّ الاسم بحرف جرّ محذوف يحقّق الأفضليّة اللغويّة على الرغم من اختراق قيد القاعدة الذي سبق الحديث عنه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ إقرار سيبويه لهذه الصيغة في المسموع يكسبها مقبوليّة في الاستعمال، ويمكن أن نقول بناء عليها إنّ سيبويه أقرّ المسموعَ لكنّه لم يجوّز القياس عليه، أمّا الكوفيّون – وهذا ديدنهم - فإنّهم يقيسون على المسموع مهما كانت درجة شيوعه.

4- العطف على اسم إنّ بالرفع قبل مجيء الخبر:[1]

ذهب الكوفيّون إلى جواز العطف على موضع إنّ بالرفع قبل تمام الخبر؛ محتجّين لذلك بوروده في القرآن الكريم، كقوله تعالى:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾[2]، بعطف (الصابئون) على موضع (الذين).

وممّا جاء في الشعر، قول ضابئ[3]:

ومَـن يكُ أمسى بالمدينةِ رَحلُهُ فإنّي وقيّارٌ بها لغريبُ (الطويل)

بعطف (قيّار) على موضع (الياء) بالرفع والنصب[4].

واشترط الفرّاء أنْ يكون اسم إنّ ممّا لا تظهر فيه الحركة، أي أن يكون مبنيًّا، كأنْ يكون اسمًا موصولًا كما في الآية الكريمة، أو ضميرًا كما في قول الشاعر، ورأى أنّ مجيئه ضميرًا أقوى في الجواز؛ لأنّ الاسم الموصول (الذين) قد يُقال (اللذون) في بعض لغات العرب[5].

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\185- 195، مسألة 23

[2] المائدة\ 69

[3] هو ضابئ بن الحارث بن أرطأة التميميّ البرجميّ. انظر: البغدادي، خزانة الأدب، 9\324

[4] الفرّاء، معاني القرآن، 1\311، 312 \ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\185، 186 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1\355 \ وانظر: الزمخشري، الكشاف، 1\460

[5] الفرّاء، معاني القرآن، 1\311 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1\360

أمّا الكسائيّ، فأجاز العطف على الاسم المعرب، في مثل: (إنّ عبد الله وزيدٌ قائمان) معلّلًا ذلك بضعف إنّ[1].

وأمّا البصريّون، فلم يجيزوا فيه إلّا النصب[2]، وعدّ سيبويه ما ورد فيه الاسم المعطوف مرفوعًا في كلام العرب من باب الغلط، وكأنّ من يرفعه إنّما يعطفه على موضع اسم إنّ قبل دخولها عليه، ومن ذلك أنّ قولهم: (إنّهم أجمعون ذاهبون) فيه معنى الابتداء، وكأنّه قال: (هم)، ومنه كذلك قول بشر بن خازم:

وإلّا فاعلمُوا أنّا وأنتُم بُغاةٌ ما بقينا في شقاقِ[3] (الوافر)

أمّا قوله تعالى: (والصابئون)، فذهب إلى أنّ فيه تقديمًا وتأخيرًا، وكأنّه ابتدأ به بعد مضيّ الخبر[4]، وممّن قال بهذا التقدير النحّاس[5]، وابن السرّاج[6].

وذهب الزمخشريّ مذهب التقدير كذلك، فقال إنّ كلمة (الصابئون) رفع على الابتداء وخبره محذوف؛ فكأنّه قيل: إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى حكمهم كذا، والصابئون كذلك[7].

وذهب السيرافيّ إلى أنّ قول الشاعر: (وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم) يحتمل وجهًا آخر، إضافة إلى تقدير سيبويه، وهو أنْ نضمر لـ إنّ خبرًا محذوفًا يدلّ عليه ما بعده، ونجعل كلمة (بغاة) خبرًا لـ أنتم، على تقدير (إنّا بغاة وأنتم بغاة)[8]

وبسط ابن هشام الحديث في هذه المسألة، فقال إنّ الأصل في هذا المعطوف النصبُ، كقول رؤبة:

---

[1] الفرّاء، معاني القرآن، 1\312 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص341

[2] سيبويه، الكتاب، 2\155 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص341 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 1\352 \ وانظر: الزمخشري، الكشّاف، 1\460

[3] بشر بن خازم، ديوان بشر بن خازم الأسديّ، قدّم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت، ط1 1994م، ص116

[4] سيبويه، الكتاب، 2\155، 156

[5] النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1 1421هـ، 1\276

[6] ابن السرّاج، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط3 1996م، 1\253

[7] الزمخشري، الكشّاف، 1\660

[8] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2\483

إنّ الربيعَ والجُــودَ والخَــريفا يدا أبي عبّـــاس والصيوفا[1] (الرجز)

بعطف كلمة (الصيوفا) منصوبةً على اسم إنّ.

أمّــا العطــف بــالرفع فــذكر أنّ لــه شــرطين: أوّلهمــا اســتكمال الخبــر، وثانيهمــا أن يكون العامل أحد الحروف الآتية: (إنّ أو أنّ أو لكنّ).

ثــمّ ذكــر أنّ الكســائيّ والفــرّاء لــم يشــترطا الشــرط الأول، تمسّــكًا بقولــه تعــالى: (إنّ الــذين آمنــوا...) وقــول الشــاعر: (وإنّــي وقيّــارٌ)، فيمــا لــم يتقيّــد الفــرّاء بالشرط الثاني[2]، ذلك أنّ الفرّاء احتجّ بقول رؤبة:

يا ليتَني وأنتِ يــا لميسُ في بَلَـدٍ ليس به أنيسُ (الرجز)

فأجاز مجيء الضمير(أنت) معطوفًا على اسم ليت (الياء) قبل تمام الخبر[3].

أمّــا التقــدير الــذي لجــأ إليــه البصــريّون بتقــديم (الصــابئون) علــى خبــر إنّ فــذكر الزمخشــريّ أنّ لــه فائــدةً، وهــي التنبيــه علــى أنّ الصــابئين يُتــاب علــيهم إنْ صــحّ مــنهم الإيمــان، فــإذا كــان هــذا شــأن الصــابئين فــإنّ هــذا لا بــدّ ان ينطبــق علــى غيرهم؛ لأنّ الصابئين أكثر الفئات المذكورة في الآية ضلالًا[4].

ويمكن تمثيل الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة على النحو الآتي:

[1] رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة- الكويت، ص179
[2] ابن هشام، أوضح المسالك، 1\352- 364
[3] الفرّاء، معاني القرآن، 1\312
[4] الزمخشري، الكشّاف، 1\461

(جدول رقم 17)

موطن الشاهد	الحكم	الربط بين المعطوف والمعطوف عليه	سلامة المعنى	أفضليّة الاستعمال	موافقة القاعدة البصريّة
إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَىٰ مَنْ آمَنَ بِاللَّه	العطف على موضع اسم إنّ قبل مجيء الخبر	√	√	√	x
إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى من آمن بالله والصابئون	العطف على موضع اسم إنّ بعد مجيء الخبر	x	√	√	√

يُلاحَظ في الجدول السابق أنّ ما جاء به الكوفيّون يحقّق الأفضليّة، من حيث أداءُ حرف العطف وظيفته اللغويّة في الربط بين المعطوف والمعطوف عليه، وسلامة المعنى، إضافة إلى أفضليّة الاستعمال المتمثّلة في وجود مثل هذا النمط في القرآن الكريم والشعر.

كما أنّ إجازة الفرّاء مثلَ هذا النمط تبدو منسجمة مع الناحية الاستعماليّة، أو بمعنى آخر أنّه حين أجاز العطف بشرط أن يكون المعطوف عليه مبنيًّا يوحي بأنّ تلك الإجازة مقتصرة على باب السماع فقط، ولا سيّما أنّ ما جاء في الآية الكريمة وفي الشواهد الشعريّة يصبّ في هذا الباب بالذات.

أمّا اختراق أفضليّة القاعدة، فذلك لأنّ القاعدة تنصّ – كما ذكرنا – على امتناع مثل هذا العطف قبل مجيء الخبر.

وأمّا ما جاء به البصريّون والمشار إليه بالتقدير في الجدول السابق، فيحقّق أفضليّة القاعدة والاستعمال، كما أنّ المعنى فيه سليم. لكنّ القيد الذي اخترق فيه يتمثّل في افتقاده للوظيفة التي جيء بحرف العطف من أجلها، وهي الربط بين المعطوف والمعطوف عليه؛ ذلك أنّ المعنى المستفاد من ذلك التقدير يوحي بالقطع على الاستئناف، ولا سيّما أنّ القائلين بالتقدير يكادون يجمعون على أنّ إعراب كلمة (الصابئون) الرفع على الابتداء، وبهذا تكون الواو قد خرجت من باب العطف إلى باب آخر، وهو الاستئناف.

لكنّ الخلاف الحقيقيّ في هذه المسألة يكمن في الإعراب؛ ذلك أنّ البصريّين حين وجدوا كلمة (الصابئون) على حالها بالواو والنون ذهبوا إلى أنّها مرفوعة؛ لأنّ جمع المذكر السالم – كما هو معروف – يُرفع بالواو وينصب ويُجرّ بالياء، فلم يستقم لديهم أنْ تكون هذه الكلمة معطوفةً على موضع اسم إنّ؛ ولذلك لجأوا إلى تقدير العامل فيها على التقديم والتأخير، فأخرجوها من باب العطف إلى باب الاستئناف، وتبعهم في ذلك الزمخشريّ وغيره من المفسّرين.

بيدَ أنّ الظاهر من معنى الآية أنّ هذه الكلمة معطوفة على موضع (الذين)؛ لما بين الكلمتين من ترابط، ويدلّ على ذلك مجيئها منصوبة (والصابئين) في قراءة ابن كثير وابن محيصن وسعيد بن جبير وعثمان وأبيّ وعائشة والجحدريّ[1].

أمّا تفسير مجيئها مرفوعة، فيمكن حمله على محمل آخر غير إعرابيّ، وهو أنّ بعض قبائل نجد، كتميم كانوا يستعملون جمع المذكر السالم بالواو والنون دائمًا[2]، ومجيء مثل هذه الأنماط اللهجيّة في القرآن الكريم لا يمكن إنكاره؛ إذ إنّ عليه أمثلةً، كقوله تعالى:﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾[3]على

[1] مكرم، عبد العال سالم وعمر، أحمد مختار، معجم القراءات القرآنيّة، مطبوعات جامعة الكويت- الكويت، ط2 1988م، 2\230
[2] عبابنة، يحيى، النحو العربي المقارن في ضوء اللغات الساميّة واللهجات العربيّة القديمة، ص74
[3] الأنبياء\ 3

لغة (أكلوني البراغيث)[1]، أو لغة (يتعاقبون فيكم ملائكة) كما أسماها ابن مالك[2]، وهي لغة طيء[3].

وثمّة شيء آخر تحسن الإشارة إليه، وهو أنّ البصريّين في تأويلهم لهذه الشواهد سلكوا مسلكين مختلفين؛ فقالوا بالتقديم والتأخير في الآية الكريمة السابقة؛ تأدّبًا مع القرآن، لكنّ سيبويه حمل الشواهد الشعريّة على الوهم والغلط.

وهناك من ذهب فيها مذهبًا بعيدًا من التقدير، وهو السيرافيّ الذي قدّر لـ (إنّ) خبرًا محذوفًا يدلّ عليه ما بعده، وذلك في قول الشاعر (وإلّا فاعلموا أنّا وأنتم بغاةٌ) فقال إنّ تقديرها (أنّا بغاةٌ وأنتم بغاةٌ)[4] وهذا التأويل بعيد كما ذكرنا؛ لأنّ الواو أغنت عن تكرار العامل، كما أنّه غير صالح لكلّ الشواهد؛ فلا نستطيع أنْ نقدّر قول رؤبة (يا ليتني وأنت يا لميس ببلد) فلو أنّنا قدّرنا هذا الشاهد كسابقه لأصبح المعنى (يا ليتني ببلد وأنت ببلد) أي أن يكون كلّ واحد منهما في بلد مختلف، وهذا يتناقض مع ما أراده الشاعر؛ فالشاعر هنا يريد الجمع، ومقتضى التقدير يوحي بالتفريق، ولا يتحقّق معنى الجمع الذي أراده الشاعر إلّا بالواو التي تعطف الضمير (أنت) على موضع الضمير (الياء).

إنّ مثل هذا التقدير لا يسوّغه إلّا رفضهم عطفَ المرفوع على موضع اسم إنّ قبل مجيء الخبر، وهي القاعدة التي ارتضوها، وربّما كان الأجدر بهم قياس ذلك على توكيد الضمير المتّصل بضمير منفصل؛ فقد أجازوا ذلك، سواء أكان الضمير المتّصل مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا[5] دونما تقدير.

وهذا كلّه يثبت أنّ ثمّة فرقًا في النظر إلى اللغة بين المتكلّم الذي ينتجها بصورة فطريّة، وبين النحويّ الذي يبحث عن تفسير مقنع لكلّ ما يصدر عن هذا المتكلّم، وهذا الإغراق في البحث هو الذي أنتج كلّ هذا الجدل والخلاف[6].

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2\41
[2] ابن مالك، شرح التسهيل، 3\99
[3] أبو حيان، ارتشاف الضرب، 2\739
[4] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 2\483
[5] ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، 2\126
[6] عبابنة، يحيى، اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقّي، ص80

وعليه فإنّ ما يمكن أن يُسجّل للكوفيّين في هذه المسألة بعدُهم عن التأويل والتقدير؛ فقد أجازوا ذلك العطف بناء على ما جاء من شواهد مسموعة دونما تقدير، وهذا أقرب إلى الناحية الاستعماليّة للّغة.

5- موضع الضمائر في (لولاك ولولاي):[1]

ذهب الكوفيّون إلى أنّ الياء والكاف في (لولاي ولولاك) في موضع رفع[2]، وهو رأي أبي الحسن الأخفش من البصريّين،[3] ونسب ابن مالك هذا الرأي إلى الأخفش وهشام الكوفيّ[4]، ونسبه ابن يعيش إلى الأخفش والفرّاء، فقال: "وقال الأخفش – وهو قول الفرّاء – إنّ الكاف والياء في (لولاك ولولاي) في موضع رفع"[5].

ونسب الشاطبيّ هذا الرأي إلى الجمهور، وأسند قولًا إلى الخليل مفاده أنّ لولا لا تجرّ، لكنّهم أنابوا الضمير الخفيّ عن المرفوع كما عكسوا ذلك في قولهم: (ما أنا كأنت)[6].

وحجّة القائلين بهذا القول الحملُ على الاسم الظاهر الذي قامت مقامه[7]، جاء في الإنصاف، نقلًا عن الكوفيّين: "إنّما قلنا إنّ الياء والكاف في موضع رفع لأنّ الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رفع بها على مذهبنا، وبالابتداء على مذهبكم؛ فكذلك ما قام مقامه"[8]

ومعنى كلامه هنا أنّ الفريقين متّفقان على رفع الاسم الواقع بعد لولا؛ فإذا حلّ محلّ هذا الاسم الظاهر ضمير فالأولى أنْ يأخذ حكمه في الإعراب.

وممّا احتجّوا به كذلك أنّ علامة الجرّ دخلت على ما حقّه الرفع في جملة (ما أنا كأنت) ومن المعلوم أنّ الضمير (أنت) من ضمائر الرفع، فلمّا

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\687-695، مسألة 97

[2] الفراء، معاني القرآن، 2\85 \ وانظر: ابن سعدان، مختصر النحو، ص57

[3] الفرّاء، معاني النحو، 2\85 \ وانظر: ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، أمالي ابن الحاجب، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، ودار الجيل- بيروت، طبعة 1989م، 2\489 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 2\346 \ وانظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 4\1757 \ وانظر: السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النحو، ص77

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 3\83

[5] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\346

[6] الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، ط1 2007م، 1\182

[7] السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص137

[8] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\687

دخل عليه حرف الجرّ (الكاف) أصبح مجرورًا به؛ فلمّا جاز دخول حرف الجرّ على ضمير الرفع فإنّ وقوع ضمير الجرّ في موضع رفع جائز قياسًا عليه[1].

وذهب الرمّانيّ إلى جواز ما ذهب إليه الكوفيّون؛ لما بين المضمرات من تناسب في العلامات، من حيث الاشتراك في الإضمار، والبيان عن المخاطب والمتكلم والغائب، إضافة إلى أنّها مبنيّة كلّها، وعليه فإنّ إيقاع بعضها موضع بعض جائز من غير إخلال بالمعنى[2]. وهو بهذا يشير إلى التساوي بين الضمائر المتّصلة والمنفصلة؛ فالضمير (الكاف) يأتي بمعنى (أنت)، والضمير (الهاء) يفيد معنى (هو)؛ وعليه فإنّ إحلال (لولاك) محلّ (لولا أنت) جائز؛ ولا سيّما أنّه يؤدّي المعنى ذاته، إضافة إلى ما يوحي به من تناسب بين الضمائر المتّصلة فيما بينها.

ويؤيّد ذلك – كما ذكر ابن يعيش - "أنّك تجد المكنّى يستوي لفظه في الخفض والنصب، فتقول: (ضربتُك) و(مررتُ بك)، ويستوي أيضًا في الرفع والنصب والخفض، فتقول: (ضربَنا)، و(مرّ بنا)، و(قمنا)، فتكون النون والألف علامة المنصوب والمجرور والمرفوع، وإذا كان كذلك، جاز أن تكون الكاف في موضع أنت، وأنت في موضع الكاف، ويفرّق بين إعرابهما بالقرائن ودلالات الأحوال"[3]

فهذه الضمائر – كما قال – تستوي في حركاتها رفعًا ونصبًا وجرًّا، وعليه فإنّ وقوع أحدها مكان الآخر يبدو مسوَّغًا، ولا سيّما أنّ التفريق بين مواقعها الإعرابيّة ممكن بالقرائن والسياق.

ويؤيّد ذلك أيضًا ما ذكره الأخفش من أنّ الكاف والياء المتّصلة بـ (عسى) في محلّ رفع، وعليه فإنّ وقوعها مرفوعةً مع لولا مسوّغٌ بالقياس عليها[4].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\346

[2] الرمّانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق سيف بن عبد الله بن ناصر العريفي (أطروحة دكتوراه)، جامعة الإمام الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة- الرياض، 1998م، ص642

[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\346

[4] ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\346

أمّا البصريّون، فذهبوا إلى أنّ الكاف والياء في محلّ جرّ بـ (لولا) التي عدّوها حرفَ جرّ هنا[1].

قال سيبويه: "وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرتَ الاسمَ فيه جُرّ، وإذا أظهرت رُفع. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت لولا أنت، كما قال سبحانه:﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[2] ولكنّهم جعلوه مضمرًا مجرورًا"[3]

أمّا المبرّد، فذهب إلى أنّه لا يجوز أن نقول: (لولاي ولولاك)، كما أنّه أنكر قولهم: (أنا كأنت)[4] ، فهو يرى أنّ هذه الأساليب من اللحن الذي ليس عليه دليل، وأنّ الصواب أنْ نقول: (لولا أنت، ولولا هو) قياسًا على مجيء هذا النمط في القرآن الكريم.

وقد أنكر العينيّ – كما ذكر الشاطبيّ – على المبرّد هذا الرأي؛ لورود هذا الشاهد في كلام فصيح.[5]

ولم يسلّم سيبويه بأنّ الكاف في (عساك) في محلّ رفع، بل هي عنده في محلّ نصب بـ (عسى) التي أصبحت بمنزلة (لعلّ)، واستشهد بقول رؤبة بن العجاج:[6]

تقولُ بنتي قد أنا أناكا يا أبتا علك أو عساكا (الرجز)

والدليل على أنّها منصوبة عنده أنّ نون الوقاية تلحقها مع الياء، فنقول: (عساني) ولا نقول: (عساي)، وممّا استشهد به على ذلك قول عمران بن حطّان:

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازعُني لعلّي أو عساني[7] (الوافر)

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2\373 \ وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 1\62 \ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\687 \ وانظر: السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص77 \ وانظر: أبو حيّان، ارتشاف الضرب، 4\1757

[2] سبأ\31

[3] سيبويه، الكتاب، 2\373

[4] المبرّد، المقتضب، 3\73

[5] الشاطبي، المقاصد الشافية، 1\62

[6] رؤبة بن العجاج، ديوان رؤبة، ص181

[7] سيبويه، الكتاب، 2\374، 375

واحتجّ البصريّون كذلك بأنْ قالوا: "إنّما قلنا إنّ المكنّى في (لولاي ولولاك) في موضع جرّ لأنّ الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع، والمضمر إلى ما لا نظير له محال، ولا يجوز أن يُتوهّم أنّهما في موضع نصب؛ لأنّ (لولا) حرف، وليس بفعل له فاعل مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب، وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جرّ"[1]

وردّ سيبويه حجّة القائلين بأنّ الرفع والجرّ في (لولاي) متساويان بقوله: "ولا يستقيم أنْ تقول وافق الرفع الجرّ في لولاي، كما وافق النصب الجرّ حين قلت معك وضربك، لأنّك إذا أضفت إلى نفسك اختلفا، وكان الجرّ مفارقًا للنصب في غير الأسماء، ولا تقل وافق الرفع النصب في عساني كما وافق النصب الجرّ في ضربك ومعك، لأنّهما مختلفان إذا أضفت إلى نفسك كما ذكرت لك"[2]

ثمّ ذكر أنّ القول بأنّ الياء في لولاي وعساني في موضع رفع قياسًا على اتّفاق الجرّ والنصب في الهاء والكاف قول رديء، وأنّه كسر للمطّرد، الذي له نظائر[3].

ومن الشواهد على اتّصال الكاف والياء بـ(لولا)قول يزيد بن الحكم:[4]

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قُلّة النيق منهوى (الطويل)

وقول الآخر:[5]

أتُطمع فينا من أراق دماءنا ولولاك لم يعرض لأحسابنا حسن (الطويل)

وقول عمر بن أبي ربيعة:[6]

أومَتْ بعَينيها مِنَ الهودجِ لولاك هذا العامَ لم أحجُجِ (السريع)

أمّا الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة فتأتي على النحو الآتي:

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\689

[2] سيبويه، الكتاب، 2\376

[3] سيبويه، الكتاب، 2\376

[4] سيبويه، الكتاب، 2\374 \ وانظر: ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 1\270 \ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\691 2\691

[5] ورد هذا البيت منسوبًا إلى عمرو بن العاص؛ انظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\693

[6] عمر بن أبي ربيعة، ديوان عمر بن أبي ربيعة، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- مصر، ط1 1952م، ص479

(جدول رقم 18)

المثال	الحكم	إقامة المتّصل في مكان المنفصل	سلامة المعنى	موافقة القاعدة البصريّة	أفضليّة الاستعمال
لولاك	الرفع بـ لولا	جاء بمعنى (أنت)	√	x	√
لولاي	الرفع بـ لولا	جاء بمعنى (أنا)	√	x	√

نلاحظ في الجدول السابق أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون يحقّق الأفضليّة الاستعماليّة التي تتمثّل في شيئين: أوّلهما سلامة المعنى؛ ذلك أنّ إحلال الضمير المتّصل محلّ الضمير المنفصل يؤدّي المعنى بصورة دقيقة كما لو أنّ المتكلّم استعمل الضمير المنفصل، وأمّا الشيء الثاني فيتمثّل في وجود مثل هذا الإحلال في الاستعمال، بدليل وروده في الشعر.

ومن هنا فإنّ إنكار مثل هذه الصيغ أو وصفها بأنّها رديئة غير مسوّغ من الناحية الاستعماليّة، وهذا يعيدنا إلى ما قاله العينيّ ردًّا على المبرّد الذي أنكر مثل هذه الصيغ.

أمّا عدم ورودها في القرآن الكريم، فلا يُعدّ انتقاصًا من القيمة الاستعماليّة لها، أو لعلّها تمثّل لغة أدبيّة تعارف الشعراء على استعمالها.

ويؤيّد هذا ما ذكره ابن الحاجب حين قال إنّ كلا الرأيين – أي رأي الكوفيّين ورأي البصريّين – لا يخلو من ارتكاب محذور، لكنّه يؤيّد رأي الأخفش المنسوب إلى الكوفيّين؛ لأنّه مبنيّ على قاعدة كثر مثلها، وهي وقوع بعض الصيغ موقع بعض[1].

[1] ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب، 2\491

كما أنّ إحلال الضمائر المتّصلة محلّ الضمائر المنفصلة يمكن أنْ يُحمَل على العدول، الذي يعني "عدول الشيء عن الوجه المفترض عليه اطّرادًا، أي تحوّله عن ذلك الوجه"[1]

وهذا العدول مسوّغ – كما ذكرنا – بالناحية الاستعماليّة، وعليه فإنّ وقوع الاسم الظاهر أو ضمير الرفع المنفصل بعد (لولا) هو الأصل المطّرد، لكنّ الخروج عن هذا الاطّراد لا يعني بالضرورة الحكم عليه بالشذوذ أو عدم الفصاحة، ولا سيّما أنّه يحقّق المعنى دونما لبس أو غموض.

أمّا ما ذهب إليه سيبويه ومن تبعه من البصريّين فهو محاولة لعدم خرق القاعدة القائمة – كما ذكر – على الاطّراد، لكنّه وقع في محذور آخر يتمثّل في ازدواجيّة الحكم على (عسى)؛ فمن المتّفق عليه أنّ (عسى) فعل، لكنّه حين أراد أنْ يثبت نظريّته أخرجه من الفعليّة إلى الحرفيّة.

والظاهر هنا أنّ تغيير حكم المعمول المتمثّل برفع ضمير النصب أقلّ خطرًا على القاعدة من تغيير حكم العامل المتمثّل بنقل عسى من الفعليّة إلى الحرفيّة، ونقل لولا لتكون حرف جرّ، مع أنّ جعلها حرف جرّ يمسّ الحدود التي اتّفق عليها النحويّون للحروف العاملة؛ إذ "لا يجوز الجرّ إلّا بعامل الجرّ، والحرف الذي يعمل الجرّ لا بدّ أن يكون فيه معنى الإضافة، ولا بدّ من أنْ يعمل في موضعه الفعل، وليس كذلك في لولا"[2]

والجدول الآتي يوضّح هذه الفكرة:

(جدول رقم 19)

الحكم	وجود معنى الإضافة	جواز أن يعمل الفعل في موضعه
لولا (حرف جرّ)	x	x

وبناء على ما سبق فإنّ (لولا) لا يصلح حرف جرّ.

[1] جبل، محمد حسن حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم، مكتبة الآداب- القاهرة، ط1 2010م، 3\1234
[2] الرمّاني، شرح كتاب سيبويه، ص642

فإنْ قالوا إنّ لولا هنا حرف جرّ زائد، كالباء في (بحسبك) فإنّ هذا غير جائز كذلك؛ لأنّ حرف الجرّ الزائد هو الذي يكون وجوده كعدمه، أي أنّ حذفه جائز، وهذا غير ممكن في لولا[1]، كما أنّ حرف الجرّ الزائد يفيد معنى التوكيد، وهذا لا تفيده لولا.

ومن هنا فربّما لا نبالغ إنْ قلنا إنّ ما ذهب إليه الكوفيّون يحقّق أفضليّة القاعدة إضافة إلى أفضليّة الاستعمال، ولا سيّما أنّ الشاطبيّ – كما ذكرنا – نسب هذا الرأي إلى الجمهور، وإنّ اختراق هذه الأفضليّة آتٍ من مخالفة القاعدة المطّردة التي تمسّك بها سيبويه ومن تبعه من البصريّين فقط.

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\689

الفصل الثالث

الأفضليّة اللغويّة في المسائل المتعلقة ببنية الجملة

1-4: توطئة:

يُعنَى هذا الفصل بالمسائل المتعلّقة ببناء الجملة، وما يطرأ عليه من تقديم وتأخير، أو حذف وتقدير، وقبل الشروع في دراسة هذه التغيّرات لا بدّ من الحديث عن بناء الجملة العربيّة، وقد أجمع القدماء - أو كادوا - على أنّ العلاقة التي تحكم بناء الجملة هي علاقة الإسناد؛ فهي تقوم عندهم على عنصرين أساسيّين، هما المسند والمسند إليه؛ ففي الجملة الفعليّة يكون الفعل مسندًا والفاعل أو نائب الفاعل هو المسند إليه، أمّا في الجملة الاسميّة فالمسند هو الخبر والمسند إليه هو المبتدأ أو ما يقوم مقامه من أسماء النواسخ، وذكروا أنّ هذا الإسناد لا يكون إلّا بين اسمين، أو اسم وفعل[1].

وأضاف مهدي المخزومي من المحدثين إليها عنصرًا ثالثًا وهو الإسناد، وقصد به ارتباط المسند بالمسند إليه[2]، أي العلاقة الكامنة بين المسند والمسند إليه.

وقد فصّل محمد حماسة الحديث حول تلك العلاقة فذكر أنّ ثمّة وسيلتين لترابط الجملة، هما: الإعراب والرتبة[3]؛ فالإعراب يُعَدّ عنصر ربط إذا مكّن المستمع من التوصّل إلى فهم مضمون الجملة، ذلك أنّ جملة ضرب زيدٌ عمرًا تختلف في معناها عن جملة ضرب زيدًا عمروٌ، فتكون حركة الإعراب هنا هي الدليل على الفاعليّة والمفعوليّة.

وأمّا الرتبة، "فإنّها تقوم بدور بارز في تماسك أجزاء الجملة... فالمقصود بالرتبة الموضع الأصليّ للعنصر فيقال إنّ المفعول مثلًا رتبته

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1\23، 24 \ وانظر: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 1\31 \ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 1\45

[2] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص31

[3] حماسة، محمد ،بناء الجملة العربيّة، دار غريب- القاهرة، ط1 2003م، ص88

التـأخّر عـن الفاعـل"[1] فـإذا كـان الفاعـل والمفعـول بـه مـن المبنيّـات أو الأسـماء التـي لا تظهـر حركتهـا فـإنّ المتلقّـي يتوصّـل إلـى فهـم المعنـى مـن خـلال الرتبـة، لكـنّ هـذه الرتبـة غيـر ثابتـة؛ فالفاعـل قـد يتـأخّر عـن المفعـول بـه، كمـا أنّ المبتـدأ يمكـن أن يتأخّر عن الخبر.

لقـد تنبّـه الجرجـانيّ إلـى أهميّـة المعنـى فـي نظـم الكلـم[2]، فقـال مفرّقًـا بـين نظـم الحـروف ونظـم الكلـم: "وأمّـا نظـم الكلـم فلـيس الأمـر فيـه كـذلك، لأنّـك تقتفـي فـي نظمهـا آثـار المعـاني، وترتّبهـا علـى حسـب ترتّـب المعـاني فـي الـنفس. فهـو إذن نظـم يعتبـر فيـه حـال المنظـوم بعضـه مـع بعـض، ولـيس هـو الـنظم الـذي معنـاه ضـمّ الشـيء إلـى الشـيء كيـف جـاء واتّفـق"[3] وهـو هنـا يعلـي مـن شـأن العلائـق المعنويّـة في تأليف الجملة.

إنّ دراسـة الجملـة وفقًـا لمـا سـبق تتطلّـب النظـر فـي العلاقـات التـي تـربط أجزاءهـا بعضـها بـبعض، وهـذا يتطلّـب أنْ تتجـاوز دراسـة النحـو حـدود الكلمـة إلـى الجملـة، علـى أنْ تُعنـى هـذه الدراسـة "بكـلّ مـا يطـرأ علـى الجملـة مـن طـوارئ تعنـى بـأحوال أجزائهـا الرئيسـة وغيـر الرئيسـة مـن حيـث تقـديم بعضـها علـى بعـض، وتـأخير بعضـها عـن بعـض، ومـن حيـث ذكـره وحذفـه، ومـن حيـث التصريح به أو إضماره"[4]

وانطلاقًـا مـن ذلـك فـإنّ هـذا الفصـل يـأتي بمثابـة إطلالـة علـى مـا خـالف فيـه الكوفيّون البصريّين من مسائل تتعلّق بهذا الباب.

وممّـا يُنبَّـه عليـه أنّ مسـائل هـذا الفصـل قـد تتـداخل مـع الفصـلين السـابقين؛ ذلـك أنّ البحـث فـي بنيـة الجملـة لا بـدّ أن يتقـاطع مـع أقسـام الكـلام والعامـل النحويّ.

[1] حماسة، محمد، بناء الجملة العربيّة، ص93
[2] كلمة (الكلم) قد تتضمّن معنى الجملة، وقد يكون معناها النصّ كاملًا.
[3] الجرجاني، عبد القاهر، دلائل الإعجاز، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر،م طبعة المدني- القاهرة، ط3 1992م، ص49
[4] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص37

2-4: المسائل المتعلقة ببنية الجملة:

1- الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط:

ذهب البصريّون إلى أنّ الاسم المرفوع بعد إنْ وغيرها من أدوات الشرط يعرب فاعلًا مرفوعًا بفعل محذوف يفسّره الفعل الظاهر بعده[1]، قال سيبويه: "ويجوز الفرق في الكلام في إنْ إذا لم تجزم في اللفظ، نحو قوله: عاود هراة وإنْ معمورُها خربا[2] فإنْ جزمت ففي الشعر، لأنّه يُشبّه بلم... وإنّما جاز هذا في إنْ لأنّها أصل الجزاء ولا تفارقه... وممّا جاء في الشعر مجزومًا في غير إنْ قول عدي بن زيد:[3]

فمَتى واغلٌ ينبْهم يُحيّو (م) ـهُ وتعطفْ عليه كأسُ الساقي (الخفيف)

واعلم أنّ قولهم في الشعر: إنْ زيدٌ يأتك يكن كذا. إنّما ارتفع على فعل هذا تفسيره".[4]

والظاهر في كلام سيبويه أنّ الأصل في الفصل بين أداة الشرط وفعلها يكون لحرف الشرط إنْ؛ لما ذكر من أسباب، على أن يكون هذا الفعل ماضيًا، أمّا مجيء الفعل المضارع بعدها وبعد غيرها من أدوات الشرط مفصولًا فإنّه خاصّ بالشعر؛ لأنّ أداة الشرط إذْ ذاك تكون بتقدير لم.

وقد ورد مثل هذا الفصل في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[5]وقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ﴾[6]

وعليه فإنّ (أحد) في الآية الأولى فاعل لفعل محذوف يفسّره الفعل (استجار) فيكون تقديرها: (إنْ استجارك أحد من المشركين استجارك)[7] ويكون ويكون تقدير الآية الثانية (إنْ هلك امرؤ هلك).

---

[1] سيبويه، الكتاب، 3\112- 114 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 5\122 \ وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 2\108 \ وانظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب، 3\1322

[2] ورد في الكتاب بلا نسبة، ولم أعثر له على قائل

[3] هكذا جاءت نسبته في كتب النحو، انظر: سيبويه، الكتاب، 3\112 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 5\122

[4] سيبويه، الكتاب، 3\112- 114

[5] التوبة\ 6

[6] النساء\ 176

[7] ابن يعيش، شرح المفصل، 1\82

أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى أنّ هذا الاسم المرفوع فاعلٌ للفعل المتأخّر دون تقدير فعل آخر[1]، وذهب ابن سعدان إلى أنّه مرفوع بالضمير العائد من الفعل[2]، واستدلّوا على ذلك بقول الزّبّاء:[3] ما للجمال مشيها وئيدا. أي وئيدًا مشيها[4].

وردّ ابن هشام على ذلك بقوله: "وعن الكوفيّ جواز تقديم الفاعل تمسّكًا بنحو قول الزّبّاء: ما للجمال مشيها وئيدا... وهو عندنا ضرورة، أو مشيها مبتدأ حُذف خبره، أي يظهر وئيدًا، أو بدل من ضمير الظرف"[5]، وذهب الأخفش من البصريّين إلى أنّ هذا الاسم مرتفع بالابتداء[6].

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المسألة لا تقتصر على ما سبق ذكره من مجيء الاسم مرفوعًا بعد أداة الشرط مقدّمًا على فعله، بل يمكن تعميمها على كلّ موضع جاء فيه الفاعل مقدّمًا على فعله، نحو قولنا: (زيدٌ قام)، و(محمدٌ يدرس).

وقد جاءت هاتان المسألتان في بعض كتب النحو تحت بابين مختلفين، هما: باب إضمار الفعل أو حذفه، وباب تقدّم الفاعل على الفعل.

وممّن أورد هاتين المسألتين مجتمعتين ابن هشام، وممّا قاله في هذا الخصوص: "الأصل في الفاعل وقوعه بعد المسند، فإن وُجد ما ظاهره أنّه فاعل تقدّم وجب تقدير الفاعل ضميرًا مستترًا، وكون المقدّم إمّا مبتدأ في نحو (زيدٌ قام) وإمّا فاعلًا محذوف الفعل في نحو: ﴿وإنْ أحد من المشركين استجارك...﴾ لأنّ أداة الشرط مختصّة بالجملة الفعليّة، وجاز الأمران في نحو: ﴿أَبَشَرٌ يَهْدُونَنَا﴾"[7][8]

فهو هنا في التمييز بين تينك القضيّتين يمثّل مذهب البصريّين الذين أوّلوا للاسم المقدّم إعرابًا؛ فهو في أسلوب الشرط فاعل لفعل محذوف، وهو

---

[1] الفراء، معاني القرآن، 1\422
[2] ابن سعدان، مختصر النحو، ص49
[3] البغدادي، خزانة الأدب، 10\228
[4] السيوطي، همع الهوامع، 1\255
[5] ابن هشام، أوضح المسالك، 2\86- 88
[6] أبو حيان،ارتشاف الضرب، 3\1322
[7] التغابن\ 6
[8] ابن هشام، أوضح المسالك، 2\85

في غيره مبتدأ، بينما يحتمل في الجملة المصدّرة باستفهام الوجهين الإعرابيّين كليهما؛ ذلك أنّ الاسم (بشر) في الآية الأخيرة التي ذكرها يجوز أن يعرب فاعلًا لفعل محذوف حملًا على الشرط، ويجوز كذلك أن يعرب مبتدأ خبره الجملة الفعليّة بعده.

ويردّ المبرّد على الكوفيّين في إعرابهم للاسم المتقدّم فاعلًا بقوله: "فإذا قلت: عبد الله قام، فعبد الله رفع بالابتداء، وقام في موضع الخبر، وضميره الذي في قام فاعل. فإنْ زعم زاعم أنّه إنّما يرفع عبد الله بفعله فقد أحال من جهات: منها أنّ (قام) فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا من جهة الاشتراك، نحو: قام عبد الله وزيد. فكيف يرفع عبد الله وضميره؟

ومن فساد قولهم أنّك تقول: رأيت عبد الله قام، فيدخل على الابتداء ما يزيله، ويبقى الضمير على حاله. ومن ذاك أنّك تقول: عبد الله هل قام؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله. ومن ذاك أنّك تقول: ذهب أخواك، ثمّ تقول: أخواك ذهبا، فلو كان الفعل عاملًا كعمله مقدّمًا لكان موحّدًا، وإنّما الفعل في موضع خير الابتداء، رافعًا للضمير كان أو خافضًا أو ناصبًا. فقولك: عبد الله قام. بمنزلة قولك: عبد الله ضربته، وزيد مررت به"[1]

وذكر ابن السرّاج أنّ علّة المنع من تقدّم الفاعل على الفعل لئلّا يلتبس بالمبتدأ[2].

وذهب ابن يعيش إلى أنّ تقدّم الفعل على الفاعل واجب؛ لأنّ الفاعل لازم للفعل، يتنزّل منه منزلة الجزء، بدليل عدم إمكانيّة الاستغناء عنه[3].

وقبل الشروع في بسط الحديث في هذه المسألة لا بدّ من التعريفبحدّ الفاعل عند النحويّين البصريّين، فقد ذهب ابن جنّي إلى أنّ الفاعل "كلّ اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم"[4]، وهو الحدّ نفسه

[1] المبرّد، المقتضب، 4\128
[2] ابن السرّاج، أبو بكر محمد بن سهل، الأصول في النحو، 1\81
[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 1\75
[4] ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصريّة- مصر، 1\185

الـذي ذكـره أبـو البركـات الأنبـاريّ، فقـد جـاء فـي كتابـه أسـرار العربيّـة قولـه: "الفاعل اسم ذكرته بعد فعل، وأسندت ذلك الفعل إليه"[1]

وذهـب ابـن هشـام إلـى أنّـه "اسـم أو مـا فـي تأويلـه أسـند إليـه فعـل أو مـا فـي تأويلـه، مقـدّم أصـليّ المحـلّ والصـيغة"[2]، أمّـا ابـن يعـيش فـذكر أنّـه "مـا كـان المسـند إليه من فعل أو شبهه مقدّمًا عليه أبدًا"[3]

يظهـر ممّـا سـبق أنّ حـدّ الفاعـل عنـد البصـريّين قـائم علـى اعتبـارين، همـا: الاعتبـار المعنـويّ القـائم علـى إسـناد الفعـل إليـه، والاعتبـار اللفظـيّ المـرتبط بموقعـه مـن الفعـل؛ أي أنّ فعليّـة الفاعـل عنـدهم لا تتحقّـق إلّا بهـذين الاعتبـارين معًا.

ولا شكّ أنّ مناقشة هذه المسألة تقتضي من الباحث دراسة ما ذهب إليه كلّ فريق؛ فقد ناقش مهدي المخزومي تقدّم الفاعل في عبارة الشرط، كقوله تعالى:﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[4]وقوله تعالى:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾[5]، وقوله تعالى:﴿قُل لَّوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَآئِنَ رَحْمَةِ رَبِّيٓ إِذًا لَّأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ ٱلْإِنفَاقِ﴾[6]، وذهب إلى أنّ إعراب البصريّين للاسم المتقدّم فاعلًا لفعل محذوف ما هو إلّا تخبّط في تحديد الاسميّة والفعليّة في الجمل؛ وذلك لأنّهم ضيّقوا حدود الجملة الفعليّة، وحصروها بتلك المصدّرة بفعل، ووسّعوا نطاق الجملة الاسميّة لتشمل تلك الجمل الفعليّة التي تقدّم فيها الفاعل على الفعل، مع أنّ هذا التقديم – كما يرى – لم يخرج أدوات الشرط عن سياقها الملائم لها في ضرورة أنْ تليها جملة فعليّة؛ لكثرة وروده في الشعر والنثر. وذكر أنّ تقسيم الجمل إلى اسميّة وفعليّة مبنيّ على أساس لفظيّ محض، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين، لكنّهم لم يتصوّروا فاعلًا تقدّم على الفعل؛ لأنّ الفاعل معمول الفعل. وهو يرى أنّ تقدّم الفاعل في مثل هذه الجمل نابع من اعتبارات لغويّة تتجاوز حدود القاعدة النحويّة.[7]

---

[1] الأنباري، أبو البركات، أسرار العربيّة، عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي- دمشق، 1957م، ص77
[2] ابن هشام، أوضح المسالك، 2\83
[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 1\74
[4] التوبة\ 6
[5] الانشقاق\1
[6] الإسراء\ 100
[7] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص217، 218

وهو هنا يشر إلى حدود الفعل التي أشرنا إليها سابقًا، ويرى أنّ اختلال معيار الموضع لا يؤثّر في فعليّة الفاعل؛ لأنّ العلاقة الإسناديّة متحقّقة، وعليه فإنّه من القصور أنْ نغلّب الجانب اللفظيّ على الجانب المعنويّ.

ويبدو هذا الافتراق بين التصوّر الذهنيّ العمليّ وبين اقتضاء القاعدة النحويّة فيما قاله ابن يعيش: "اعلم أنّ القياس في الفعل من حيث هو حركة الفاعل في الأصل أن يكون بعد الفاعل، لأنّ وجوده قبل وجود فعله، لكنّه عرض للفعل أنْ كان عاملًا في الفاعل والمفعول لتعلّقهما به واقتضائه إيّاهما، وكانت مرتبة العامل قبل المعمول، فقُدّم الفعل عليهما"[1]

فهو يقرّ هنا بأنّ الفاعل أسبق من الفعل في التصوّر الذهنيّ للمتكلّم؛ لأنّ الفعل إنّما هو الحركة الصادرة عن الفاعل، لكنّه بعد هذا يحيل العمل إلى الفعل الذي وصفه بأنّه طارئ، فيجعله عاملًا في الفاعل.

ويمكن بناءً على ما سبق تمثيلُ الجملة الفعليّة وفقًا للتّصوّرين؛ الذهنيّ والعمليّ، فتكون في التصوّر الذهنيّ على النحو الآتي:

الفاعل ⟵ الفعل.

بينما تكون في التصوّر العمليّ على النحو الآتي:

الفعل ⟵ الفاعل.

وبناء على ما تقدّم فإنّ الفاعل قد يكون عاملًا في الفعل قبل أنْ يكون الفعل عاملًا فيه.

أمّا إبراهيم السامرّائيّ فذكر أنّ الذي حدا بالبصريّين إلى التمييز بين جملتي (سافر محمد) و(محمد سافر) من حيث النوع مسألةُ العمل والعامل، أمّا الكوفيّون فقد اختصروا هذه المسألة، فقالوا: إنّ الفاعل يبقى فاعلًا وإنْ تأخّر؛ فجملة (سافر محمد) لا تختلف من الناحية النحويّة عن جملة (محمد سافر) وهم محقّون – كما يقول – لأنّ الفرق بينهما لا يمكن أن يكون مادّة نحويّة، بل هو

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 1\75

مسألة أسلوبيّة، والتقديم والتأخير من موادّ النقد البلاغيّ الذي يقتضي أنّ تقديم لفظ إنّما هو آتٍ من العناية به[1].

وإلى هذا أشار أحمد بدوي بقوله: "وإذا كان من الجائز أن يتقدّم بعض أجزاء الجملة على بعض، فقد حرصت الجملة في القرآن على أن يكون هذا التقديم مشيرًا إلى مغزى دالًّا على هدف، حتّى تصبح الآية بتكوينها تابعة لمنهج نفسيّ، يتقدّم فيها ما تجد النّفس تقديمه أفضل من التأخير"[2]

وقد سبق سيبويه نفسه إلى هذا المعنى بقوله: " كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[3]

وقد بسط فاضل صالح السامرّائي القول في الفرق بين المستويات اللغويّة المترتّبة على التقديم والتأخير؛ فذهب إلى أنّ تقديم الفاعل يأتي لأغراض، منها: إزالة الوهم من ذهن المخاطب، فحين نقول: (سعدٌ حضر) فهذا يعني أنّ الذي حضر سعد وليس خالدًا، ومنها: القصر والتخصيص؛ أي تخصيص المسند إليه بالخبر، ذلك أنّنا حين نقول: (محمد سعى في حاجتك) فإنّ هذا يعني أنّ السعي محصور في محمد، ومن الأغراض التي يفيدها التقديم كذلك: تعجيل المسرّة، نحو: (الحبيب حضر) أو تعجيل المساءة، نحو: (السفّاك حضر)، ومن الأغراض التي أشار إليها أيضًا: التعظيم، كقولنا: (الملك أعطاني الجائزة)، وقد يأتي لإفادة التعجّب، نحو: (الأخرس نطق)، ومنها تحقيق الأمر وتوكيده، نحو: (هو يعلم أنّ الأمر على ما قلت لك) "[4]

وبناء على ما سبق فإنّ تمثيل الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة يأتي على النحو الآتي:

---

[1] السامرّائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، مطبعة العاني- بغداد، 1966م، ص205

[2] بدوي، أحمد أحمد، من بلاغة القرآن، دار نهضة مصر- مصر، 2005م، ص90

[3] سيبويه، الكتاب، 1\34

[4] السامرّائي، فاضل صالح، معاني النحو، 2\40، 41

(جدول رقم 20)

المثال	الإسناد	رفع المسند إليه	تحقّق المعنى	تأخر الفاعل عن الفعل	أفضليّة الاستعمال
قام زيدٌ	√	√	√	√	√
زيدٌ قام	√	√	√	x	√

يُظهر الجدول السابق أنّ الشاهد الذي تقدّم فيه الفاعل على الفعل يحقّق أفضليّة الاستعمال؛ لوجود مثل هذا النمط في كلام العرب، إضافة إلى الأفضليّة العلائقيّة المتمثّلة في علاقة المسند إليه بالمسند؛ ذلك أنّ محمدًا هو الذي قام بالفعل على الرغم من تقدّمه عليه، فيكون بذلك قد حقّق المعنى الحرفيّ للجملة، إضافة إلى المعنى المستفاد من تقديمه على الفعل؛ ذلك أنّ بين الجملتين فرقًا يتمثّل في أنّ كلّ جملة منهما تصلح لأن تكون إجابة عن سؤال مختلف؛ فالجملة الأولى التي تقدّم فيها الفعل يمكن أنْ تكون إجابة عن سؤال يخصّ الحدث: (ماذا فعل محمّد؟)، أمّا الجملة الثانية التي تقدّم فيها الفاعل فهي إجابة عن سؤال يخصّ من قام بالحدث: (من الذي قام؟).

إلّا أنّ تقدّم الفاعل على الفعل ينتهك قيد أفضليّة القاعدة النحويّة التي تبنّاها البصريّون، لدرجة أنّهم سخروا من مقالة الكوفيّين، وعدّوها إفسادًا للنحو[1]، لكنّه في حقيقة الأمر لا يُفسد النحو إلا بوصفه - أي النحو - أداة منطقيّة للحكم على كلّ ما يشبّ عن طوقها بأنّه غير صحيح أو شاذّ؛ فقد ذهب إبراهيم السامرّائي إلى أنّ "رأي الكوفيّين في هذه المسألة مقبول وذلك لقربه من المنهج الوصفيّ والواقعيّ"[2]

وقد نصّ محمد حماسة على أنّ المعيار الذي اعتمده النحويّون في التمييز بين جملتي (طلعت الشمس) و(الشمس طلعت) هو ما أسماه البنية الأساسيّة،

[1] المخزومي، مهدي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص218
[2] السامرّائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته، ص209

وهو آتٍ من استصحاب الحال؛ ذلك أنّ كلّ واحدة من الجملتين السابقتين ينتمي إلى نموذج مختلف عن الآخر، وهو نظام شكليّ لا يعوّل على المعنى[1].

وقد تمسّك عزّام محمد برأي البصريّين، فذكر أنّ الجملة العربيّة إمّا أنْ تبدأ باسم فتكون جملة اسميّة، وإمّا أنْ تبدأ بفعل فتكون جملة فعليّة، وبناء على ذلك فإنّ الجملة العربيّة لا يمكن أنْ تبدأ بالفاعل "لأنّ رتبة الفاعل بعد الفعل، كما أنّ الفعل يتقدّم على فاعله برتبة الطبع، وما تقدّم بالطبع رتبته محفوظة"[2]

أمّا المسألة الثانية المتعلّقة بإعراب الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط، فيمكن تمثيل رأي الكوفيّين فيها على النحو الآتي:

(جدول رقم 21)

الشاهد	الإسناد	رفع المسند إليه	مجيء جملة فعليّة بعد أداة الشرط	إضمار فعل قبل الفاعل	أفضليّة الاستعمال
إنْ أحد من المشركين استجارك	√	√	√	x	√

يُلاحَظ في الجدول السابق أنّ رأي الكوفيّين يحقّق أفضليّة الاستعمال المتمثّلة في علاقة الإسناد، إضافة إلى المعنى، كما أنّ الجملة التي تلت حرف الشرط جملة فعليّة، وهذا يتّفق مع القاعدة التي تقول إنّ أدوات الشرط لا يليها إلا جملة فعليّة.

أضف إلى ذلك أنّ عدم تقدير فعل مضمر أولى مع وجود فعل ظاهر يمكن أنْ يُسند إليه الفاعل، بل إنّ فاضل صالح السامرّائيّ يرى أنّ تقدير فعل مضمر في نحو قوله تعالى:﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾[3] يلغي المعنى المتحصّل من تقديم الفاعل؛ فجملة (إذا جاءك محمد) تختلف في دلالتها عن جملة (إذا محمد

[1] حماسة، محمد، بناء الجملة العربيّة، ص12
[2] إشريده، عزام محمد ذيب، دور الرتبة في الظاهرة النحويّة (رسالة ماجستير)، الجامعة الهاشميّة- الأردنّ، 2003م، ص19
[3] الانشقاق \ 1

جاءك) ولذلك فإنّ عدم التقدير أولى؛ لأنّه يحافظ على المعنى المتحصّل من التقديم[1].

وقد أسهب أحمد مكّي الأنصاريّ في الحديث عن هذه المسألة، فأورد أكثر من عشرين آية قرآنيّة جاء فيها اسم الشرط (إذا) متبوعًا باسم، أمّا الشواهد الشعريّة، فذكر أنّها أكثر من ذلك بكثير، وقد ذهب إلى أنّ إعراب الاسم المتقدّم فاعلًا أولى؛ ذلك أنّ القرآن الكريم لا يحتاج إلى تأويل، بل إنّه يفصح عن نفسه بنفسه، كما أنّ التأويل من شأنه أنْ يفسد المعنى، أو يذهب بالآية إلى معنى آخر غير المراد منها، ثمّ يقول في ختام حديثه عن هذه المسألة إنّ ما دفع البصريّين إلى هذا التأويل نابع من التعنّت والتشدّد في تطبيق القاعدة، وإنّ الواجب على الدارسين إعادة النظر في مثل هذه المسائل التي لا يقبلها عقل أو منطق[2].

وعليه فإنّ انتهاك أفضليّة القاعدة آتٍ من ذلك التعنّت الذي أشار إليه أحمد مكّي الأنصاريّ، وهو هنا لا يعني شيئًا إنْ تمّت دراسة تلك الشواهد بطريقة أخرى تُغلَّب فيها الناحية الوظيفيّة الاستعماليّة على الناحية المعياريّة التي وصفها محمد حماسة بأنّها شكليّة.

2- تقديم معمول اسم الفعل عليه:[3]

ذهب البصريّون إلى عدم جواز تقديم معمول ألفاظ الإغراء عليها[4]، وعلّة المنع عندهم أنّها "ليست من أمثلة الفعل، فقبح أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها"[5] وإنّما استُعيرت فعملت عمل الفعل توسّعًا، ولا يجوز التقديم؛ التقديم؛ لأنّ ذلك تصرّف، وهذه الأسماء لا تصرّف لها[6].

---

[1] السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، 2\46

[2] الأنصاري، أحمد مكي، نظريّة النحو القرآني، دار القبلة، ط1 1405هـ، ص60- 67

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\228- 235، مسألة 27

[4] سيبويه، الكتاب، 1\252، 253 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص373 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 4\86 \ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 3\103

[5] سيبويه، الكتاب، 1\252

[6] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص374 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 1\288 \ وانظر: الشاطبيّ، المقاصد الشافية، 5\513

فإذا قلت: (زيدًا عليك) فإنّ النصب هنا يكون بإضمار فعل قبله، ولذا فإنّ على المتكلّم أنْ يفصل بينهما؛ فيقول: زيدًا، ثمّ يكمل حديثه[1].

أمّا الكوفيّون فذهبوا إلى جواز ذلك، كقولنا: زيدًا عليك، وعمرًا عندك، وبكرًا دونك[2]، واحتجّوا لذلك بقوله تعالى:﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[3]، وقول الشاعر:

يا أيّها المائحُ دلوي دونكا إنّي رأيت القوم يحمدونكا[4] (الرجز)

والظاهر أنّ هذا مذهبَ الكسائيّ وحده من الكوفيّين[5]، أمّا الفرّاء، فذهب مذهبًا مغايرًا لما ذكره أبو البركات الأنباريّ منسوبًا إلى جمهور الكوفيّين؛ ذلك أنّه نسبَ القول بأنّ نصبَ كلمة (كتاب) في الآية السابقة باسم الفعل إلى بعض أهل النحو، ولم يصرّح باسم أحد منهم، وذكر أنّ هذا الرأي جائز على ضعف، وسبب الضعف عنده أنّه قليل في كلام العرب، وأنّ الأشبه بالصواب عنده أنْ تكون كلمة (كتاب) منصوبة بفعل مضمر، أمّا كلمة (دلوي) في قول الشاعر فأجاز فيها الرفع، أو النصب بفعل مضمر[6].

وعليه فقد ذكر مجموعةٌ ممّن درسوا هذه المسألة أنّ المنع هو مذهب البصريّين والفرّاء[7].

وقد ردّ البصريّون حجّة الكوفيّين - أو لِنَقُل الكسائيّ - في الاحتجاج بهذين الشاهدين؛ فذهب الشاطبيّ إلى أنّ كلمة (كتاب) في الآية الكريمة السابقة منصوبة على المصدر، وأنّ كلمة (دلوي) في قول الشاعر منصوبة على تقدير فعل محذوف[8]، وذهب آخرون إلى أنّها – أي دلوي – رفع بالابتداء، والظرف والظرف بعدها خبر[9].

وذهب المفسّرون في نصب كلمة (كتاب) في الآية الكريمة ثلاثة مذاهب؛ فقد وافق الطبريّ رأي البصريّين، واتّهم من قال إنّها منصوبة باسم

---

[1] سيبويه، الكتاب، 1\253
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\228
[3] النساء\ 24
[4] نسبه الأنباري إلى راجز جاهليّ من بني أسيد بن عمرو بن تميم، انظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\228
[5] ابن يعيش، شرح المفصل، 1\287 \ وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5\512 \ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 3\103
[6] الفراء، معاني القرآن، 1\260
[7] ابن يعيش، شرح المفصل، 1\287 \ وانظر: ابن هشام، أوضح المسالك، 4\86 \ وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5\512
[8] الشاطبي، شرح المقاصد، 5\513
[9] ابن يعيش، شرح المفصل، 1\288 \ وانظر: الأزهري، شرح التصريح، 2\291

الفعل بأنّه غير مستفيض في كلام العرب؛ لأنّهم – كما يقول – لا ينصبون بالحرف الذي تغري به متأخّرًا، والأولى بكتاب الله أنْ يُحمَل على المعروف من لسان العرب[1].

أمّا ابن كثير، فوافق مذهب الكوفيّين، وقال إنّها منصوبة بالأمر، على تقدير: فالزموا كتابه ولا تخرجوا عن حدوده[2].

في حين أجاز السمرقنديّ فيها الوجهين: النصب على التأكيد، فيكون تقديرها: كتب الله عليكم هذا كتابًا، أمّا الوجه الثاني فهو النصب على جهة الأمر، بتقدير: الزموا كتاب الله[3].

وبناء على ما سبق فإنّ تمثيل الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة يأتي على النحو الآتي:

(جدول رقم 22)

موطن الشاهد	إفادة معنى الأمر	تأخّر معمول اسم الفعل عنه	أفضليّة الاستعمال
دونك دلوي	√	√	√
دلوي دونك	√	x	√

يُلاحَظ من الجدول السابق أنّ الصيغة الأولى التي تقدّم فيها اسم الفعل على معموله قد حقّقت الأفضليّة في القيود جميعها، أمّا الصيغة الثانية التي تأخّر فيها اسم الفعل عن معموله فحقّقت الأفضليّة المتمثّلة في استقامة المعنى؛ ذلك أنّ اسم الفعل (دونك) أفاد معنى فعل الأمر (خذ)، كما حقّق أفضليّة الاستعمال؛ لوروده في المسموع من كلام العرب، في حين اخترقت الأفضليّة الخاصّة بالقاعدة النحويّة؛ ذلك أنّ قواعد النحو لا تجيز مثل هذا النمط، وإنْ وُجد فإنّه عرضه للتقدير والتأويل.

[1] الطبريّ، محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط1 2000م، 8\170، 171
[2] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق سامي محمد سلامة، دار طيبة- الرياض، ط2 1999م، 2\258
[3] السمرقندي، أبو الليث نصر بن أحمد، بحر العلوم، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلميّة- بيروت، ط1 1993م، 1\293

أمّا مَن قالوا بأنّ كلمة (دلوي) مرفوعة بالابتداء، فلرأيهم ما يسوّغه كذلك؛ لاختفاء العلامة الإعرابيّة، وهي علامة النصب، وذلك لأنّه مضاف إلى ياء المتكلّم، وعليه فإنّ علامة إعرابه تكون مقدّرة.

وعلى الرغم من كلّ ما سبق فإنّ إعرابها مفعولًا به لاسم الفعل لا يخرق إلّا القاعدة النحويّة التي أقامها أصحابها على مبدأ الشيوع، وبناء عليها فإنّ مثل هذا النمط يُحكم عليه بأنّه شاذّ وإنْ كان سليمًا من الناحيّة اللغويّة البعيدة عن قواعد النحو.

أمّا قوله تعالى﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[1] فيمكن أنْ يُقال فيه ما قيل في الشاهد الشعريّ، إلّا أنّ

أنّ القائلين بنصب كلمة (كتاب) على المصدر لجأوا إلى تقدير فعل، انطلاقًا من معنى التحريم الوارد فيما سبقها، وفي ذلك يقول الزمخشريّ: "كتاب الله عليكم مصدر مؤكّد، أي كتب الله ذلك عليكم كتابًا وفرضه فرضًا، وهو تحريم ما حرّم"[2] وهو يقصد بالمصدر المؤكّد المفعول المطلق.

المطلق.

إلّا أنّ معنى الآية يحتمل كذلك الحثّ على لزوم أوامر الله، وهذا ما أشار إليه كلّ من ابن كثير والسمرقنديّ وغيرهما، وعليه فإنّ حمل المعنى على النصب باسم الفعل لا يتعارض مع معنى الآية، لكنّه يتعارض – كما ذكرنا – مع قواعد النحو، وربّما يكون هذا ما دفع المفسّرين إلى ذلك التقدير.

3- تقديم خبر أخوات كان عليها:

ذهب الكوفيّون وابن كيسان إلى جواز تقديم خبر ما زال عليها[3]، واحتجّوا لذلك بأنّ زال تفيد النفي، وما تفيد النفي، ونفي النفي إثبات، ولذلك فهي تجري مجرى كان[4].

[1] النساء\ 24
[2] الزمخشري، الكشّاف، 1\497
[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\155 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص228 \ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 2\88
[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\155 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، 229 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 7\106

وعلى هذا فلا يجوز أنْ نقول: (ما زال زيد إلّا قائمًا) كما لم يجز قولنا: (كان زيد إلا قائمًا) لأنّ مجيء خبرها محصورًا في اسمها يتطلّب أنْ تكون الجملة منفيّة، وعليه فإنّ كلمة (مناخة) في قول ذي الرمّة:

حراحيج ما تنفكّ إلّا مُناخة على الخسف أو نرمي بها بلدًا قفرا[1] (الطويل)

لا يمكن أنْ تكون خبرًا لـ (ما تنفكّ)، بل ذهبوا في تأويلها مذاهب مختلفة[2]؛ فقد قال ابن يعيش في هذا البيت: "إنّ الأصمعيّ والجرميّ قالا أخطأ ذو الرمّة، ووجه تخطئته أن يكون مناخة الخبر وتكون إلا داخلة عليه، وذلك خطأ على ما تقدّم"[3]، ووجه الخطأ عنده ما ذُكر سابقًا منسوبًا إلى الكوفيّين، من عدم جواز حصر خبرها في حال الإثبات.

أمّا البصريّون، فقد ذهبوا إلى عدم جواز تقديم خبرها عليها، وذكروا أنّ الفرّاء وافقهم في المنع[4]، لكنّ الظاهر من كلام الفرّاء حين تحدّث عن بيت ذي الرمّة السابق يوافق ما رأي الكوفيّين؛ ذلك أنّه ذكر أنّ (ما تنفكّ) في هذا البيت مثبتة، وعليه فلا يجوز أن تكون كلمة مناخة خبرًا لها، كما لا يجوز أن نقول: ما زلت إلّا قائمًا[5].

وعلّة المنع عند البصريّين أنّ (ما) للنفي، "وحروف المعاني لها صدر الكلام فإذا تقدّم عليها ما في خبرها بطل استحقاقها للتصدّر"[6]

وهي في ذلك مقيسة على حروف الاستفهام التي ينبغي أنْ تأتي في صدر الكلام؛ لأنّها إنّما أتت لإفادة المعنى في الاسم والفعل، ولذلك وجب تقديمها عليهما[7].

أمّا الأفضليّة اللغويّة لما ذهب إليه الكوفيّون فيمكن بيانها من خلال ما يأتي:

---

[1] ذو الرمّة، ديوان ذي الرمّة، ص86
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\156، 157
[3] ابن يعيش، شرح المفصّل، 7\107
[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\155 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص228
[5] الفرّاء، معاني القرآن، 3\281
[6] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص229
[7] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\159

(جدول رقم 23)

المثال	تحقّق إسناد خبرها إلى اسمها	سلامة المعنى	موافقة قواعد البصريّين	أفضليّة الاستعمال
بعيدًا كنتَ	√	√	√	√
بعيدًا ما زلتَ	√	√	x	√

يُظهر الجدول السابق أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون من إجازة تقديم خبر ما زال، وما هو في معناها قد حقّق أفضليّة الاستعمال من خلال سلامة المعنى، وصحّة إسناد خبرها إلى اسمها؛ إذ لا فرق في المعنى بين قولنا (ما زلتَ بعيدًا أو بعيدًا ما زلت) كما أنّه لا فرق بين (كنتَ بعيدًا أو بعيدًا كنت) إلّا من خلال ما يحقّقه التقديم والتأخير من عناية بالمقدّم. أضف إلى ذلك صحّة ما ذهبوا إليه من أنّ (ما زال) مثبتة لا منفيّة؛ ذلك أنّ قولنا (ما زلت بعيدًا) يفيد تحقيق البعد لا نفيه، وقس عليها (ما أنفكّ وما برح).

وممّا قد يكون زيادة في تأكيد صحّة ما ذهب إليه الكوفيّون من ناحية الصياغة رأيهم في مسألة تقديم خبر ليس عليها؛ فقد ذهب الكوفيّون إلى عدم جواز تقديم خبر ليس عليها[1]، ووافقهم في ذلك المبرّد والزجّاج وابن السرّاج من البصريّين[2]، وأجاز بقيّة البصريّين ذلك[3].

وتأتي الأفضليّة اللغويّة لما ذهب إليه الفريقان على النحو الآتي:

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\160

[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويّين، ص315

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\160 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص315

(جدول رقم 24)

المثال	تحقّق إسناد خبرها إلى اسمها	سلامة المعنى	موافقة القاعدة	أفضليّة الاستعمال
ليس الصبحُ قريبًا	√	√	√	√
قريبًا ليس الصبحُ	x	x	√	x

واضح من الجدول السابق أنّ مذهب الكوفيّين قد حقّق الأفضليّة في القيود جميعها، في حين لم يحقّق مذهب البصريّين إلّا أفضليّة القاعدة.

وبناء على ما تقدّم فإنّ مذهب الكوفيّين في التقديم والتأخير يحقّق الأفضليّة على مذهب البصريّين، ولعلّ في هذا إشارة إلى أنّ مذهبهم أقرب إلى الناحية الاستعماليّة للّغة.

أمّا انتهاك أفضليّة القاعدة فإنّه لا يعني شيئًا هنا؛ ذلك أنّه قائم على قواعد نحويّة لا قواعد لغويّة، وهذه القواعد النحويّة تبدو هنا بعيدة عن الحقيقة الاستعماليّة للّغة.

4- تقديم أداة الاستثناء في أوّل الكلام:

"ذهب الكوفيّون إلى أنّه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أوّل الكلام، مثل: إلّا طعامك ما أكل زيد. نصّ عليه الكسائيّ، وإليه ذهب الزجّاج في بعض

المواضع"[1]، ونسبه آخرون إلى بعض الكوفيّين[2]، ونسبه بعضهم إلى جمهور جمهور الكوفيّين[3].

واحتجّوا لذلك بأنّ العرب استعملته مقدّمًا[4]، كما في قول الشاعر:

خلا أنّ العِتاق من المطايا حَسَيْنَ به فهنّ إليه شوسُ[5] (الوافر)

(الوافر)

وقول الآخر:

وبلدةٍ ليس بها طوريُّ ولا خلا الجنَّ بها إنسيُّ[6] (الرجز)

(الرجز)

أمّا البصريّون، فذهبوا إلى عدم جواز ذلك[7]، وعلّة المنع عندهم أنّ ذلك ذلك يؤدّي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لأنّها حرف نفي كحرف الاستفهام، فكما أنّه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فإنّ ذلك غير جائز في أدوات الاستثناء[8].

وأضاف العكبري حجّتين أخريين، هما أنّ حرف الاستثناء أُتي به وصلة للفعل وتقوية له، فلا يجوز تقديمه على ما يوصله قياسًا على واو المعيّة، كما أنّ المستثنى يكون بدلًا من المستثنى منه، والبدل لا يتقدّم على المبدل منه[9].

وفي الردّ على شواهد الكوفيّين قال الشاطبيّ إنّ ما ورد من شواهد على تقدّم أداة الاستثناء خاصّ بالشعر، ولا يجوز أن يقاس عليه[10].

---

[1] الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، تحقيق طارقا لجبالي، عالم الكتب- بيروت، ط1 1987م، ص175

[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص406

[3] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\273

[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\273، 274 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص407 \ وانظر: الزبيدي، الزبيدي، ائتلاف النصرة، ص175

[5] هذا البيت لأبي زبيد الطائيّ، انظر: الحموي، ياقوت، معجما لأدباء، 3\167

[6] هذا البيت من أرجوزة للعجاج، انظر: البغدادي، خزانة الأدب، 3\312

[7] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\273 \ وانظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص406 \ وانظر: الزبيدي، ائتلاف ائتلاف النصرة، ص175 \ وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 3\371

[8] الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\276

[9] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص406

[10] الشاطبي، شرح المقاصد، 3\371

وذهب السيرافيّ إلى أنّ الاستشهاد بالبيت الأول على تقديم أداة الاستثناء غلط؛ لأنّ المستثنى منه في البيت السابق للبيت الذي استشهدوا به، وهو قوله:

إلى أنْ عرّسُـــوا وأغبّ منهم قريبًا ما يحسّ بــه حسيس[1] (الوافر)

ويبــدو أنّ مــا ذهــب إليــه الســيرافيّ، وغيــره ممّــن قــالوا بــأنّ المســتثنى منــه فــي البيــت الســابق لــه صــحيح؛ ذلــك أنّ معنــى البيــت المستشــهَد بــه يُظهــرُ حاجتــه إلــى البيــت الــذي قبلــه، وقــد أشــار إلــى ذلــك أبــو حيّــان الأندلســيّ الــذي ذكــر أنّ تقــدير الاســتثناء فــي البيتــين هــو: "مــا يحــسّ لــه حســيس خــلا أن العتــاق مــن المطايــا حســين به"[2]

أمّــا الشــاهد الثــاني فقــال فيــه الزبيــدي: "فحــذف وأضــمر واســتثنى منــه، ومــا أظهــر تفســير لمــا أضــمر"[3] يعنــي أنّ المســتثنى منــه لــيس كلمــة إنســيّ التــي بعــد حرف الاستثناء.

ويبــدو أنّ مــا ذكــره الزبيــديّ غيــر دقيــق؛ لأنّ تقــديره يمكــن أن يكــون: "ولا بها إنسيٌّ خلا الجِنَّ"[4]

وعليــه فــإنّ الأفضــليّة اللغويّــة لهــذه المســألة يمكــن تمثيلهــا مــن خــلال الشــاهد الثاني، ويأتي هذا التمثيل من خلال الجدول الآتي:

(جدول رقم 25)

الشاهد	تحقّق معنى الاستثناء	سلامة الصيغة	موافقة القاعدة	أفضليّة الاستعمال
ولا بها إنسيّ خلا الجنّ	√	√	√	√
ولا خلا الجنّ بها إنسيّ	√	√	x	√

[1] السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 3\100
[2] الأندلسيّ، أبو حيّان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دارالقلم- دمشق، ط1، 8\242
[3] الزبيدي، ائتلاف النصرة، ص176
[4] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص407

ويبدو من خلال هذا الجدول أنّ الصيغة التي تقدّمت فيها أداة الاستثناء قد حقّقت الأفضليّة من خلال سلامة المعنى والصيغة، إضافة إلى أفضليّة الاستعمال المتمثّلة في وروده في هذا البيت، أمّا انتهاك أفضليّة القاعدة فيكمن في مخالفته القاعدة النحويّة القائلة بعدم جواز تقديم اداة الاستثناء في أوّل الجملة، تلك القاعدة المبنيّة على مبدأ الكثرة والشيوع، أمّا القول بالجواز فهو مبنيّ على ورود مثل هذا النمط في كلام العرب بعيدًا عن مقاييس الكثرة والقلّة، وهو مذهب الكوفيّين الذي أشرنا إليه غير مرّة.

5- العطف بـ (لكنْ) بعد الإيجاب:[1]

ذهب الكوفيّون إلى جواز عطف المفرد بـ (لكنْ) بعد الإيجاب؛ فأجازوا أنْ يُقال: (أتاني زيد لكنْ عمرو)[2]، وقد احتجّوا على ذلك بأنّ (لكنْ) تشبه (بل) في المعنى، وفي كونهما حرفي عطف؛ فإذا كان العطف بـ (بل) جائزًا في الإثبات فإنّ ذلك يجوز في (لكنْ) قياسًا عليها.[3]

أمّا البصريّون، فذهبوا إلى جواز عطف المفرد بـ (لكنْ) في النّفي أو النهي، ولم يجيزوه في الإثبات[4]، وعلّل سيبويه ذلك بقوله: "ما مررتُ برجل صالح لكنْ طالح، أبدلت الآخر من الأوّل فجرى مجراه في بل. فإنْ قلت: مررت برجل صالح ولكنْ طالح، فهو محال، لأنّ لكنْ لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنّها يثبت بها بعد النفي"[5]

وهنا نجد سيبويه يفرّق بين بل ولكنْ من ناحية المعنى؛ ذلك أنّ حقيقة الاشتراك بينهما تتمثّل في إبطال الحكم عمّا قبلهما وإثباته لما بعدهما، وهذا مفهوم من جملة: ما مررت برجل صالح لكن طالح، أي أنّني نفيت عنه الصلاح وأثبتّ أنّه طالح، أمّا إنْ قلت: مررت برجل صالح ولكن طالح، فهذا يعني أنّني أثبتّ له الصفتين معًا؛ فهو – كما يُفهم من هذه الجملة – صالح وطالح معًا.

---

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\484-488، مسألة 68

[2] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\419 \ وانظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص591 \ وانظر: الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، 5\139

[3] رضي الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 4\419 \ وانظر: الشاطبي، المقاصد الشافية، 5\139

[4] سيبويه، الكتاب، 1\434 \ وانظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص590-591

[5] سيبويه، الكتاب، 1\435

وأمّا قوله (لا يُتدارك بها بعد إيجاب، ولكنّها يثبت بها بعد النفي)، ففيه إشارة إلى المعنى الذي تُستعمَل فيه (لكنْ)، هذا المعنى الذي يقتضي طرفين، أحدهما منفيّ والآخر مُثبت، فإنْ جاء الطرف الأوّل منفيًّا فإنّ (لكنْ) تُثبت الحكم للطرف الثاني، وفي هذا تحقّق للمعنى المراد.

وهذا ما أشار إليه أبو البركات الأنباريّ بقوله: "ألا ترى أنّك لو عطفت بها بعد الإيجاب لكنت تقول: جاءني زيد لكن عمرو، فكنت تثبت للثاني بلكن المجيء الذي أثبتّه للأوّل"[1]

وهناك إشارة أخرى في كلامه توحي بالافتراق بين (لكن) و (بل) أيضًا؛ فذكر أنّ مجيء (بل) بعد كلام مثبت محمول على الغلط والنسيان، فإن قال قائل: مررت برجل صالح بل طالح، فهذا يعني أنّه أعطى حكمًا ثمّ رجع عنه، لأنّه نسي أو غلط.[2] وهذا الغلط أو النسيان ليس متحقّقًا في (لكنْ) من حيثُ المعنى؛ ذلك أنّني حين أقول: (ما جاءني زيد لكنْ عمرو) فإنّ الحكم هنا ليس غلطًا، بل هو دفع للتوهّم بأنّ عمرًا لم يأتِ كذلك[3].

وهناك من نصّ على أنّهم استغنوا بـ (بل) عن (لكنْ)؛ ذلك أنّ مجيء (بل) في الإثبات إنّما هو محمول على الغلط أو النسيان، وهذا قليل، فلا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط[4].

كما أنّ الاشتراك بين (بل) و (لكنْ) في المعنى لا يوجب الاشتراك في الأحكام اللفظيّة، إذ يجوز دخول الواو على (لكنْ) وهو غير جائز في (بل)[5].

وخلاصة ما ذهب إليه البصريّون أنّ شرط استعمال (لكنْ) في العطف أنْ يكونَ ما قبلها مغايرًا لما بعدها من حيث المعنى لا اللفظ[6]، ولذلك فهم لم يشترطوا النفي أو النهي إذا كانت (لكنْ) ممّا يعطف الجمل[7]؛ لأنّ حروف

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\485
[2] سيبويه، الكتاب، 1\434
[3] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\ 419
[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 2\485
[5] الشاطبي، المقاصد الشافية، 5\139
[6] رضيّ الدين، شرح الرضيّ على الكافية، 4\419
[7] الشاطبي، المقاصد الشافية، 5\138

النفي تدخل على الجمل فتغيّر حكمها[1]، فيجوز أن نقول: "قام القوم لكنْ عمرو لم يقم"[2] وبهذا يكون حرف النفي (لم) هو الذي أحدث المغايرة في المعنى.

أضف إلى هذا كلّه أنّ استعمال (لكنْ) حرف عطف للمفرد لم يرد في الاستعمال، ولم تؤثر لهذا الاستعمال أيّ شواهد في الشعر أو النثر[3]، وهذا يضعف حجّة من قالوا بجوازه.

وبناء على ما تقدّم فإنّ الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة تأتي على النحو الآتي:

(جدول رقم 26)

المثال	العطف على المفرد	تحقّق المعنى بالمغايرة بين الطرفين	موافقة القاعدة	أفضليّة الاستعمال
ما أتاني زيد لكنْ عمرو	√	√	√	√
أتاني زيد لكنْ عمرو	√	x	x	x

يُلاحَظ في الجدول السابق أنّ الشاهد الأوّل الذي يمثّل رأي البصريّين قد حقّق الأفضليّة اللغويّة، من حيث صحّة المعنى، وبالتالي صحّة الاستعمال والقاعدة؛ فالذي يظهر من خلال معنى الجملة أنّ الذي أتى هو عمرو، ولا يوجد في الجملة أيّ التباس أو غموض يستوجب التقدير أو التأويل.

أمّا الشاهد الثاني، فيبيّن فساد ما ذهب إليه الكوفيّون، وذلك واضح من اختراق قيود الأفضليّة؛ فالجملة لم تحقّق معنى المغايرة الذي ينبغي أنْ تتضمّنه (لكنْ)، ذلك أنّ الجملة لم تنفِ المجيء عن زيد نفيًا قاطعًا يبعد عن المتلقّي مغبّة التقدير والتأويل، وكأنّ فيها نقصًا لا بدّ من إتمامه ليستقيم معنى الجملة،

[1] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\419
[2] الشاطبي، المقاصد الشافية، 5\138
[3] الشاطبي، المقاصد الشافية، 5\140

كـأنْ يقـول: أتـاني زيـد لكـنْ عمـرو لـم تـأتِ، وهـذا يجعـل منهـا عاطفـة للجمـل لا المفـرد، كمـا أنّـه يحـوّل الحكـم مـن عمـرو إلـى زيـد، وهـذا المعنـى منـافٍ تمامًـا للمعنـى المقصـود، ولا يمكـن أنْ نحمـل مثـل هـذا الـنمط علـى محمـل الغلـط أو السـهو؛ لأنّـه لا يتناسـب مـع معنـى الجملـة؛ إذْ إنّ الظـاهر مـن معناهـا – كمـا أشـرنا – إثبات حكم المجيء لزيد وعمرو كليهما.

أمّا اختراق قيد الاستعمال، فآتٍ من عدم وجود هذا النمط في المسموع عن العرب؛ فهو – كما ذكر النحويّون – غير موجود في الشعر أو النثر، ودليل ذلك أيضًا أنّ الشواهد التي ذكرها الكوفيّون مصنوعة، بينما نجد شواهد على استعمال (لكنْ) مع النفي، كقوله تعالى:﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾[1]، وبناء على فساد المعنى واختراق قيد الاستعمال فإنّ القاعدة تكون فاسدة، أي أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون فاسد، ولا يصحّ.

وممّـا يُشـار إليـه هنـا أنّ ثمّـة فرقًـا فـي المعنـى بـين (بـل) و (لكـنْ)؛ فمعنـى (بـل) هـو "الإضـراب عـن الأوّل إمّـا تركًـا لـه وأخـذًا فـي غيـره لمعنـى يظهـر لـه، وإمّـا لأنّـه بَـداء[2]، نحـو قولـك: ضـربت زيـدًا بـل عمـرًا... وإمّـا لغلطـة بـذكر لفظـه وأنت تريد غيره... وإمّا لنسيان"[3]

وذكـر رضـيّ الـدين الأسـتراباذيّ أنّـه إذا جـاء بعـد بـل مفـرد فإنّهـا تكـون لتـدارك الغلـط، وتـأتي مـع الإيجـاب والنفـي والنهـي، أمّـا إذا جـاءت بعـد إيجـاب أو أمـر، نحـو: قـام زيـد بـل عمـرو، فـإنّ معناهـا أنّ الأوّل مسـكوت عنـه لمصـلحة الثـاني[4]، ومعنـى هـذا أنّ بـل أثبتـت القيـام لعمـرو ونفتـه عـن زيـد بنفسـها، ودون تـوهّم حـذف أو اشـتراك فـي المعنـى بـين زيـد وعمرو.أمّـا (لكـنْ) فمعناهـا الاستدراك[5].

وقـد يظـنّ ظـانّ أنّ الاسـتدراك والإضـراب اسـمان لمعنـى واحـد، وهـذا – فيمـا يبـدو - غيـر صـحيح؛ فلـو كـان كـذلك لكـان معنـى الجملـة المنفيّـة قبـل (لكـنْ) مسـاويًا لمعنـى المثبتـة، وقـد ظهـر مـن خـلال الأمثلـة السـابقة أنّ ثمّـة فرقًـا فـي

[1] الأحزاب\ 40
[2] البداء: هو وضع شيء على معنى بالقصد، ثمّ يتبيّن أنّ الأولى غير ذلك. انظر: المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في حروف المعاني، تحقيق أحمد محمد لخراط، دار القلم- دمشق، ط3 2002م، ص230
[3] المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص230
[4] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\417
[5] المالقي، رصف المباني في حروف المعاني، ص345 \ المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص591

المعنى، وأنّ معنى الاستدراك لا يتحقّق إلّا بوجود جملتين متغايرتين بين الإثبات والنفي، أو الأمر والنهي، ولتوضيح ذلك أكثر نعيد الشاهد الذي ذكره سيبويه؛ فحين نقول: (ما زيد صالح لكنْ طالح) فإنّ المعنى واضح تمامًا، وهو أنّ زيدًا طالح وليس صالحًا، أمّا حين نقول: (زيد صالح لكنْ طالح) فإنّ زيدًا يحتمل المعنيين معًا، وكأنّ المتكلّم يريد أنّ زيدًا صالح لكنّه طالح في الوقت نفسه.

وهذا يعني أنّ (لكنْ) لم تحقّق المغايرة بين المعنيّين، بل إنّ الذي حقّق تلك المغايرة هو مجيء إحدى الجملتين منفيّة والأخرى مثبتة.

وحين نطبّق النظريّة نفسها على (بل) نجد أنّ الأمر مختلف؛ فقولنا: (ما زيد صالح بل طالح) مساوٍ في المعنى لقولنا: (زيد صالح بل طالح)، فكأنّني أقول: (زيد صالح أقصد طالح)، وعليه فإنّ المغايرة في الجملتين السابقتين تحقّقت بـ (بل) وحدَها، دون الحاجة إلى النفي، وإنْ كان المعنى في النفي أكثر تأكيدًا.

6- القول في نداء الاسم المحلى بـ (أل):[1]

ذهب جمهور البصريّين إلى أنّه لا يجوز نداء الاسم المعرّف بـ أل دون وصلة، واستثنوا من ذلك لفظ الجلالة (الله)؛ لأنّ الألف واللام لازمتان له، ولا تفارقانه[2].

ووافقهم ابن سعدان من الكوفيّين في مذهبهم، فقد قال: "فإذا دعوت اسمًا فيه ألف ولام فادعه بـ (يا أيّها). تقول: يا أيّها الرجلُ أقبل"[3]

قال سيبويه: " واعلم أنّه لا يجوز أن تنادي اسمًا فيه الألف واللام البتّة، إلا أنّهم قد قالوا: يا أللهُ اغفر لنا، وذلك من قبل أنّه اسم يلزمه الألف واللام لا

[1] الأنباريّ، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\335-341 مسألة 46
[2] سيبويه، الكتاب، 2\195 \ وانظر: المبرّد، المقتضب، 4\239 \ وانظر: ابن الورّاق، محمد بن عبد الله بن العباس، علل النحو، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، ط1 1999م، ص341 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\8،9
[3] ابن سعدان، مختصر النحو، ص68

يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف"[1]

وعلّة المنع عندهم أنّ النداء يكسب المنادى تعريفًا أو تخصيصًا بالإشارة والقصد، كأسماء الإشارة، فإذا كانت الألف واللام تكسبان الاسم تعريفًا بالعهد فإنّ النداء يكسبه تعريفًا بالإشارة والقصد؛ فلا يجوز أن يجتمع على الاسم تعريفان[2].

فقد ذكر سيبويه نقلًا عن الخليل بن أحمد أنّ " كلّ اسم في النداء مرفوعٍ معرفةٌ، وذلك أنّه إذا قال: يا رجل ويا فاسق، فمعناه يا أيّها الفاسق ويا أيّها الرجل، لأنّك أشرت إليه وقصدت إليه قصدًا"[3]

واستثنوا من هذا المنع – إضافة إلى لفظ الجلالة – " الجملة المسمّى بها كأنْ تسمّي (يا الرجل قائم) فإذا ناديته قلت (يا الرجل قائم أقبل) لأنّه سمّي به على طريق الحكاية، واستثنى المبرّد ثالثًا وهو الموصول الذي سمّي به نحو (يا الذي قام) لمسمّى به، ووافقه ابن مالك... واستثنى ابن سعدان اسم الجنس المشبّه به فأجاز نداءه مع (أل) نحو (يا الأسد شِدّةً ويا الخليفة هيبةً) ووافقه ابن مالك لأنّ تقديره (يا مثل الأسد ويا مثل الخليفة) فحسن لتقدير دخول (يا) على غير الألف واللام"[4]

وأجاب ابن يعيش على من يسأل عن الفرق بين (يا رجل) و (يا هذا) بقوله: " فأنتم تقولون يا هذا، وهذا معرفة بالإشارة وقد جمعتم بينه وبين النداء فلمَ جاز ههنا ولم يجز مع الألف واللام، وما الفرق بين الموضعين. فالجواب عليه من وجهين أحدهما أنّ تعريف الإشارة إيماء وقصد إلى حاضر لتعرفه لحاسة النظر وتعريف النداء خطاب لحاضر وقصد لواحد بعينه، فلتقارب معنى التعريفين صارا كالتعريف الواحد ولذلك شبّه الخليل تعريف النداء بالإشارة في نحو هذا وشبهه لأنّه في الموضعين قصد وإيماء إلى حاضر، والوجه الثاني هو قول المازنيّ أنّ أصل هذا أنْ يشير به الواحد إلى واحد فلمّا

[1] سيبويه، الكتاب، 2\195
[2] سيبويه، الكتاب، 2\197 \ وانظر: المبرّد، المقتضب، 4\240 – 243 \ وانظر: ابن الورّاق، علل النحو، ص341
[3] سيبويه، الكتاب، 2\197
[4] السيوطي، همع الهوامع، 3\48،47

دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه وألزمته إشارة النداء فصارت يا عوضًا من نزع الإشارة..."[1]

ولعلّ ابن يعيش هنا يدحض حجج البصريّين من حيث يظنّ أنّه يثبتها ويقوّيها؛ فهو يقرّ باجتماع تعريفين على اسم واحد، بل ويؤكّد التقارب بين تعريف الإشارة وتعريف النداء، وهذا يبطل حجّة البصريّين في منع نداء المعرّف بـ أل؛ لأنّهم ذكروا أنّ المنع جاء لئلّا يجتمع على الاسم تعريفان، وأنّ " الغرض من التعريف التخصيص وإزالة الاشتراك وهذا يحصل بواحد فلا يجوز أن ينضمّ إليه آخر كما لا يُجمع بين حرفي استفهام أو نفي أو حرفي جرّ"[2]

وهذا يدحض كذلك ما ذهبوا إليه حين اشترطوا أن يُفصل بين المنادى المعرّف بـ أل وأداة النداء باسم إشارة (أيّ أو هذا أو ما شابههما) فنحن حين نقول: (يا أيّها الرجل) فإنّنا نجمع على الاسم ثلاثة تعريفات بدلًا من اثنين، وهذه التعريفات هي التعريف بالإشارة، إضافة إلى التعريف بـ أل والتعريف بالنداء.

أمّا الوجه الآخر الذي ذكره منسوبًا إلى المازنيّ، فإنّه يبقي القضيّة على حالها من الإشكال؛ فنحن وإنْ سلّمنا بما ذهب إليه من أنّ الاسم يستغني عن أحد التعريفين بالآخر – تعريف النداء عن الإشارة – فإنّ هذا يبقي على الاسم في قولنا (يا هذا الرجل) تعريف النداء وتعريف (أل)، وعلى هذا فإنّ المجيء باسم الإشارة يزيد امتداد الجملة أفقيًّا دونما فائدة منه، فيغدو نوعًا من الإطالة التي لا فائدة منها.

ويؤكّد فساد ما ذهبوا إليه ما قاله سيبويه: " وأمّا الألف والهاء التي لحقتا أيّ توكيدًا، فكأنّك كرّرت (يا) مرّتين إذا قلت: (يا أيّها) وصار الاسم بينهما كما صار هو بين ها وذا إذا قلت (ها هو ذا)"[3]

فقول سيبويه السابق يثبت بما لا يدع مجالًا للشكّ أنّ إجازة نداء المعرّف بـ (أل) أو منعها لا علاقة له باجتماع التعريف؛ فهو يقرّ بتكرار حرف النداء

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\9
[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص444
[3] سيبويه، الكتاب، 2\197

مـن بـاب التوكيـد، لكنّـه يمنـع نـداء المعـرّف بـ أل بحجّـة عـدم جـواز التقـاء تعـريفين على اسم واحد.

أمّـا الحـالات التـي أجـازوا فيهـا نـداء المعـرّف بـ أل، فهـي قائمـة علـى التأويـل، فـذكروا أنّ أصـل لفـظ الجلالـة (الله) هـو (إلـه) فلمّـا أدخلـوا عليـه الألـف واللام حـذفوا الهمـزة التـي فـي أوّل كلمـة (إلـه) وصـارت الألـف واللام عوضًـا عنهـا[1]. وهـذا التأويـل لا يجـوز بـأيّ حـال؛ فهـو مـن جهـة قـائم علـى الظـنّ ولا يسـتند إلـى دليـل قطعـيّ، وهـو مـن جهـة أخـرى تعـدٍّ علـى حرمـة اسـم الله؛ إذ إنّ المتّفـق عليه أنّ أسماء الله وصفاته توقيفيّة لا يجوز فيها التأويل.

وإنْ كـان الباحـث لا يقـرّهم علـى التأويـل فإنّـه يتّفـق معهـم فيمـا ذهبـوا إليـه مـن أنّ الألـف واللام التـي فـي أوّل لفـظ الجلالـة ليسـت للتعريـف بـل هـي مـن الحـروف الأصـليّة للكلمـة، وعليـه فـيمكن إخـراج لفـظ الجلالـة مـن النقـاش علـى أساس أنّ نداءه ليس نداءَ اسم معرّف بـ (أل).

وأمّـا إجـازتهم نـداء الجملـة المسـمّى بهـا علـى تأويـل الحكايـة، فـإنّ هـذه الحكايـة المقـدّرة فيهـا لا تخـرج الاسـم المنـادى مـن دائـرة اجتمـاع التعـريفين التـي أشـاروا إليهـا إلّا مـن بـاب التأويـل الـذي جـاؤوا بـه وارتضـوه لأنفسـهم، ثـمّ جعلـوا منه أساسًا أقاموا عليه احتجاجهم.

أمّـا الكوفيّـون، فأجـازوا نـداء المعـرّف بـالألف واللام مطلقًـا[2]، واحتجّـوا لذلك بوروده في كلام العرب، كقول الشاعر[3]:

فيا الغُلامـان اللـذان فـرّا إيّاكمـا أن تُكسبـاني شرّا (الرجز)

إلّا أنّ البصـريّين لـم يسـلّموا بـذلك؛ فقـد ردّه المبـرّد، وذكـر أنّ " إنشـاده علـى هـذا غيـر جـائز، وإنّمـا صـوابه (فيـا غلامـان) كمـا تقـول (يـا رجـل العاقـل أقبل)"[4] وكأنّه يتّهم الكوفيّين بأنّهم جاؤوا بشاهد مصنوع لإثبات رأيهم.

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2\195

[2] العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين، ص444 \ وانظر: ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 3\398 \ وانظر: السيوطي، همع الهوامع، 3\47

[3] هذا البيت موجود دون نسبة في كثير من كتب النحو، انظر: المبرّد، المقتضب، 4\243 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصّل، 2\9 \ وانظر: الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\336

[4] المبرّد، المقتضب، 4\243

أمّا ابن يعيش، فذكر أنّ هذا البيت قبيح " والذي حسّنه قليلًا وصفه باللذان والصفة والموصوف كالشيء الواحد"[1]

وأمّا أبو البركات الأنباريّ، فذهب إلى أنّ فيه حذفًا من باب حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه، وتقديره – كما يرى – فيا أيّها الغلامان. وقد جاء هذا الحذف لضرورة الشعر[2].

لكنّ ابن مالك نفى وجود ضرورة فيه؛ لتمكّن الشاعر من أن يقول: (فيا غلامان اللذان فرّا)، وهذا التأويل – كما يرى – يتناسب مع الوزن الشعريّ، كما أنّ النكرة المعيّنة بالنداء توصف بالمعرفة، إلّا أنّ الشاعر استعمل ما لا يجوز شذوذًا[3].

وتأتي الأفضليّة اللغويّة للبيت السابق على النحو الآتي:

(جدول رقم 27)

موطن الشاهد	وجود أداة النداء	وجود منادى	تحقّق معنى النداء	الفصل بين المنادى المحلّى بأل وأداة النداء	أفضليّة الاستعمال
يا الغلامان	√	√	√	x	√

يُلاحَظ من خلال الجدول السابق أنّ هذا النمط قد حقّق الأفضليّة الاستعماليّة على الرغم من أنّه يتعارض مع القاعدة النحويّة القائلة بعدم جواز نداء المعرّف بـ أل دون وجود وصلة، ويأتي تحقّق تلك الأفضليّة الاستعماليّة من وجوده في الشعر دون ضرورة لذلك؛ فالشاعر هنا لم يكن مضطرًّا إلى تعريف المنادى بـ أل؛ لاستقامة الوزن دونها، ولجواز وصف المنادى النكرة بالمعرفة – وفقًا للبصريّين – وعليه فإنّ لجوء الشاعر إلى تعريفه بـ أل قد

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\9
[2] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\338
[3] ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، 3\399

يكـون إشـارة إلـى وجـود مثـل هـذا الـنمط فـي لغتـه المحكيّـة، وإنْ صـحّ مـا ذهبنـا إليـه فـإنّ الاحتجـاج بهـذا البيـت جـائز لـدى الكـوفيّين علـى الـرغم مـن عـدم معرفـة قائلـه؛ لأنّ مـنهج الكـوفيّين – كمـا ذكرنـا – يقـوم علـى التوسّـع فـي اللغـة بعيـدًا عـن القيـود التي ارتضاها البصريّون لمنهجهم.

ومـن هنـا فـإنّ الحكـم عليـه بالشـذوذ مـرتبط بفكـر البصـريّين فـي قواعـدهم، وقـد لا يكـون لـه علاقـة بـالنواحي الاسـتعماليّة للغـة التـي قـد تكـون أوسـع مـن الحدود الزمانيّة والمكانيّة للبصريّين.

وممّا احتجّ به الكوفيّون كذلك قول الشاعر[1]:

لأجـلِكِ يا التي تيّمـتِ قلبـي وأنتِ بخيلـةٌ بالودّ عنّي (الوافر)

ولـم يسـلّم البصـريّون للكـوفيّين بالاحتجـاج بهـذا البيـت كـذلك؛ فقـد ذكـر سـيبويه أنّ الشـاعر حمـل نـداء الاسـم الموصـول علـى نـداء لفـظ الجلالـة؛ لملازمـة الألـف واللام لـه، إلّا أنّ الاسـم الموصـول يختلـف عـن لفـظ الجلالـة فـي أنّـه لـيس اسـم علـم بمنزلـة عمـرو وزيـد، بـدليل أنّنـا نقـول يـا أيّهـا الـذي، ولا نقـول يـا أيّهـا عمرو، أو يا أيّها زيد[2].

أمّـا المبـرّد، فـذهب إلـى أنّ نـداء الاسـم الموصـول فـي هـذا البيـت هـو مـن باب الضرورة الشعريّة[3].

وذهـب ابـن يعـيش إلـى أنّ تشـبيه الشـاعر الاسـمَ الموصـول بلفـظ الجلالـة فـي هذا البيت شاذّ[4].

أمّـا أبـو البركـات الأنبـاريّ، فلجـأ إلـى تأويـل هـذا البيـت، كمـا أوّل البيـت السـابق علـى أسـاس حـذف الموصـوف وإقامـة الصـفة مقامـه، وذكـر أنّ هـذا الحذف قليل، ولا يجوز إلّا في ضرورة الشعر[5].

وتأتي الأفضليّة اللغويّة لهذا البيت على النحو الآتي:

---

[1] سيبويه، الكتاب، 2\197 وذكر المحقّق أنّ هذا البيت من الأبيات الخمسين المجهولة النسب في كتاب سيبويه، وهو موجود كذلك دون نسبة في المقتضب 4\242، وفي شرح المفصل، 2\8، وفي الإنصاف 1\336، وفي همع الهوامع3\47

[2] سيبويه، الكتاب، 2\195

[3] المبرّد، المقتضب، 4\342

[4] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\8

[5] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\339

(جدول رقم 28)

الشاهد	وجود أداة النداء	وجود منادى	تحقّق معنى النداء	وجود أيّ	أفضليّة الاستعمال
يا التي	√	√	√	x	√

يُلاحَظ أنّ قيود الأفضليّة اللغويّة لهذا الشاهد تتوافق تمامًا مع قيود الشاهد السابق، إلّا أنّ ثمّة فرقًا بينهما، متمثّلًا في أنّ الألف واللام في الاسم الموصول (الّتي) لا يمكن حذفها؛ إذ لا نستطيع أنْ نقول (لتي)، ومن هنا فإنّ الحكم بوجود الضرورة في هذا البيت قد يكون مسوَّغًا، ومع هذا فإنّ الحكم عليه بالشذوذ قد لا يكون مسوَّغًا؛ للأسباب ذاتها التي ذكرناها في البيت السابق، كما أنّ لدى الشاعر بدائل أخرى من شأنها أنْ تبعده عن استعمال مثل هذا النمط الشاذّ، وعليه فإنّ الحكم على أنماط كهذه بالشذوذ نابع من القاعدة النحويّة التي وضعها البصريّون – كما أسلفنا – وأخذوا يقيسون فصاحة اللغة بناء عليها.

ولمزيد من فهمِ الأفضليّة اللغويّة لهذه المسألة فإنّنا نعقد موازنة بين نمطين؛ بغية المفاضلة بينهما، وفقًا لقاعدة نداء الاسم المحلّى بـ(أل)، وهذان النمطان هما: (يا رجُلُ) و(يا الرجلُ)، وتأتي قيود الأفضليّة لهذين النمطين على النحو الآتي:

(جدول رقم 29)

المثال	اسم	مبنيّ على الضمّ	مجرّد من أل	موافقة القاعدة	أفضليّة الاستعمال

يا رجل	√	√	√	√	√
يا الرجل	√	√	x	x	√

يظهر الجدول السابق حقيقة التفاوت بين النمطين المشار إليهما من حيثُ الأفضليّة؛ فالنمط الأوّل الذي جاء فيه المنادى مجرّدًا من أل يحقّق أفضليّتين؛ هما أفضليّة القاعدة وأفضليّة الاستعمال، أمّا النمط الثاني فإنّه يحقّق أفضليّة الاستعمال دون أفضليّة القاعدة. وبناء عليه فإنّ النمط الأوّل يُعَدّ الأفصح، لكنّ إثبات الفصاحة له لا يعني نفيها عن النمط الثاني الذي حقّق أفضليّة الاستعمال.

7- واو رُبّ والمجرور بعدها:[1]

ذهب البصريّون إلى أنّ واو رُبّ حرف عطف، وأنّ الاسم بعدها مجرور بـ رُبّ مضمرة[2]، وقد احتجّوا على كون الواو حرف عطف بأنّ الواو غير مختصّة، تدخل على الأسماء والأفعال، والعامل لا بدّ أنْ يكون مختصًّا فيما يعمل فيه[3].

واحتجّوا كذلك بأنّ رُبّ تجرّ ما بعدها محذوفةً بعد الفاء وبل، إضافة إلى الواو؛ فكما أنّ الفاء وبل حرفا عطف باتّفاق الجميع، فإنّ الواو حرف عطف كذلك؛ قياسًا على ذلك[4]، وفي هذا يقول ابن يعيش: "فكما أنّ الفاء وبل وإنْ كانتا بدلًا من رُبّ ، حرفا عطف لا محالة، فكذلك الواو نائبة في اللفظ عن رُبّ، وإنْ لم يكن لها أثر في العمل"[5]

إضافة إلى أنّ رُبّ يمكن أنْ تعملَ فيما بعدها محذوفة دون عوض، واستشهدوا على ذلك بقول جميل بثينة:[6]

رسمِ دار وقفت في طلله كدتُ أقضي الغداةَ من جلله (الخفيف)

[1] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\376-381، مسألة 55
[2] سيبويه، الكتاب، 2\163، 164 \ وانظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 2\53 \ وانظر: رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\298 \ وانظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص154، 155 \ وانظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، 4\1746
[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\124
[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 3\186
[5] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\125
[6] جميل بثينة، ديوان جميل بثينة، ص105

فهم يرون أنّ عملَ رُبّ محذوفة دون عوض دليل على احتفاظها بعملها مع الواو، وهم يرون كذلك أنّ هذا العمل دليل على اختلاف واو رُبّ عن واو القسم التي لم يُعهَد عملها محذوفة[1].

ومن حججهم كذلك أنّ حرف العطف لا يدخل عليها، خلافًا لواو القسم التي يجوز أنْ تُسبق بحرف عطف، فنقول: ووالله ، فوالله. ولا يجوز أنْ نقول: ووليلٍ كموج البحر...[2]

أمّا الكوفيّون، والمبرّد[3]، فذهبوا إلى أنّ الاسم الذي يلي واو رُبّ مجرور بها لا بـ رُبّ المضمرة، وأنّ هذه الواو كانت للعطف، ثمّ أصبحت نائبة عن رُبّ في الجرّ[4].

وقد احتجّوا لذلك في أنّها تأتي في مطالع القصائد[5]، ومن ذلك قول رؤبة بن العجاج[6]:

وبلدٍ عاميةٍ أعماؤهُ كأنّ لونَ أرضهِ سماؤهُ (الرجز)

أمّا المبرّد، فقد قاس واو رُبّ على واو القسم التي تجرّ الاسم بعدها نيابة عن الباء؛ فكما أنّ واو القسم نابت عن الباء فإنّ هذه النيابة يمكن قياسها على واو رُبّ؛ إذ لا يوجد فرق بينهما كما يرى[7].

وممّا استدلّوا به كذلك على أنّ الواو ليست حرف عطف أنّ حرف العطف لا يجوز الابتداء به[8].

لكنّ البصريّين ردّوا على ذلك بجواز تقدير العطف على شيء في نفس المتكلّم[9].

---

[1] ابن يعيش، شرح المفصل، 2\53
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 1\417
[3] المبرّد، المقتضب، 2\318
[4] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\376 \ وانظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 3\186 \ وانظر: رضيّ الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\298 \ وانظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص154
[5] ابن هشام، مغني اللبيب، 1\416
[6] رؤبة، ديوان رؤبة بن العجاج، ص3
[7] المبرّد، المقتضب، 2\318
[8] الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1\377
[9] ابن هشام، مغني اللبيب، 1\416 \ وانظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني،ص155

ولا بـــدّ مـــن الإشـــارة إلـــى أنّ ورود هـــذه الـــواو لـــم يقتصـــر علـــى مطـــالع القصـــائد فقـــط، ومـــن ذلـــك أنّ امـــرأ القـــيس اســـتعملها فـــي معلّقتـــه فـــي غيـــر المطلـــع، وذلك في قوله:[1]

وليلٍ كمَوجِ البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي (الطويل)

وبعـــد أنْ عرضـــنا آراء كـــلا الفـــريقين حـــول هـــذه المســـألة، وحجـــج كـــلّ منهمـــا، ننتقـــل إلـــى تطبيـــق الأفضـــليّة اللغويّـــة عليهـــا، وســـيتمّ تطبيقهـــا علـــى بيـــت امـــرئ القـــيس السابق، وذلك من خلال الجدولين الآتيين:

أمّا الجدول الأوّل، فستتمّ فيه دراسة مذهب البصريّين، وهو على النحو الآتي:

(جدول رقم 30)

موطن الشاهد	الحكم	الاسم بعدها مجرور بـ رُبّ	المجرور بعدها نكرة	وجود المعطوف عليه	أفضليّة المعنى	أفضليّة القاعدة
وليلٍ	الواو حرف عطف	√	√	x	x	√

يُلاحَـظ فـي الجـدول السـابق أنّ مـا ذهـب إليـه البصـريّون مـن أنّ الـواو فـي هـذا البيـت حـرف عطـف، وأنّ الاسـم المجـرور بعـدها إنّمـا هـو مجـرور بـ رُبّ المضـمرة يفتقـر إلـى المقبوليّـة مـن وجهـين، همـا: العمـل، والمعنـى؛ أمّـا المأخـذ عليـه مـن ناحيـة العمـل فـيكمن فـي عـدم وجـود عامـل ظـاهر للجـرّ؛ ولـذلك فقـد لجـأ البصـريّون إلـى التأويـل والتقـدير مـرّتين، مـرّة حـين قـدّروا رُبّ المحذوفـة أو المضـمرة، ومـرّة بتقـدير المعطـوف عليـه؛ إذْ قـالوا بجـواز تقـدير العطـف علـى شيء في نفس الشاعر.

أمّـا تقـدير رُبّ، فـيمكن أن يُقـالَ فيـه إنّ الأولـى عـدم التقـدير مـع وجـود عامـل يمكـن أنْ يُسـنَد إليـه العمـل؛ لأنّ الحمـل علـى الظـاهر أقـرب إلـى روح اللغـة،

[1] امرؤ القيس، ديوان امرئ القيس، ص117

ويمكـــن أنْ يكـــون أكثـــر تحقيقًـــا للفائـــدة، إنْ نحـــن وضـــعنا الوظيفـــة الاســـتعماليّة للّغـــة نصب أعيننا.

كمـــا أنّ حمـــل الـــواو علـــى الفـــاء وبـــل، وقياســـها عليهمـــا لـــيس ملزمًـــا؛ إذ يمكـــن أنْ يكـــون للحـــرف الواحـــد اســـتعمالات مختلفـــة، أو يمكـــن حمـــل ذلـــك علـــى مـــا يُســـمّى تقـــارض الألفـــاظ فـــي الأحكـــام[1]، ومعنـــاه أنْ يُســـند إلـــى لفـــظ عمـــل لفـــظ آخـــر؛ لعلاقـــة بينهمـــا كعلاقـــة واو القســـم بالبـــاء، وعلـــى هـــذا فـــيمكن أن تكـــون الـــواو قـــد حلّـــت محـــلّ رُبّ فعملت عملها.

وأمّـــا تقـــدير المعطـــوف عليـــه، فـــإنّ فيـــه تعسّـــفًا كبيـــرًا؛ إذ لا وجـــود لهـــذا المعطـــوف عليـــه لا مـــن ناحيـــة المعنـــى، ولا مـــن ناحيـــة العمـــل، ولا أظـــنّ الشـــاعر الـــذي افتـــتح قصـــيدته بهـــذه الـــواو يضـــمر شـــيئًا فـــي نفســـه، وقـــد أشـــار فاضـــل صـــالح الســـامرّائيّ إلـــى هـــذا بقولـــه: "لا يصـــحّ العطـــف علـــى كـــلام مقـــدّر لـــيس عليـــه دليـــل"[2]، وإلـــى هـــذا أشـــار الرضـــيّ منســـوبًا إلـــى الكـــوفيّين: "فـــلا يقـــدّرون فـــي نحـــو: وقـــاتم الأعماق، معطوفًا عليه؛ لأنّ ذلك تعسّف"[3]

أضـــف إلـــى ذلـــك أنّهـــم لـــم يصـــرّحوا بهـــذا المقـــدّر المضـــمر فـــي نفـــس الشـــاعر، وهـــذا يحتمـــل أحـــد تفســـيرين؛ فإمّـــا أنْ يكـــون هـــذا المقـــدّر غيـــر معـــروف، فيكـــون بهـــذا تصـــديقًا لمـــا ذهـــب إليـــه فاضـــل الســـامرّائيّ فـــي عـــدم جـــواز تقـــدير العطـــف علـــى شـــيء لـــيس معلومًـــا؛ لعـــدم وجـــود دليـــل عليـــه، أو أن يكـــون هـــذا المقـــدّر غيـــر موجـــود أصـــلًا؛ إذ كيـــف لأحـــد أن يعلـــم مـــا يضـــمره الشـــاعر فـــي نفســـه؟ ومـــا تلـــك المصـــادفة الغريبـــة التـــي جعلـــت الشـــعراء يتّفقـــون علـــى مضـــمر واحـــد مجـــرور علـــى تبـــاين اتّجاهاتهم واختلاف عصورهم؟

وأمّـــا مـــا يؤخـــذ علـــى رأيهـــم مـــن ناحيـــة المعنـــى، فـــيكمن فـــي معنـــى الـــواو إضـــافة إلـــى معنـــى رُبّ؛ إذ مـــن المعلـــوم أنّ واو العطـــف تفيـــد الجمـــع المطلـــق[4]، وهذه الواو لا تفيد هذا الجمع بأيّ شكل من الأشكال.

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب،2\807
[2] السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، 3\39
[3] رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، 4\298
[4] المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص158

وأمّا معنى رُبّ، فقد ذكر النحويّون أنّها تأتي للتكثير والتقليل[1]، وهذه الواو – أي واو رُبّ – لا تفيد أيًّا من هذين المعنيين؛ فلو أخذنا قول رؤبة: وبلدٍ عامية أعماؤه، أو قول امرئ القيس: وليلٍ كموج البحر، يظهر أنّهما لم يقصدا التكثير أو التقليل؛ فلا رؤبة يقصد تقليل البلد أو تكثيره، ولا امرؤ القيس يريد تقليل الليل أو تكثيره، وقس على ذلك جميع الأبيات التي وردت فيها واو رُبّ، سواء في مطالع القصائد أو في متونها.

أمّا أفضليّة القاعدة التي حقّقها رأي البصريّين، فآتية من القواعد التي وضعوها وساروا عليها، ثمّ قاموا بافتراض التقديرات التي تؤيّد مذهبهم.

وتأتي الأفضليّة اللغويّة لمذهب الكوفيّين على النحو الآتي:

(جدول رقم 31)

موطن الشاهد	الحكم	تحقّق الجرّ دون تقدير	جواز إحلالها محلّ رُبّ قياسًا على واو القسم	موافقة القاعدة
وليلٍ	الواو حرف جر نائب عن رُبّ	√	√	x

يظهر من خلال الجدول السابق أنّ ما ذهب إليه الكوفيّون من أنّ الواو جارّة بذاتها نيابة عن رُبّ أكثر تحقيقًا للأفضليّة اللغويّة؛ وذلك آتٍ من بعدهم عن التقدير والتأويل، وهو بذلك أقرب إلى واقع اللغة المرتبط بالناحية الاستعماليّة.

أمّا قولهم إنّ الواو هي واو العطف في الأصل، فربّما يكون نابعًا من الرأي المتّفق عليه الذي يقول إنّ واو العطف هي الأصل؛ لأنّها أمّ الباب[2]، وهذا لا يمنع انتقال الحرف إلى استعمالٍ آخر.

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 1\154
[2] ابن هشام، مغني اللبيب، 1\154

وأمّا قياسهم واو رُبّ على واو القسم، فآتٍ – كما ذكرنا – من أنّ واو القسم نائبة عن الباء فحلّت محلّها، وكذلك الحال في واو رُبّ، ولا سيّما أنّ هذه الواو تشترك مع رُبّ في اختصاصها بجرّ الاسم النكرة[1].

وهذا لا يعني بحال أنّ جميع ما ذهب إليه الكوفيّون صحيح؛ ذلك أنّ الواو – كما أسلفنا – ليست نائبة عن رُبّ تمامًا؛ إذ إنّ ثمّة فرقًا في المعنى بينهما، لكنّ ما ذهبوا إليه أكثر تحقيقًا للأفضليّة اللغويّة المتمثّلة في الواقع اللغويّ المعتمد على الاستعمال، والبعيد عن التقدير والتأويل الذي يرهق متعلّمي اللغة، ويبعد النحو عن وظيفته.

أمّا انتهاك أفضليّة القاعدة هنا، فلا يؤثّر على أفضليّة ما ذهبوا إليه؛ ذلك أنّ هذه الأفضليّة – كما أسلفنا – مقيسة على قواعد البصريّين التي وضعوها هم وجعلوها مقياسًا تقاس به فصاحة الكلام، إضافة إلى اتّخاذها حجّة يحتجّون بها أمام خصومهم.

وبعد، فإنّ الواقع الاستعماليّ لهذه الواو يمكن أن يفترض وجوهًا أخرى، غير تلك التي ذكرها البصريّون والكوفيّون؛ فقد ذهب المالقيّ إلى أنّ هذه الواو حرف ابتداء أو استئناف[2]، وقد أيّد فاضل السامرّائيّ هذا الرأي، وقال إنّ معنى هذه الواو هو التعجّب والتفخيم[3]. وهذان الرأيان يمكن استحسانهما لقربهما من الواقع الاستعماليّ لهذه الواو من ناحيتي المعنى والاستعمال؛ فوجودها في مطالع القصائد كثيرًا يؤيّد كونها ابتدائيّة، كما أنّ المواضع التي استُعملت فيها في متون القصائد تعزّز كونها استئنافيّة يستعملها الشعراء للانتقال بها من فكرة إلى فكرة، أمّا ما ذكره السامرّائيّ من أنّها تفيد التعجّب والتفخيم فظاهر كذلك في كثير من الشواهد.

ويمكن كذلك أن يكون استعمال هذه الواو مجرّد عادة ألفها الشعراء، كما ألفوا المقدّمات الطلليّة، وغيرها من التقاليد التي كانت دارجة بينهم، وعلى هذا فإنّ استعمالها قد يكون لغير معنى تحدثه في القصيدة، وربّما يكون جرّ ما بعدها محض عادة وتقليد.

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب، 1\416

[2] المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني، ص267

[3] السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، 3\40

الخاتمة

من خلال تطبيق الأفضليّة اللغويّة على النحو الكوفيّ توصّل الباحث إلى النتائج الآتية:

1- يُعَدّ تطبيق نظريّة الأفضليّة اللغويّة على النحو الكوفيّ فرصةً لتعرّف خصائص هذا النحو ومميّزاته، ولا سيّما في تلك القضايا التي كانت مدار خلاف بينهم وبين البصريّين؛ بغية التوصّل إلى حقيقة هذا الخلاف ومنطلقاته، وقد أفضت هذه الدراسة إلى أنّ حقيقة الخلاف بين الفريقين نابعة من زاوية نظر كلّ منهما إلى النحو ووظيفته؛ فالبصريّون ينظرون إليه بوصفه معيارًا ينطلقون منه إلى دراسة اللغة، في حين يرى الكوفيّون أنّ وظيفة النحويّ تكمن في وصف اللغة كما هي، في مجالاتها الاستعماليّة المختلفة.

2- إنّ النحو الكوفيّ يُعَدّ مجالًا جيّدًا لتطبيق نظريّة الأفضليّة اللغويّة؛ ذلك أنّ فيه كثيرًا من الآراء والأفكار التي تصبّ في الناحية الاستعماليّة للّغة، وتأتي هذه الأنماط في مقابل المعياريّة التي وضعها البصريّون، وحكموها بقوانين وأطُر، قد تكون أقرب إلى المنطق منها إلى اللغة.

3- كشفت دراسة المسائل السابقة وفقًا للأفضليّة اللغويّة عن وجود فرق بين اللغة وقواعد النحو البصريّ، وقد ظهر هذا الفرق في كثير من المسائل التي كانت مدار البحث في هذه الدراسة؛ فقد وجد الباحث في هذه المسائل أنّ ثمّةً فرقًا بين اللغة بوصفها استعمالًا، والنحو بوصفه علمًا، وقد تمثّل هذا الفرق في ردّ البصريّين كثيرًا من الاستعمالات اللغويّة مع أنّها صادرة عن عرب فصحاء، بل وصل بهم الأمر إلى ردّ بعض القراءات القرآنيّة السبعيّة.

4- ربّما يكون من الإنصاف القول إنّ الكوفيّين لم يأتوا بشيء جديد لم يأتِ به البصريّون؛ ذلك أنّ الخلاف بين الفريقين انحصر في مسائل جزئيّة لا كلّيّة، لكنّ ما يمكن أن يُسجَّل للكوفيّين أنّهم كانوا أقربَ إلى اللغة من نظرائهم البصريّين، وقد ظهر هذا القرب في المسائل جميعها، سواء ما كان منها متعلّقًا

بأقسام الكلام، أم بالعامل النحويّ، أم ببنية الجملة؛ ذلك أنّ ما جاء به الكوفيّون من تفسيرات وتعليلات يُظهر ميلهم إلى أخذ الأمور على الظاهر، بعيدًا عن الإغراق في التأويل والتقدير.

5- إنّ تطبيق مبادئ الأفضليّة اللغويّة على النحو العربيّ يمكن أنْ يُسهم في تخليص الدرس النحويّ من الكثير من الشوائب المتمثّلة في الشذوذ؛ إذ يمكن من خلال هذه النظريّة التوصّل إلى تصنيف اللغة إلى مستويات استعماليّة، تُراعى فيها شروط الفصاحة والصواب، ولكن بعيدًا عن التحجّر القاعديّ الذي يقيس المستويات اللغويّة بناء على موافقة القاعدة أو مخالفتها.

وبعدُ، فإنّ هذا البحث يمكن أن يكون نواة لإعادة دراسة النحو العربيّ كلّه وفقًا لنظريّة الأفضليّة اللغويّة؛ لما تمتلكه هذه النظريّة من مقوّمات تمكّنها من تصنيف الأنماط اللغويّة، وترتيبها في سُلّم تفاضليّ، مبنيّ على النواحي الاستعماليّة للّغة، بعيدًا عن التحجّر القاعديّ الذي أدّى إلى إخراج كثير من الاستعمالات اللغويّة الصادرة عن عرب فصحاء من دائرة الفصاحة.

قائمة المصادر والمراجع

1- الأخطل، **ديوان الأخطل**، شرحه وصنّف قوافيه محمد ناصر الدين، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطبعة الثانية 1994م

2- الإسفراييني، **فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة**، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك- الأردن، 1981م

3- الأزهريّ، خالد بن عبد الله، **شرح التصريح على التوضيح**، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطبعة الأولى 2000م

4- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى،**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلميّة– بيروت، الطبعة الأولى 1998م

5- الأعشى، **ديوان الأعشى الكبير**، ميمون بن قيس، شرح وتعليق محمد محمد حسين، المطبعة النموذجيّة– القاهرة

6- امرؤ القيس، **ديوان امرئ القيس**، ضبطه وصححه مصطفى عبد الشافي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الخامسة 2004م،

7- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **أسرار العربيّة**، عني بتحقيقه محمد بهجت البيطار، المجمع العلمي العربي- دمشق، 1957م

8- الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر- بيروت، الطبعة الثانية 1971م

9- الأنباريّ، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى- مصر، الطبعة الرابعة1961م

10- الأنباري، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- مصر 1998م

11- الأندلسيّ، أبو حيّان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى 1998م

12- الأندلسيّ، أبو حيّان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم- دمشق، الطبعة الأولى

13- الأنصاري، أحمد مكي، **نظريّة النحو القرآني**، دار القبلة، ط1 1405هـ

14- الأنصاري، وليد عاطف، **نظريّة العامل في النحو العربيّ عرضًا ونقدًا**، دار الكتاب الثقافي- إربد، الطبعة الثانية 2014م

15- بدوي، أحمد أحمد، **من بلاغة القرآن**، دار نهضة مصر- مصر، 2005م

16- برهومة، عيسى، **مقدّمة في اللسانيّات**، دون دار نشر، الطبعة الأولى 2005م

17- بروكلمان، **فقه اللغات الساميّة**، ترجمه عن الألمانيّة رمضان عبد التوّاب، منشورات جامعة الرياض 1977م

18- بشر بن خازم، **ديوان بشر بن خازم الأسدي**، قدّم له وشرحه مجيد طراد، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى 1994م

19- البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب**، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الرابعة 2000م

20- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى، **مجالس ثعلب**، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف- مصر، 1950م

21- الجارم، علي، ومصطفى أمين، **النحو الواضح في قواعد اللغة العربيّة**، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع، دون طبعة

22- جبل، محمد حسن حسن، **المعجم الاشتقاقي المؤصّل لألفاظ القرآن الكريم**، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة الأولى 2010م

23- الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مطبعة المدني- القاهرة، الطبعة الثالثة 1992م

24- الجرجاني، عبد القاهر، **العوامل المئة**، عني به أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج- لبنان، الطبعة الأولى 2009م

25- جميل بثينة، **ديوان جميل بثينة**، دار صادر- بيروت، دون طبعة

26- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجّار، دار الكتب المصريّة- مصر، دون طبعة

27- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، **سرّ صناعة الإعراب**، دراسة وتحقيق حسن هنداوي، دار الكتب العلميّة- بيروت، الطبعة الأولى 2000م

28- الحديثي، خديجة، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث**، دار الرشيد، طبعة 1981م

29- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر، **أمالي ابن الحاجب**، دراسة وتحقيق فخر صالح سليمان قدارة، دار عمار- الأردن، ودار الجيل- بيروت، طبعة 1989م

30- حسان، تمام، **الأصول**، عالم الكتب – القاهرة، طبعة 2000م

31- حسّان، تمّام، **اللغة بين المعياريّة والوصفيّة**، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة 2001م

32- حسّان، تمّام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، دار الثقافة – المغرب، طبعة 1994م

33- حسان بن ثابت، **ديوان حسان بن ثابت**، حقّقه وعلق عليه وليد عرفات، دار صادر- بيروت، طبعة 2006م

34- حسن، عباس، **النحو الوافي**، دار المعارف – مصر، الطبعة الثالثة

35- الحلواني، محمد خير، **الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين وكتاب الإنصاف**، دار القلم العربي- حلب، دون طبعة

36- حماسة، محمد، **بناء الجملة العربيّة**، دار غريب- القاهرة، الطبعة الأولى 2003م

37- الحموز، عبد الفتّاح، **الكوفيون في النحو والصرف والمنهج الوصفيّ المعاصر**، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى 1997م

38- الحموي، ياقوت، **معجم الأدباء**، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى 1993م

39- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، **ليس في كلام العرب**، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، مكة المكرّمة، الطبعة الثانية 1979م

40- الخطيب، عبد اللطيف، **معجم القراءات**، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع – دمشق، دون طبعة

41- ذو الإصبع العدواني، **ديوان ذي الإصبع العدواني**، جمعه وحققه عبد الوهّاب محمد علي العدواني ومحمد نائف الدليمي، مطبعة الجمهور- الموصل، طبعة 1973م

42- ذو الرمّة، **ديوان ذي الرمّة**، قدّم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة الأولى 1995م

43- رؤبة، **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم بن الورد، دار ابن قتيبة- الكويت، دون طبعة

44- رضي الدين، محمد بن الحسن الاستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، من عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قان يونس – بنغازي، الطبعة الثانية 1996م

45- الرمّانيّ، أبو الحسن علي بن عيسى، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق سيف بن عبد الله بن ناصر العريفي (أطروحة دكتوراه) ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة- الرياض، طبعة 1998م

46- الزبيديّ، أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسيّ الإشبيليّ، **طبقات النحويّين واللغويّين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- القاهرة، الطبعة الثانية

47- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي، **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق طارق الجبالي، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولى 1987م

48- الزعبلاوي، صلاح الدين، **دراسات في النحو**، موقع اتّحاد الكتّاب العرب (مرقّم آليًّا)

49- الزمخشريّ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، **تفسير الكشّاف**، اعتنى به وخرج أحاديثه وعلق عليه خليل مأمون شيحا، دار المعرفة – بيروت، الطبعة الثالثة 2009م

50- زوين، علي، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار الشؤون الثقافية العامّة – دون مكان نشر، طبعة 1986م

51- الساقي، فاضل مصطفى، **أقسام الكلام العربيّ من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الأولى 1977م

52- السامرّائي، إبراهيم، **الفعل زمانه وأبنيته**، مطبعة العاني- بغداد، طبعة 1966م

53- السامرائي، إبراهيم، **النحو العربي في مواجهة العصر**، دار الجيل- بيروت، الطبعة الأولى 1995م

54- السامرّائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، مكتبة أنوار دجلة – بغداد، الطبعة الثانية 2003م

55- استيتيّة، سمير، **اللسانيّات المجال والوظيفة والمنهج**، عالم الكتب الحديث (إربد) وجدارا للكتاب العالمي (عمّان)، الطبعة الثانية 2008م

56- ابن السرّاج، **الأصول في النحو**، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الثالثة 1996م

57- ابن سعدان، **مختصر النحو**، دراسة وتحقيق حسين أحمد بوعباس، جامعة الكويت، حوليّات الآداب والعلوم الاجتماعيّة، الحوليّة السادسة والعشرون 2005م

58- السمرقندي، أبو الليث نصر بن أحمد، **بحر العلوم**، تحقيق وتعليق علي محمد معوض وآخرين، دار الكتب العلميّة- بيروت، الطبعة الأولى 1993م

59- سيبويه، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة الثالثة 1988م

60- السيرافيّ، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق محمد علي الريح هاشم، راجعه طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – القاهرة، طبعة 1974م

61- السيوطي، جلال الدين، **الاقتراح في علم أصول النحو**، قرأه وعلّق عليه محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعيّة- مصر، طبعة 2006م

62- السيوطي، جلال الدين، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرحه وضبطه محمد أحمد جاد المولى وآخرون، المكتبة العصرية- بيروت، دون طبعة

63- السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1998م

64- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة ، الطبعة الأولى 2007م

65- الصالح، صبحي، **دراسات في فقه اللغة**، دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة السادسة عشرة 2004م

66- الصبّان، أبو العرفان محمد بن علي، **حاشية الصبّان على شرح الأشموني لألفيّة ابن مالك**، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطبعة الأولى 1997م

67- ضيف، شوقي، **المدارس النحويّة**، دار المعارف- القاهرة ،الطبعة السابعة

68- الطبريّ، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى 2000م

69- أبو الطيب اللغويّ، عبد الواحد بن علي، **مراتب النحويّين**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريّة – بيروت، الطبعة الثانية 2009م

70- عبابنة، يحيى، **اللغة العربيّة بين القواعديّة والمتبقي**، دار الكتاب الثقافيّ – إربد، الطبعة الأولى 2017م

71- عبابنة، يحيى، **النحو العربي المقارن في ضوء اللغات الساميّة واللهجات العربيّة القديمة**، دار الكتاب الثقافيّ- إربد، الطبعة الأولى 2015م

72- ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك**، علق عليه وأعرب شواهده أحمد طعمة حلبي، دار المعرفة- بيروت، الطبعة الأولى 2001م

73- العكبري، أبو البقاء، **التبيين عن مذاهب النحويّين**، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي- بيروت، الطبعة الأولى 1986م

74- عمايرة، خليل، **في العامل النحوي بين مؤيّديه ومعارضيه ودوره التحليل اللغوي**، جامعة اليرموك

75- عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، عالم المعرفة – جدة، طبعة 1984م

76- عمر بن أبي ربيعة، **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة- مصر، الطبعة الأولى 1952م

77- ابن فارس، **مقاييس اللغة**، مراجعة أنس محمد الشامي، دار الحديث- القاهرة، طبعة 2008م،

78- الفراء، **معاني القرآن**، عالم الكتب- بيروت، الطبعة الثالثة 1983م

79- فندريس، جوزيف، **اللغة**، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الأنجلو- مصر، طبعة 1950م

80- القفطيّ، جمال الدين أبو الحسن، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربيّ- القاهرة، دون طبعة

81- قيس بن الملوّح، **ديوان قيس بن الملوّح**، رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق يسرى عبد الغني، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطبعة الأولى 1999م

82- القيسي، أحمد عبد المجيد، **نظريّة الأفضليّة اللغويّة**، دار الفكر- عمّان، الطبعة الأولى 2017م

83- كاخر، رينيه، **النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي**، ترجمة فيصل بن محمد المهنّا، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود- الرياض، طبعة 2004،

84- الكنغراوي الإستانبولي، السيد صدر الدين، **الموفي في النحو الكوفي**، علق عليه الأستاذ محمد بهجت البيطار، مجلة مجمع اللغة العربيّة- دمشق

85- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق سامي محمد سلامة، دار طيبة- الرياض، الطبعة الثانية 1999م

86- لبيد، **ديوان لبيد بن ربيعة**، قدّم له ووضّح هوامشه وفهارسه الدكتور حنا نصر، دار الكتاب العربي- بيروت، الطبعة الأولى 1993م

87- المالقي، أحمد بن عبد النور، **رصف المباني في حروف المعاني**، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم- دمشق، الطبعة الثالثة 2002م

88- المبرّد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، الطبعة الثالثة 1994م

89- ابن مالك، محمد بن عبد الله الطائي الجياني، **شرح التسهيل**، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 1990م

90- مختار عمر، أحمد، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب – القاهرة، الطبعة التاسعة 2010م

91- المخزومي، مهدي، **في النحو العربي نقد وتوجيه**، دار الرائد العربي- بيروت، الطبعة الثانية 1986م

92- المخزومي، مهدي، **مدرسة الكوفة ومنهجها في النحو والصرف**، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي- مصر، الطبعة الثانية 1958م

93- المرادي، الحسن بن قاسم، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطبعة الأولى 1992م

94- المسدّي، عبد السلام،**اللسانيّات وأسسها المعرفيّة**، الدار التونسيّة للنشر – تونس، والمؤسسة الوطنيّة للكتاب – الجزائر، طبعة 1986م

95- مسكين الدرامي، **ديوان مسكين الدرامي**، جمعه وحققه عبد الله الجبوري وخليل إبراهيم العطية، مطبعة دار البصري- بغداد، الطبعة الأولى 1970م

96- مكرم، عبد العال سالم وعمر، أحمد مختار، **معجم القراءات القرآنيّة**، مطبوعات جامعة الكويت- الكويت، الطبعة الثانية 1988م

97- ابن منظور، **لسان العرب**، طبعة دار صادر- بيروت، الطبعة الثالثة 1414هـ

98- النابغة الذبياني، **ديوان النابغة**، شرح وتقديم عباس عبد الساتر، دار الكتب العلميّة – بيروت، الطبعة الثالثة 1996م

99- النحّاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة- بيروت، الطبعة الأولى 1421هـ

100- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، **الفهرست**، تحقيق إبراهيم رمضان، دار المعرفة- بيروت ، طبعة 1997م

101- ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية- بيروت، دون طبعة

102- ابن هشام، **مغني اللبيب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العربيّة – بيروت، طبعة 1991م

103- ابن الورّاق، محمد بن عبد الله بن العباس، **علل النحو**، تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة الأولى 1999م

104- الياسري،علي مزهر، **الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه**، الدار العربية للموسوعات- بيروت، الطبعة الأولى 2003م

105- آل ياسين، محمد حسين، **الدراسات اللغويّة عند العرب إلى نهاية القرن الثالث**، دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة الأولى 1980م

106- ابن يعيش، **شرح المفصّل**، تحقيق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية- القاهرة، دون طبعة

107- يوهان فك، **العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب**، ترجمة عبد الحليم النجار، المركز القومي للترجمة- القاهرة، طبعة 2014م